جـــامعـــة 8 مـــاي 1945- قالمة
كليـــة الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

السياسة الأمنية الأمريكية تجاه الصين

مابين 2000-2010

مذكّرة مكملة لنيل شهادة الماستر نظام جديد (ل.م.د) في العلوم السياسية

تخصص: علاقـــات دولية ودراسات أمنيـــة

إعداد الطلبتان:

❖ **إيمان قفايفية.**

❖ **سمية سي بوعكاز.**

إشراف الأستاذ :

* د/ **جمال منصر.**

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
عصـــام نجـــاح	أستـــاذ محـــاضر	قالمـــــة	رئيسا
جمـــال منصـــر	أستـــاذ محـــاضر	عنـــــابة	مشرفا ومقررا
سلـــوى بن جديـــد	أستـــاذ محـــاضر	عنـــــابة	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2012/2011

شكر وتقدير

في مثل هذه اللحظات يتوقف اليراع ليفكر قبل أن يخط الحروف

ليجمعها في كلمات

تتبعثر الأحرف وعبثا أن يحاول تجميعها في سطور

سطورا كثيرة تمر في الخيال ولا يبقى لنا في نهاية المطاف إلا قليلا من الذكريات

وصور تجمعنا برفاق كانوا إلى جانبنا .

فواجب علينا شكرهم ووداعهم ونحن نخطو خطوتنا الأولى في غمار الحياة

ونخص بالجزيل الشكر والعرفان إلى كل من أشعل شمعة في دروب عملنا

وإلى من وقف على المنابر وأعطى من حصيلة فكره لينير دربنا أساتذتنا الكرام قسم العلوم السياسية

الأستاذ المشرف : "**جمال منصر**" الذي جاد علينا بالنصائح ولم يبخل علينا بالتوجيهات.

وإلى كل أعضاء لجنة المناقشة الذين تحملوا عبء قراءة هذه المذكرة الدكتورة سلوى بن جديد و

الدكتور/عصام نجاح.

إيمان

سمية

إهداء

الآن تفتح الأشرعة

وترفع المرساة لتنطلق السفينة

في عرض بحر واسع مظلم

هو بحر الحياة وفي هذه الظلمة

لا يضيء إلا قنديل الذكريات

ذكريات الأخوة البعيدة

إلى الذين أحببتهم وأحبوني أصدقائي.

إلى كل الذين بذلوا كل جهد

وعطاء لكي أصل إلى هذه اللحظة

أساتذتي الكرام.

إليكم جميعا اهدي هذا العمل.

سمية ريعان

خطة البحث

خطة البحث

-مقدمـــــــة.

- **الفصل الأول: الصعود الصيني وتأثيراته على النظام الدولي في عالم ما بعد الحرب الباردة.**
  - **المبحث الأول: العوامل المؤثرة في الصعود الصيني.**
    - المطلب الأول: العامل الاقتصادي.
    - المطلب الثاني: العامل العسكري.
    - المطلب الثالث: العوامل الحضارية والثقافية الصينية.
    - المطلب الرابـــع: العامل السياسي.
  - **المبحث الثاني: مكانة الصين في النظام الدولي.**
    - المطلب الأول: أثر العامل الاقتصادي في مكانة الصين الدولية.
    - المطلب الثاني: أثر العامل العسكري من مكانة الصين الدولية.
    - المطلب الثالث: أثر العامل الحضاري والثقافي في مكانة الصين الدولية.
    - المطلب الرابع: أثر العامل السياسي في مكانة الصين الدولية.
- **الفصل الثاني: الإستراتيجية الأمنية الأمريكية الجديدة.**
  - **المبحث الأول: الإستراتيجية الأمريكية منذ نهاية الحرب الباردة إلي سنة 2001**
    - المطلب الأول: مفهوم الإستراتيجية.
    - المطلب الثاني :الاتجاه التعددي وإستراتيجية الشراكة العالمية.
    - المطلب الثالث :الاتجاه الأحادي وإستراتيجية الهيمنة العالمية.

- **المبحث الثاني: الإستراتيجية الأمنية الأمريكية الشاملة في ظل الظروف الدولية الجديدة.**
  - المطلب الأول: المضامين الإستراتيجية الأمنية الأمريكية الجديدة وفرضية العدو الجديد بعد أحداث 11 سبتمبر.
  - المطلب الثاني: إستراتيجية الحرب الوقائية والاستباقية في الفكر الاستراتيجي الأمريكي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.
  - المطلب الثالث:إستراتيجية إدارة الرئيس أوباما.

- **الفصل الثالث: السياسة الأمنية الأمريكية تجاه الصين بين الاحتواء والمجابهة**
  - **المبحث الأول: العلاقات الأمريكية الصينية في جانبها التعاوني**
    - المطلب الأول: أسباب التوجه الصيني الأمريكي نحو التعاون.
    - المطلب الثاني: التعاون الأمريكي-الصيني في المجال الاقتصادي.
    - المطلب الثالث: التعاون الأمريكي – الصيني في الجانبين الأمني والعسكري.
    - المطلب الرابع: التعاون الأمريكي – الصيني في المجال السياسي.
  - **المبحث الثاني: العلاقات الأمريكية –الصينية في جانبها التنافسي.**
    - المطلب الأول: أسباب التنافس الأمريكي – الصيني
    - المطلب الثاني: مظاهر التنافس بين الولايات المتحدة والصين في المجال الاقتصادي.
    - المطلب الثالث: مظاهر التنافس بين الولايات المتحدة والصين الشعبية على المستويين الآمني والجيواسراتيجي.
    - المطلب الرابع: مظاهر التنافس والاختلاف بين الولايات المتحدة والصين على المستويين الأيديولوجي والسياسي.
  - **المبحث الثالث:مستقبل العلاقات الأمريكية الصينية.**
    - المطلب الأول: سيناريو استمرار للصراع.
    - المطلب الثاني: سيناريو الحوار الاستراتيجي والتعاون الاقتصادي
    - المطلب الثالث: السيناريو الواقعي.

-خاتمـــــــــــة.

مقدمـــــة

لقد كانت الإستراتيجية الأمريكية للأمن القومي طو ال فترة الحرب الباردة، ولكن بعد سقوط الإتحاد السوفياتي وانتهاء الحرب الباردة ظهرت تهديدات أمنية جديدة، إذ وجب إعادة النظر في السياسة الخارجية الأمريكية وسياسة الأمن القومي وذلك بسبب التحولات والتغيرات التي حدثت في موازين القوى الدولية، والتبدل في التحالفات واستخدام في المبادرات والمناورات الدبلوماسية لتعويض التغير في عناصر القوة وموازنتها مع معطيات جديدة وكذلك ظهور قوى جديدة تشارك الولايات المتحدة الولايات المتحدة الأمريكية في التفاعل في النظام الدولي بل وربما تنافسها على المكانة الدولية .

ولما كانت الصين من أبرز هذه القوى مثلما تشير مؤشرات نموها الاقتصادي في العقدين الأخيرين لذلك أصبحت في مركز النقاش الإستراتيجي الأمريكي الذي يبحث في سياسة التعامل معها حسب أغلب التقارير الإستراتيجية وإذا كانت العلاقات بين الدول تندرج من الصراع إلى التعاون مرورا بدرجات متعددة تمثل كلا منها موقعها وسطا بين قمة الصراع وهي الحرب الشاملة وقمة التعاون في كل المجالات فإن العلاقات الأمريكية الصينية تشكل نمطا فريد من العلاقات الثنائية بما تتضمنه من عناصر تبدو متنافرة أو متناقضة أحيانا مثلا التعاون ،الصراع والاستقلالية و الاعتماد المتبادل.

ونجد أن الولايات المتحدة ترى أن الصين قوة مناهضة لها وصعودها يهدد مصالحها الحيوية وأمنها القومي بالمقابل ترى الصين ضرورة التوجه إلى نظام متعدد الأقطاب لا تنفرد فيه الولايات المتحدة الأمريكية بالهيمنة.

أهميـــة الدراســـة:

أهمية هذه الدراسة تتوزع على مستووين كما يلي:

* المستوى العلمي:

وتكمن الأهمية العلمية لهذا الموضوع من خلال البحث بداية حول ملاحظتين مهمتين:

- لا يستدعي هذا البحث معرفة وتفسير السياسة الأمنية اتجاه الصين فقط بل تطلب منا توضيح سبب التناقضات التي أفرزتها طبيعة العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين.

- تطلب هذا البحث إبراز أثر الصعود الصيني على المكانة الدولية عامة وعلى الولايات المتحدة خاصة مما جعلنا نسلط الضوء على أهم العوامل المؤثرة في النمو الصيني .

حيث تكمن الأهمية العلمية لهذا الموضوع أنه تناول واحد من أهم الاهتمامات البحثية في حقل الدراسات الأمنية الحديثة، حيث يتعلق بالأفكار والإستراتيجيات الأمريكية الكبرى لعالم ما بعد الحرب الباردة من خلال تسليط الضوء على السياسات الأمنية التي تتبعها الولايات المتحدة الأمريكية اتجاه الصين على اعتبار ما تمتلكه هذه الأخيرة من معدلات نمو هائلة ونفوذ سياسي ما يؤهلها لأن تكون قوة كبرى جديدة على المسرح الدولي من خلال الاعتماد على استراتيجيات وسياسات علمية مما يجعل هذا البحث مهما لدارس العلاقات الدولية.

- المستوى العملي:

يتمثل في توضيح العلاقات الأمريكية –الصينية وكيفية تعامل الولايات المتحدة مع الصين، عبر مجموعة من السياسات كالاحتواء والتطويق والتعاون وإبراز عوامل انتقال الصين إلى تصنيف البلدان الفاعلة في النظام الدولي.في المقابل ظهور النقاش الدائر حول مستقبل الزعامة الأمريكية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر وبروز الأصوات المبشرة بنهاية وهم الأحادية القطبية.

أسباب اختيـــار الدراســـة:

لقد وقع اختيارنا لهذا الموضوع لعدة اعتبارات منها:

على اعتبارنا دارسي العلاقات الدولية، فإن من المهم محاولة معرفة سير هذه العلاقات ما بين الولايات المتحدة والصين وخاصة أنها تتضمن علاقات بين قوى دولية عظمى، وإبراز العوامل المتحكمة في تطوير هذه العلاقات وكذلك أهم الإستراتيجيات والسياسات التي تتبعها الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الصين.

فإن اختيارنا لموضوع السياسة الأمنية الأمريكية اتجاه الصين وتركيزنا على فترة ما بين 2000-2010 يعود إلى ما تمثله كل من الولايات المتحدة والصين من أهمية وظهور بعض الدراسات الإستشرافية التي تؤكد على بروز الصين كقوة عظمى تنافس الولايات المتحدة الأمريكية في العديد من المجالات مع بداية ملامح

الهيمنة الصينية في منطقة أسيا التي تمثل عمق المصالح الأمريكية وفي المقابل هناك السياسات والإستراتيجيات التي تتبعها الولايات المتحدة للحد من هذه القوة النامية.

إشكاليـــة الدراســـة:

يعتبر بروز الصين كقوة عظمى تنافس الولايات المتحدة الأمريكية في العديد من المجالات، بداية ملامح الهيمنة الصينية في منطقة آسيا والتي تمثل عمق المصالح الإستراتيجية الأمريكية كتهديد أو تحدي أمام الولايات المتحدة الأمريكية وعليه يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما مدى تأثير الصعود الصيني على المقاربة الأمنية الأمريكية خلال الفترة الممتدة ما بين 2000-2010 ؟.

وتندرج تحت هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

ما هي عوامل وتطور وصعود الصين العالمي؟.

فيما تتمثل الإستراتيجيات الأمريكية الجديدة لفترة ما بعد الحرب الباردة؟.

ما طبيعة العلاقة القائمة ما بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين؟.

هل قائمة على أساس تنافس أم على أساس تعاون؟

فرضيـــات الدراســـة:

ولمعالجة هذه الإشكالية تم وضع الفرضيات التالية:

- كلما توجهت قوة صاعدة إلى البحث عن إيجاد مكانة في النظام الدولي كلما وجهت وقوبلت باستراتيجيات مختلفة من قبل القوى المهيمنة.
- يرتبط التنافس بين القوى الصاعدة والقوى المهيمنة في النظام الدولي بموضوع الأمن.

منهجيـــة الدراســـة:

تمت الدراسة من خلال الاعتماد على المناهج والمقاربات التالية:

- المنهج المقارن: والذي تم فيه وضع إطار تحليلي لشرح وتفسير الإستراتيجيات الأمريكية منذ فترة الحرب الباردة إلى عهدة أوباما والمقارنة بين هذه الإستراتيجيات
- المنهج التاريخي: من خلال تعقب الصعود الصيني عبر فترات زمنية بالإضافة إلى السياسات والإستراتيجيات الأمريكية بعد الحرب الباردة.
- منهج دراسة حالة: ويرتبط هذا المنهج أساسا بالموضوع كونه يعبر عن حالة العلاقة بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، وهذه العلاقة ولدت نوع من رداة الفعل من كلا الطرفين، فالصين تزيد في صعودها والولايات المتحدة تسعى إلى تطويقها.
- المقاربة الواقعية: وتوظف كأداة للتحليل فيما يتعلق بالمصلحة والقوة كمحدد للسياسة الأمنية الأمريكية تجاه الصين كون هذه الأخيرة تنافس الولايات المتحدة الأمريكية على الريادة العالمية.

أدبيـــات الدراســـة:

عالجت هذا الموضوع مجموعة من الدراسات والمراجع سواء باللغة العربية أو الأجنبية ومن أهم التي تمكنا من الوصول إليها نذكر:

دراسة الأستاذ توفيق حكيمي ، الذي عالج موضوع الحوار النيوواقعي النيولبرالي حول مضامين صعود الصيني: دراسة في الرؤى المتضاربة حول دور الصين المستقبلي في النظام الدولي، سنة 2008،وهو بذلك اعتمد في دراسته على رصد نظريتين في العلاقات الدولية، بشأن الحوار القائم حول كيفية التفاعل مع الصين كقوة صاعدة، حيث يتعلق الأمر بالمدرسة الواقعية والليبرالية.وذلك انطلاقا من حجم التأثير الذي تمارسه أفكار المدرستين على صانع القرار في صياغة الإستراتيجية الأمريكية لمواجهة الطرف المقابل في الضفة الأخرى من الباسيفيكي بشكل يكفل المصالح الأمريكية وتفوقها على الصعيد العالمي خلال القرن الواحد العشرين على الأقل.

وكذلك دراسة الدكتورة نسيمه طويل والتي عالجت التنازع الإستراتيجي ببين الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية الصين الشعبية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة.فقد اعتمدت في دراستها على مظاهر التنازع الإستراتيجي في العلاقات الأمريكية الصينية، وهل يمكن التساؤل عن نشوب حرب باردة على المدى الطويل،يكون أساسها إستراتيجيا أم أن التوافق في العلاقات بين الطرفين سيفرضه واقع النظام الدولي؟.

وكتاب بايتس غيل بعنوان النجم الصاعد الصين: دبلوماسية أمنية جديدة. والذي حاول صياغة الإستراتيجية الدبلوماسية للصين وركز على السياسة الصينية في ثلاث مجالات، أولها آليات الأمن الإقليمي، ثانيا منع انتشار الأسلحة النووية والحد من التسلح، ثالثا قضايا السيادة والتدخل. وقد قدم الكاتب توصيات محددة تقوم على مقاربة متزنة واقعية تشدد على ما يجمع الولايات المتحدة والصين وعلى ما يفرقهما.

وكذلك كتاب دبلوماسية الصين النفطية للأستاذ علي حسين باكير الذي يبرز الإنجازات التي حققتها الصين من خلال تطورها الاقتصادي ونجاحها في انقاد الرأسمالية الغربية من أزمتها المالية الاقتصادية الكبرى في 2009، كما تم استعراض مسألة التوسع النفطي الصيني وظاهرة ازدياد أهمية النفط في العالم.

وما تتميز به هذه الدراسات في عمومها، أنها لم تغط فترة الدراسة التي نحن بصدد دراستها وهي الفترة الزمنية الممتدة ما بين 2000- 2010. كذلك تركيزنا على السياسات والإستراتيجيات التي تتبعها الولايات المتحدة تجاه الصين، على عكس الدراسات التي ذكرناها سابقا.

تقسيم الدراسة:

تنقسم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول، يتضمن الفصل الأول : الصعود الصيني وتأثيراته على النظام الدولي في عالم ما بعد الحرب الباردة وذلك لمحاولة معرفة طبيعة ومقومات وأبعاد القوة الصينية بنوعيها الصلبة والمرنة على حد تعبير جوزيف س.ناي لإظهار حقيقة صعود الصين كوحدة سياسية ذات مكونات ومقدرات قد تؤهلها لبلورة قوة قومية شاملة تنافس قوة عالمية كبرى. واشتمل على مبحثين فالمبحث الأول بعنوان عوامل الصعود الصيني والذي تكون من أربعة مطالب معنونة كالتالي: العامل الاقتصادي، العامل العسكري، العامل الثقافي، العامل السياسي.أما المبحث الثاني: فقد كان بعنوان أثر عوامل الصعود الصيني على المكانة الدولية، وتكون أيضا من أربعة مطالب، وذلك من خلال دراسة أثر كل عامل من هذه العوامل على صعود الصين في المكانة الدولية.

أما الفصل الثاني، فقد تناولنا فيه الإستراتيجية الأمنية الأمريكية الجديدة وذلك بإلقاء الضوء على المناطق المهمة، لأمن الولايات المتحدة في العالم، وعلى ذلك الأساس ما هي السياسات والإستراتيجيات التي تتبعها الولايات المتحدة لكي تبقي على نفوذها في جميع مناطق العالم. والذي اشتمل على مبحثين، المبحث

الأول: الإستراتيجية الأمريكية منذ نهاية الحرب الباردة إلى عام 2001، والذي انقسم إلى ثلاثة مطالب، المطلب الأول مفهوم الإستراتيجية والثاني الاتجاه التعددي وإستراتيجية الشراكة العالمية، أما المطلب الثالث الاتجاه الأحادي وإستراتيجية الهيمنة العالمية، أما المبحث الثاني الإستراتيجية الأمنية الأمريكية الشاملة في ظل الظروف الدولية الجديدة.

أما الفصل الثالث، فقد تضمن السياسات الأمنية الأمريكية اتجاه الصين ما بين الاحتواء والمجابهة، فقد قمنا بمعالجة العلاقة بين البلدين من جانبين جانب تنافسي ، وأخر تعاوني وذلك بتسليط الضوء على أهم القضايا التي ساعدت على التقارب بين البلدين وكذلك أهم القضايا التي ساهمت بخلق بؤر توتر بينهما بالتركيز على أهم السياسات الأمنية التي تتبعها الولايات المتحدة تجاه الصين. والذي قسمناه بدوره إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول العلاقات الأمريكية الصينية من جانبها التعاوني، والمبحث الثاني العلاقات الأمريكية –الصينية من جانبها التنافسي، أما المبحث الثالث فهو عبارة عن رؤية استشرافية حول مستقبل العلاقات الأمريكية –الصينية وتندرج تحته ثلاث مطالب هي عبارة عن سيناريوهات لمحاولة معرفة ما ستؤول إليه هذه العلاقة.

الفصل الأول:

الصعود الصيني وتأثيراته على النظام الدولي في عالم ما بعد الحرب الباردة

الفصل الأول: الصعود الصيني وتأثيراته على النظام الدولي في عالم ما بعد الحرب الباردة

شكلت الصين من منظور إستراتيجي في التحدي الأكبر لولايات المتحدة الأمريكية في القرن 21، حيث أضحى الصعود الصيني واقعا لا يمكن تجاهله إلى حد إجماع العديد من المحللين السياسيين والاقتصاديين في العالم أن يصل إلى قناعة وجود حالة تضارب بين الجانبين في طموحاتهما على أكثر من ساحة في العالم، حيث في سنوات قليلة استطاعت الصين أن تنتقل إلى مصاف الدول العملاقة سياسيا واقتصاديا وعسكريا وأمنيا وأصبح من البديهي أن تتوجه الأنظار إلى ما وراء سور الصين العظيم بعد سقوط الإمبراطورية السوفياتية، إذا أن بعض التحليلات أشارت إلى إن الصين تستعد لسد الفراغ الذي خلقته موسكو وتعمل على تفعيل دورها على الصعيد الدولي.[1]

وحيث يعتبر الاقتصاد القوي والمتين أحد أهم مقومات نشوء قوة إقليمية أو عالمية في العالم، فمنذ القديم شكل المرتكز المادي بنية أساسية في سيطرة الحضارات والشعوب على دول وشعوب أخرى، فالاقتصاد أهم عامل في نشوء قوة عسكرية قوية وواسعة، كما انه يستطيع ربط الدول الفقيرة باقتصاد الدول الأغنى ويعد عاملا حاسما في تقويض أركان أي دولة كما حدث عندما انهارت النمور الآسيوية قبل أقل من عقدين بسبب انهيار عملتها ويعتبر عامل تهديد أيضا بحال استخدمت أي دولة سانداتها المالية من العملة الأجنبية ضد أي دولة أخرى فضلا عن قوته في إنشاء معاهدات مع دول أخرى. [2] وع انتهاء الحرب الباردة وتلاشي التهديد النووي بين القطبين العالميين، أدى العامل الاقتصادي إلى تزايد حدة التنافس الاقتصادي العالمي، وأخذت الأولوية العسكرية والسياسة طريقها إلى التراجع طالما هذين المنطقتين المتعاقبتين السياسي والعسكري–اللذين حكما فترة الحرب الباردة. [3] يبدو أن تبني قوة اقتصادية مؤثرة في العالم، وتبدو الصين وحدها عملاق قادم عبر اقتصاد هائل وأحلام واسعة وإستراتيجية ترمي إلى ربط في العالم عديدة بها وتحالفات باتت تشكل خطرا حقيقيا على الهيمنة الأمريكية.

إن التحليل العميق لأهداف الصين خلال القرن الحادي والعشرين يؤكد أنها تتوجه نحو تحقيق هدفين بارزين متلازمين هما:

---

[1] على سواحة، "الصين وأمريكا علاقة محكومة و بالمصالح والمخاوف"، على الرابط الإلكتروني:
(http :thawra-al-wehda.gov.su/print wien).(06-06-2003)

[2] إبراهيم غرايبية، "الصين... هل تعود قوة عالمية عظمى؟" على الرابط الإلكتروني: (http://islam.online.net/arabica.com)

[3] زكي العايدي وآخرون، **المعنى والقوة في النظام العلمي الجديد**، القاهرة ، 1994، ص ص 17-22.

- الهدف الأول: تحقيق وتوفير المناخ الأمني في المحيط الجيواستراتيجي للصين.
- الهدف الثاني: بناء اقتصاد صيني قوي يضمن خلق المناخ الأمني، ولتحقيق هذين الهدفين تركزت الجهود الصينية حول تحسين مؤثرات القوة الاقتصادية إلى جانب المؤشرات الحضارية، الثقافية والعسكرية، حيث عرفت هذه المؤشرات ارتفاعا واضحا منذ بداية التسعينات.[1]

[1] أبو بكر الدسوقي، "تطور العلاقات الأمريكية الصينية"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 142، أكتوبر 2000، ص 240.

المبحث الأول: العوامل المؤثرة في الصعود الصيني

يعتبر المحللون والخبراء الإستراتيجيين تنامي القوة الصينية في مختلف المجالات واحد من أهم المواضيع المميزة لنهاية القرن العشرين، ومطلع القرن الحادي والعشرين، وهذا يدفعنا للتساؤل عن عوامل صعود القوة الصينية ومظاهرها المختلفة، سواء المادية منها (طبيعية كانت أو اقتصادية أو عسكرية) وغير المادية أي العناصر الاجتماعية والثقافية الحضارية، وجانب القوة الناعمة كأحد دعائم قدرة القوى الكبرى على التأثير، في ظل تنامي إدراك صناع القرار في الصيني لأحقية بلدهم في الطموح لأداء دور فاعل ومؤثر إقليميا وعالميا.

المطلب الأول: العامل الاقتصادي

تبدو الصين وفق قاعدة القوة الاقتصادية مرشحة لأن تكون قوة عالمية، والمنافس الأكبر والأهم بالنسبية للولايات المتحدة الأمريكية في المستقبل المنظور، فالنمو الاقتصادي المتسارع الذي تحققه منذ ربع قرن سيجعلها القوة الاقتصادية الأولى في العالم، [1] فمنذ إطلاق مبادرة الإصلاحات الاقتصادية، أصبحت الصين أحد أسرع اقتصاديات العالم نموا، وخلال الخمس والعشرين سنة الأخيرة، كان الناتج الداخلي الصيني ينمو بمعدل سنوي لـــ 10%، ويتوقع العديد من الاقتصاديين أن الحكومة الصينية قادرة على مواصلة وتعميق الإصلاحات الاقتصادية، والإبقاء على معدلات النمو العالية إذا نجحت في تفعيل المؤسسات المملوكة للدولة، وإصلاح نظامها البنكي.

في سياق مماثل تستمر التجارة في أداء دور هائل في ازدهار الاقتصاد الصيني، حيث حقق نمو الصادرات الصينية عام 2005 نسبة 28 % والواردات بنسبة 17.6%، والصين اليوم هي ثالث أكبر اقتصاد تجاري عالمي بعد الولايات المتحدة وألمانيا.[2]

فمن حيث الناتج القومي الإجمالي، فإن الصين تحتل المرتبة الثالثة بعد الولايات المتحدة واليابان، ومنذ أن انتهجت الصين سياسة الباب المفتوح، برزت بصورة متزايدة كلاعب هام في الأسواق العالمية.[3]

---

[1] إبراهيم غرايبية، مرجع سابق.

[2] توفيق حكيمي، **الحوار النيوواقعي النيوليبرالي حول مضامين الصعود الصيني- دراسة الرؤى المتضاربة حول دور الصين المستقبلي في النظام الدولي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير غير منشورة، في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، باتنة، 2008، ص 48.

[3] أشتون ب – كارتر، وليام –بيري، **الدفاع الوقائي إستراتيجية أمريكية جديدة للأمن**، ترجمة أسعد حليم، مصر، مركز الأهرام التجارية، 2004، ص 112.

وتشير مختلف الدراسات والأرقام إلى التطور الهائل في حجم الاقتصاد الصيني، من حيث نسب النمو، وقيمة الصادرات، وحجم التجارة الخارجية، وتطور الناتج الداخلي الخام.

فمنذ عام 1978 بدأ اقتصاد الصين في النمو بمعدل 9.4%، ليبلغ في الربع الأول من سنة 2006 نسبة 10.2%، ومن عام 1982 إلى غاية 2002 تضاعف الناتج الكلي للفرد بخمسة أضعاف، وقد بلغت تجارتها الخارجية نحو 851 مليار دولار، لتصبح ثالث أكبر دولة في العالم من ناحية التجارة الخارجية.[1]

وارتفعت قيمة صادرات الصين من 10 مليارات دولار في 1978، إلى ما يزيد عن 278 مليار دولار سنة 2000، مما جعلها تحتل المراتب الأولى ضمن أكبر الدول التجارية في العالم من المرتبة الثلاثين تقريبي في أواخر السبعينات، وازدادت نسبة التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي من 10% عند بداية الإصلاح، إلى نحو 40% في أواخر التسعينات، وقدر إجمالي تدفقات الاستثمارات الأجنبية إلى الصين بـــ 47 مليار دولار سنة 2000. وهي المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية ما تلقته من استثمارات.[2]

ودلت أحدث الإحصاءات من وزارة التجارة الصينية، على أن الاستمارات الأجنبية المستخدمة فعليا في الصين قد وصلت إلى 54.263 مليار، في الفترة ما بين جانفي ونوفمبر من سنة 2006 بزيادة 2.14% إضافة إلى إجازة إقامة 37019 مؤسسة أجنبية. وفي شهر نوفمبر 2006 بلغت الاستثمارات الأجنبية المستخدمة فعليا في الصين 5.687 مليار دولار بزيادة 20.59% مع الموافقة على إقامة 3951 مؤسسة أجنبية في ذات الشهر.[3]

كما تستحوذ الصين على 61 بليون دولار من الاستثمار الأجنبي المباشر حسب إحصاءات عام 23004، وقد بلغت تجارتها الخارجية نحو 851 بليون دولار لتصبح ثالث أكبر دولة في العالم من ناحية التجارة الخارجية بعد أن كانت المرتبة 11 في 1994.[4]

---

[1] دون ذكر الكاتب، "لماذا تخاف الولايات المتحدة من اقتصاد الصين"، على الرابط الإلكتروني: (http:// www.almokhtsar.com/ htm/artical/381.php) (13-03-2007).

[2] رامش أدهيكاري، ويونجز هينغ يانغ، "ماذا سوف تعني عضوية منظمو التجارة العالمية للصين وشركائها التجاريين، التمويل والتنمية"، **دورية تصدر عن صندوق النقد الدولي**، سبتمبر 2002، ص 22.

[3] دون ذكر الكاتب، "زيادة الإستثمارات الأجنبية المستخدمة فعليا في الصين"، تقرير وزارة التجارة الصينية، صحيفة الشعب اليومية الصينية، على الرابط الإلكتروني: (http ;// arabic.peopledaily.com) (17-12-2006)

[4] دون ذكر الكاتب، "مطامح الصين الكبيرة"، على الرابط الإلكتروني: (جوان 2006) (http:// arabic.peopledaily.com)

إضافة لكونها تمتلك أكبر احتياط من العملات الأجنبية في الواقع لا يمر يوم من دون أن يكون للأحداث والقرارات في الصين صداها في الأسواق العالمية المالية.[1]

كما أن السوق الصينية له جاذبية لأكبر الشركات العالمية هذه الجاذبية ليست وليدة اليوم، ففي سنوات الثلاثينات صدر كتاب لكارل كراو بعنوان "الصين 400 زبون".ومن المحتمل أن تظل الصين مركز الجاذبية الاقتصادية في استدعاء الاستثمارات الأجنبية المباشرة، لعدد من السنوات، في الوقت الذي يزال الاقتصاد العالمي يمر بفترة من الركود في مطلع القرن الواحد والعشرين وتراجع معدلات النمو الاقتصادي في أغلب البلدان الصناعية، لذلك فإن أغلب الخبراء قد ذهبوا إلى حد التأكيد إلى أن الصين سوف تكون محط الأنظار من طرف رجال الأعمال، لاسيما أن الاقتصاد الصيني في ظهور الانطلاق.[2]

سعت بيكين منذ سنوات لدخول منظمة التجارة العالمية وقطعت شوطا كبيرا لإصلاح تجارتها الخارجية، للحصول على العضوية في المنظمة، واندفعت بقوة نحو صياغة نظام تجاري دولي أكثر ملائمة لأهدافها، لامتلاك مزيد من الفرص الجديدة والاندماج في الاقتصاد الدولي وفتح مزيدا من الأسواق أمام المنتجات الصينية، والتي تتمتع بميزات مطلقة بفضل انخفاض أسعارها. [3] فدخول الجمهورية الشعبية إلى منظمة التجارة العالمية، ليس قطيعة وإنما بعد مرحلة جديدة في سياسة التحرر التجارية المنتهجة من طرف بكين، فالتزام بكين في الدخول إلى منظمة التجارة العالمية يفرض عليها انفتاحا كبيرا وشاملا لسوقها الداخلي أمام الاستثمار الخارجي، وتحقق ذلك ميدانيا بانضمامها لمنظمة التجارة العالمية (wto) في 11 ديسمبر 2001.

ويضمن انضمام الصين لمنظمة التجارة عدة إيجابيات، فستمنحها العضوية فرصة أفضل لدخول الأسواق الأجنبية بشكل مقنن ومستقر، وستتمكن من جذب الاستثمارات الأجنبية التي تسعى إلى الأسواق الأكثر نموا واستقرار، بالنسبة لأي خلافات قد تحدث بين الصين وشركائها الأجانب التجاريين، فأطر المنظمة العالمية للتجارة ستشكل قاعدة مقبولة للتحكيم وفض مثل هذه النزاعات.[4]

---

[1] بايتس غيل، **النجم الصاعد الصين، دبلوماسية أمنية جديدة**، لبنان، دار الكتاب العربي، 2009، ص 9.

[2] إبراهيم محمد الدسوقي، "رؤية مستقبلية لواقع المتغيرات داخل الصين"، **السياسة الدولية**، العدد 112، أفريل 1993.

[3] إبراهيم محمد الدسوقي وآخرين، **الصين: الخلفية الأيديولوجية والبراقماتية النفعية**، دار حمدي للنشر والتوزيع، مصر/ 2006، ص ص 140-141.

[4] نيرمين السعدني،"الصين وعضوية منظمة التجارة العالمية... التحديات والآثار"، **السياسة الدولية**، عدد 149، جويلية، 2002، ص 220.

وقد تناولت عدة دراسات الفوائد التي ستجنيها الصين من انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة سواء فيما يخص مكاسب الرفاه المترتبة عن تحرير تجارة السلع، أو احتمالات الزيادة في نسب الناتج الإجمالي المحلي، وهي التوقعات التي نوردها في الجدول الموالي:

جدول رقم (1): الآثار الاقتصادية لانضمام الصين لمنظمة التجارة العالمية.

الدراســـة	مكاسب الرفاه	نسبة الزيادة في الناتج المحلي
ولمسلي وهيرتلي 2000	25.6-22.7 مليار دولار	%10.8- %8.1
وانج 1997	30.3 -12.4 مليار دولار	-
زهاي ولي 2000	-	%1.5
ولمسلي وآخرون 2001	10.5 -3.9 مليار دولار	-
أيا نتشوفيتشيناو مارتن 2007	28.6 مليار دولار	%2.2

المصدر: مجلة التمويل والتنمية سبتمبر 2002، ص 24.

ويتوقع أن يؤدي انضمام الصين إلى منظمة التجارة العلمية، إلى استفادتها أكثر في كشف العولمة السريعة لعمليات التصنيع، وعولمة رؤوس الأموال، وأن يؤدي إلى انتقال الصين إلى تفاعل نشيط مع الاقتصاد العالمي، الذي ينظر فيه إلى التجارة الخارجية والاستثمار على أنها محركات لعملية النمو، في وقت تصادف مع مع عمالتها الرخيصة المتوافرة.[1]

فانضمام بيكين لهذه المنظمة، انجر عنه نتائج إيجابية لبيكين فقد باتت عام 2001، أحد أكبر الاقتصاديات في العالم، كما يؤثر الارتباك الداخلي عندها، على الاقتصاد العالمي بصورة مباشرة ففي عام 2005 استطاع الاقتصاد الصيني تجاوز نظيره الفرنسي والبريطاني بحجم كلي بلغ 2.25 تريليون دولار وفقا للأسعار الجارية مسجلا نسبة نمو بلغت 11.9% واضعا إياها في موقع أقرب لإزاحة ألمانيا كثالثة اقتصاد في العالم بناتج إجمالي محلي بلغ حجمه وفقا للمكتب القومي الصيني للإحصاء 3.61 تريليون دولار وفقا للأسعار الجارية و 7.1 تريليون وفقا للقوة الشرائية ما يعني امتلاكها ثاني أكبر اقتصاد في العالم.[2]

---

[1] طوني سياش، **العولمة والحكم والدولة السلطوية: الصين**، جوزيف س ناي وجون.دوناهيو (محرران) الحكم في عالم يتجه نحو العولمة، ترجمة محمد الشريف الطرح، الرياض، مكتبة الجيكان، ط1 ، 2002، ص 292.

[2] علي حسين باكير، **التنافس الجيواستراتيجي للقوى الكبرى على موارد الطاقة دبلوماسية الصين النفطية، الأبعاد والانعكاسات** ، لبنان، دار المنهل اللبناني، ص ص 20-21.

فقد بلغت معدلات النمو الاقتصادي في الصين نحو 9.8% سنويا وصلت في بعض السنوات إلى 12% وقد قارن بعض المحللين تأثير هذا النمو السريع على الاقتصاد العالمي، بالتأثير الذي أحدثته كل من الثورة الصناعية الأولى في بريطانيا، والثانية في الولايات المتحدة الأمريكية، بل وذهبوا إلى أن تأثير الصعود الصيني كان أكبر.[1]

أما على الصعيد التجاري تحتل الصين المرتبة الأولى في العالم يتحقق الفوائض في ميزانها التجاري عاما بعد عام إذ بلغ الفائض التجاري لها عام 2007 حوالي 262.2 مليار دولار أو نسبة 9% من الناتج المحلي الإجمالي وكانت الصين نجحت في العام 2001 وللمرة الأولى بتجاوز اليابان بتحقيقها الفجوة التجارية الأكبر مع الولايات المتحدة الأمريكية، فقد ازدادت الفجوة ومعها العجز لصالح الصين بنسبة 95% من العجز التجاري الأمريكي للعام 2004 و 162 مليار دولار في 2005 لتعتلي المرتبة الأولى عالميا بحجم الاحتياطي النقدي الأجنبي وبواقع أكثر من 800 مليار دولار ولتثبت موقعها في العام 2007 من دون منازع بالإجمالي 1.53 تريليون دولار بارتفاع نسبة 47.7% مقارنة بـــ 2007، وتعتبر الصين في الوقت الحاضر من أبرز اللاعبين الدوليين في بعض الصناعات.[2]

ولذلك يمكن القول أن الصين تمكنت عبر منهج تنموي فريد من أن تحقق انجازات واسعة النطاق وتحقيق أعلى معدلات النمو الاقتصادي، وذلك ما أكده رئيس البنك الدولي على حجم النمو الاقتصادي الصيني بقوله: china has been a center if cit civilvization, new it is also being looking up as a potentiol conter, of economic gravity

"الصين كانت مركز الحضارة، والآن هو الآن يبحث عن مكانة أكبر كونها تمثل مركز ثقل اقتصادي".

وقد قادت هذه الإنجازات الاقتصادية إلى تغيرات مماثلة على الصعيد الاجتماعي مع تنامي تنظيمات المجتمع المدني، إلى جانب التغير في السلوك السياسي للصين.[3]

المطلب الثاني: العامل العسكري

نظرا للعد الضخم لسكان الصين، ومساحة الأرض الواسعة، واختلاف التضاريس، وطول الحدود الدولية، ووجود الصين في موقع جغرافي حساس.

---

[1] كارن أبو الخير، "من ملامح الصعود الصيني"، **مجلة السياسة الدولية**، عدد 172، ماي 2008، ص 78.

[2] علي حسين باكر، مرجع سابق، ص 21.

[3] John Mirchiner, **The future of the American pacifier**, forieng affairs, October,2001, pp 96-98.

ونظرا لارتفاع حرارة منطقة بحر الصين الجنوبي واحتمال اندلاع حروب إقليمية، تحتم على الصين بناء قوة عسكرية إستراتيجية تحافظ بها على مكتسباتها، وترسي بها مكانتها إقليميا وعالميا، ولا ضير أن يعد الجيش الصيني من الناحية العددية أكبر جيش في العالم، إذ يقدر بحوالي بثلاثة ملايين فرد وهو ما يساوي ربع عدد العسكريين في العالم.[1]

فقد سعت الصين ومنذ بداية تعاظم قوتها الاقتصادية إلى تطوير ترسانتها من الأسلحة، لأن خلق قوة عسكرية توازي القوة الاقتصادية يصبح أكثر ضرورة في حالة دولة مثل الصين تتعدى مطامعها الإستراتيجية مجرد التفكير في تحقيق الاكتفاء الذاتي أو تحقيق مستوى معين من الرفاه الاقتصادي ويتضح ذلك من خلال مسار الصين العسكري، حيث النفقات العسكرية للصين خلال سنوات التسعينات بصورة ملحوظة فبلغت ميزانية الصين العسكرية مع نهاية التسعينات بليون دولار وبذلك تمثل المرتبة الثانية من حيث الإنفاق العسكري بعد الولايات المتحدة.[2]

وقد كان الحضور الصيني في المجال العسكري والإنفاق الصيني في البحوث العسكرية قدر نحو 62.5 مليون دولار سنويا أي ما يعادل نحو 15% من الإنفاق العسكري الأمريكي 400 مليون دولار سنويا إضافة إلى امتلاك الصين لأسلحة وصواريخ نووية قادرة على تهديد العمق الأمريكي وقد انتهجت الصين سياسات دفاعية قائمة على:

- تعزيز المكانة العالمية والإقليمية للصين، والحصول على أسلحة متطورة تقنيا.
- التعامل مع المواقف العسكرية المستقبلية الغامضة للولايات المتحدة واليابان والهند.
- الاحتفاظ بالقدرة على التهديد الجدي باستخدام القوة ضد تايوان التي تتزايد نزعتها الانفصالية وقوتها الاقتصادية.
- تعزيز النفوذ العسكري والدبلوماسي الصيني في الأراضي الإستراتيجية المجاورة التي تطالب بها بيكين والقدرة على الوصول إليها، ومنها بحر الصين الجنوبي، والدفاع عن حق استخدام خطوط المواصلات الحيوية في المحيطات.[3]

---

[1] وليد سليم عبد الحي، **المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي**، أبوظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2000، ص ص 131-132.

[2] محمد السيد سليم،**آسيا والتحولات العالمية**، مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1998، ص 370.

[3] إبراهيم غرايبية، مرجع سابق.

ولذلك أخذ الإنفاق العسكري في التنامي بأرقام معتبرة في السنوات الأخيرة، وبعبارات العملة الصينية المحلية، الميزانية العسكرية الصينية المصرح بها رسميا تضاعفت أربع مرات تقريبا من حوالي 64 مليار يوان عام 1995 إلى 248 مليار يوان عام 2005، وفي عام 2005 زادت الميزانية العسكرية الصينية بنسبة 17%، وحسب المعطيات الرسمية.[1] أنفقت الصين 29.9 مليار دولار على قطاعها العسكري، وإلى جانب ذلك بما أن جزء من ميزانيتها عدد من الوزارات تتضمن نفقات ذات صلة بالقطاع العسكري، يقدر الخبراء الغربيون المهتمون بالنمو العسكري الصيني حجم الإنفاق العسكري الصيني بين مليار دولار و 90 مليار دولار رغم أن هذه المعطيات تكشف الفجوة الواسعة التي تفصل الصين عن الولايات المتحدة التي أنفقت 501.7 مليار دولار على قطاعها العسكري عام 2006 أي ما يعادل تقريبا نصف النفقات العسكرية كل دول العالم مجتمعة إلا أن هناك العديد من الاعتبارات التي تجعل دلالات هذه الأرقام مسألة نسبية فقط أهمها توفر الصين على عمالة رخيصة وعدم تدخل الصين في المسائل العسكرية خارج أراضيها.[2]

أما فيما يخص القوات الصينية فتتكون القوات الصينية البرية من 2.2 مليون جندي، منظمين في 104 فرقة، لكنها تعمل على خفض هذا العدد لإعطاء جيشها أكثر مرونة وقدرة على التحرك والانتشار، بينما تعمل بالمقابل على زيادة قوتها البحرية لزيادة قدرتها على التدخل عبر البحار، لدعم مطالبها في جزر سبراتلي وتايوان وموازنة القوة الأمريكية في المحيط الهادي، خاصة وأن الأسطول الذي تمتلكه الصين لا تستطيع إدارة عمليات في المحيط المفتوحة، إذ يمتلك فقط قدرة محدودة على استعراض القوة في مياه جنوب شرق آسيا.[3] وفي هذا الإطار، تواصل الصين بناء غواصاتها الذاتية sang.class التي تعمل بمحركات الديزل والمصممة لحمل صاروخ yj-82 المضاد للسفن، والذي يتمتع بمهارات عالية منها القدرة على الخوص أثناء الإطلاق، وفي عام 2004 أطلقت الصين غواصة جديدة بمحرك ديزيل صنف yuan، كما تدعم الأسطول الصيني بغواصات نووية جديدة (type 093) shqng-class والصين في انتظار استلام ثماني غواصات إضافية تعمل بمحرك ديزيل كهربائي من فئة Kilo- classمن روسيا لتدعيم الوحدات الأربع التي تم شرائها سابقا وهي مزودة بطوربيدات حديثة وتوجيه لاسلكي وصواريخ SSN.27B.[4] ومن حيث القوة الجوية فإن

---

[1] توفيق حكيمي، مرجع سابق، ص 54.

[2] Marcin Zaboraowski, **Facing china's ,guidelines for an euinstegy**, eu intitute for security studie's, 2006, p 40.

[3] أحمد فارس عبد المنعم ، "تحولات أدوار القوى الإقليمية في آسيا"، في محمد السيد سليم (محرر)، **آسيا والتحولات العالمية**، القاهرة، مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، 1998، ص 123.

[4] توفيق حكيمي، مرجع سابق، ص 56.

الصين تمتلك حوالي 5 آلاف طائرة، من بينها ألف طائرة قاذفة محققة بذلك التفوق الجوي في قارة آسيا ككل، ولكنها لم تمتلك المقدرة بعد لحد الآن على خوض عمليات جوية واسعة.[1]

والجدول التالي: يمثل القوات التقليدية الصينية لسنة 2002

جدول رقم (2): القوات التقليدية الصينية

تعداد القوات البرية	تعداد القوات الجوية	تعداد القوات البحرية	الدبابات	الطائرات الحربية	السفن الحربية	الغواصات
2.2 مليون	470 ألف	265 ألف	8000	4790	54	63

المصدر: أسبوعية السفير عدد 784، 13 جانفي 2002.

أما فيما يخص القوة النووية فقد قامت الصين لحد الآن بإجراء 44 تفجيرا نوويا، وتعمل جاهزة من أجل تطوير نظم إيصال قادرة على حمل رؤوس نووية، خاصة الصواريخ البالستية العابرة للقارات (ICNM) مثل صاروخ DF-4 الذي يبلغ مداه 7000 كلم، وصاروخ DF-5 الذي يستطيع أن يحمل رأسا نوويا طاقته التدميرية 5 ميغا طن، وأجرت عليه اختبارات ليحمل رؤوسا متعددة.[2]

وتشير تقديرات معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام sipri إلى امتلاك الصين لحوالي 400 سلاح نووي، صالح للإطلاق بواسطة طائرات حربية وصواريخ بالنسبة ذات قواعد برية ومنصات متحركة وصواريخ باليستية بحرية، وأيضا بواسطة أنظمة غير إستراتيجية بما فيها المدفعية.[3]

مثلما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (03): توزيع الرؤوس النووية الصينية حسب نظم الاتصال

إجمالي رؤوس العمليات الحربية	مقذوفات القواعد الأرضية	مقذوفات الغواصات	مقذوفات الجوية	مقذوفات غير إستراتيجية
400	1.3	12	150	125

Source : News Week, May 25,1998.

[1] أحمد فارس عبد المنعم، مرجع سابق، ص 123.
[2] عبد العزيز حمدي عبد العزيز، "قوة الصين النووية وزنها الإستراتيجي في آسيا"، **السياسة الدولية**، عدد 145، جويلية 2001، ص 79.
[3] شانون. ن كايل، وهانس م، كريستينس، "القوى النووية العالمية 2005"، **في التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي**، الكتاب السنوي 2005، تقرير معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام، ترجمة حسن حسن وآخرون، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، نوفمبر 2005، ص 842.

يقوم التوجه الصيني نحو تخصيص برامج واعتمادات مالية لتطور أقمار صناعية لمهام عسكرية وأسلحة إلكترونية وتطوير نظم المعلوماتية في تسليح الجيش الصيني وإدخال نظام تحديد المواقع العالمي GPS في مختلف الوحدات العسكرية القائمة، وقد صححت الثورة الجديدة في الشؤون العسكرية النظرة الصينية القائمة على استخدام العدد ليتجاوز نوعية التسلح، نحو نظرة معاكسة تقوم على نوعية الأسلحة وتطورها، كما دخلت الصين مرحلة مهمة في مجال الاستخدام العسكري للفضاء، وتطوير استخدام الليزر لأغراض عسكرية، وتعتبر مرحلة 2005-2010 مرحلة انتقالية نحو تكريس قدرات الحرب الفضائية لاسيما مجال الاستطلاع للأقمار الصناعية.[1]

ويمثل الجدول التالي **رقم (04): القوى النووية الصينية لسنة 2005**

النوع	التسمية لدى الناتو	العدد المنشور	سنة الانتشار الأولى	المدى (كلم[1])	الرؤوس الحربية × الحصيلة	الرؤوس الحربية المخزونة
الطائرات (ب)					161	
H06	B-6	120	1965	3100	3-1 قنابل	120
Q-5	A-5	30	1970	400	1× قنبلة	30
الصواريخ ذات القواعد البرية						
D F-A3	CSS-2	40	1971	2800	1× 3.3 ميغا طن	40
DF-4	CSS-3	12	1980	5500	1× 3.3 ميغا طن	12
DF-5A	CSS-4	20	1981	13000	1× 4-5 ميغا طن	20
DF-31	CSS-5	48	1965-86	1600	1× 200-300 ميغا طن	46
DF-31	CSS-X-10	غير متوفر	2005-2009؟	80000	1 X ؟	0
الصواريخ الباليستية التي تطلق من غواصات						
	CSS-N-3	12	1986	1700	1× 200-300 كيلو طن	12
الأسلحة الإستراتيجية						282

[1] محمد خوجة، **الإنعكاسات العسكرية والسياسية للقوة الجديدة في الشؤون العسكرية**، أطروحة مقدمة للحصول على شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 2006، ص 307.

الأسلحة غير الإستراتيجية (ج)		
المدفعية / صواريخ الدفاع الجوي، الصواريخ القصيرة المدى	كيلو طن حقيقي	120
المجموع		400

المصدر: كايل شانون وهانس م كريسن، القوى النووية العالمية في التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، الكتاب السنوي، **2008**، تقرير معهد ستوكهوام الدولي لأبحاث السلام ، ترجمة حسين حسن وآخرون، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، **2008**.

تسعى الصين إلى تعزيز قدراتها للتعامل مع الاضطرابات الاجتماعية المحلية وحالات عدم الاستقرار الحدودية ذات الأسباب العرقية والانفصالية، وكذا النزاعات الجوارية. أدت هذه المتطلبات إلى حدوث تحول كبير في التوجه الاستراتيجي من قوة قارية تحتاج إلى قوات برية ضخمة لمواجهة الأخطار المحدقة بحدودها الداخلية، إلى قوة قارية وبحرية معا، لديها مجموعة متشبعة من الاحتياجات الأمنية المحلية والخارجية. ويتجلى هذا التحول في العقيدة العسكرية ذات القاعدة العريضة التي تتضمن المفاهيم المركزية للحرب المحلية والدفاع النشط في الأطراف، والاستخدام السريع للقوة خارج الحدود. وترتكز هذه المفاهيم بدورها على عدة مبادئ إستراتيجية، وأساليب قتالية صينية جديدة مثل التعريف الموسع" للحدود الإستراتيجية" ومفاهيم "الردع الإستراتيجي" وأخذ زمام المبادرة " بتوجيه الضربة الأولى.[1]

إن هذه العقيدة الصينية تفترض أن النزاعات المحدودة أو الإقليمية يمكن أن تنشب فعليا في أي مكان على حدود الصين. وهو ما يتطلب استخدام القوة بصورة سريعة وحاسمة، و أن القوات الصينية ستحتاج في النهاية إلى اكتساب قدرة أكبر على استخدام قواتها خارج حدودها، وإلى قوات أخرى تكفي لتعزيز طموحات الصين في أن تصبح دولة عظمى على المدى البعيد، وهذا يحتاج إلى عقيدة عسكرية حديثة تجمع بين العلوم التقنية لمختلف الأسلحة وتستخدم أنظمة متطورة للقيادة والسيطرة والاتصالات والمعلومات والإستخباراتية المزودة بوحدات قتالية ذات قدرة عالية على الرد السريع، وعلى القيام بعمليات الإنزال الجوي والبرمائي، لأداء مهام المساندة، واستخدام القوة خارج الحدود.[2]

[1] مايكل. دي سوين، "الصين"، ذكر في: زلمي خليل زاد، وآخرون، **التقييم الإستراتيجي**، دراسات مترجمة 5، أبوظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1997، ص ص215-222.

[2] Departement of Defense, Unated States of America. Annual Repopt to Congress : "The Military power of the people's Republic", 2005,web site : (www.comw.org/cmp).

المطلب الثالث: العوامل الحضارية والثقافية الصينية

إن أكثر ما يميز الصين عن بقية دول العالم، هو عدد سكانها، إذ أن أكثر من خمس الجنس البشري من جنسية صينية، أين قدر تعداد سكان الصين حسب آخر الإحصاءات بحوالي 1.4 مليار نسمة.[1]

فقد بدأت منذ أواخر القرن التاسع عشر تتطور ثقافة صينية عالمية تتنازعها الكونفيشيوسية، وأمواج الحداثة الغربية العلمانية اللبرالية، ويمكن ملاحظة ثقافتين صينيتين اليوم: إحداهما تقودها تايوان وهونغ كونغ قائمة على النموذج الأمريكي والغربي، والنموذج الثاني تقوده شنغهاي وبيكين وهو قائم على الكونفوشيوسية.[2] حيث تحاول الصين أن تثبت وجودها الحضاري والثقافي في أنحاء العالم وهي تعود في تاريخها الرسمي المدون لأكثر من خمسة آلاف عام، وهي ديناميكية لأن تطورها عبر تلك السنوات لم يقض على وحدتها تماسكها الحضاري كما حدث في مناطق أخرى من العالم، إضافة إلى أنها تقدم الجديد والمبتكر في التجارب الثورية وفي الفكر السياسي وفي النظم السياسية.[3]

إن التنوع الملحوظ في تركيبة الصين العرقية والثقافية، لا يعني بالضرورة غياب كبير للانسجام داخل الأمة الصينية، لأن الروح القومية هي العامل الذي يتفق عليه الصينيون، والذين تجمعهم كذلك عناصر التاريخ والجغرافيا والمصير المشترك، وانصهار مختلف الثقافات بمرور الزمن في إطار ثقافي مميز، فمن الغريب أن الصينيين يكتبون اللغة بطريقة واحدة على الرغم من اختلاف النطق في اللهجات، حيث أن لمختلف اللغات الموجودة في الصين نظام كتابة واحد، لكن اللغة الأكثر انتشارا في الصين هي اللغة التي يتحدث بها الصينيون "الهان" والمعروفة بلغة "الماندرين" (Mandurine) أو بوتونغوا Ru-tunghna أي اللغة العامة (Lommon languge) وتعتبر اللغة الأكثر انتشارا في العالم من حيث عدد المستعملين.[4]

كما تعتبر الصين موطن حضارة بسطت نفوذها على جزء كبير من آسيا وسكانها ينتشرون ويشكلون أغلبية في بعض دول آسيا، حيث تمثل الأقليات الصينية المنتشرة في الدول الآسيوية الأخرى أبرز هذه النماذج حيث تسيطر على النشاط الاقتصادي في عدد من هذه الدول. [5] ولصينيين اعتزاز كبير بإرثهم الحضاري

---

[1] دون ذكر الكاتب، "نادي النمور الاقتصادية العالمي"، من ويكيبيديا، على الرابط الإلكتروني: (مارس 2009) (http:// ar.wikpedia.org.wiki).

[2] إبراهيم غرايبية، مرجع سابق.

[3] محمد نعمان جلول، "تسليم الراية في القيادة الصينية، الأبعاد والدلالات"، **السياسة الدولية**، المجلد 38، عدد 153، أفريل 2003، ص 26.

[4] عبد القادر دندان، **الدور الصيني في النظام الإقليمي لجنوب آسيا بين الاستمرار والتغير 1991-2006**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، غير منشورة، جامعة باتنة، 2008، ص ص 58-59.

[5] محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص 125.

وتاريخهم العريق، حيث يسمون بلدهم باسم " تسو نفوا" وتعني البلد الأوسط، وتعود هذه التسمية لاعتقاد هل الصين قديما أن بلادهم تتوسط الكرة الأرضية، وأنهم الشعب الوحيد الذي يمتلك حضارة، ويعود تاريخ الحضارة الصينية الأكثر من 3500 سنة، وهي من أعرق الحضارات في العالم، ويتحيز الصينيون لحضارتهم بشكل كبير، إذ يعتبرون أنفسهم أول من طور البوصلة وورق الكتابة والخزف والملابس الحريرية.[1]

وترجع العبقرية الصينية في احتفاظها بمقوماتها الاشتراكية وفي نفس الوقت محاولة التكيف مع باقي الحضارات، وهذا ما اتجه إليه القادة الصينيون في العصر الحديث، والذي عبر عن الانفتاح الحقيقي على الحضارات خاصة بعد مجيء جيانج زيمن، في أواخر القرن العشرين، ليعبر عن هذه التغيرات في السياسة العالمية، واعتناق مفهوم الاشتراكية بخصائص صينية، واستطاع بهذا المفهوم أن ينقل الصين نقلة نوعية من الاشتراكية التقليدية والفكر الماركسي –اللينيني– الماوتسي توبجي إلى فكر النصف الثاني من القرن العشرين، حيث حرص جيانج على استيعاب جميع الحضارات، وتبني لتحقيق ذلك ثلاثة اتجاهات:

الأول: الاتجاه للغرب الصيني لربطه بعجلة التنمية في الشرق الصيني ومن ثم يتحقق نمو متكامل للصين كدولة وكمجتمع وكشعب.

الثـــاني: الاتجاه للطبقة المتوسطة ولفئة الرأسماليين الجدد، وإعادة مكانتهما وذلك بتركيزه على فكرة أن الماركسية منهج فكري وليس قالب جامد، وانهيار الإتحاد السوفياتي يرجع إلى التماسك بالجمود الفكري، وسبب تقدم الصين هو انطلاقها من الفكر المنطقي.

الثالث: الاتجاه إلى الغرب السياسي (الفكر الغربي) ولكن بخصائصه الصينية. [2] في الأغلب يتم النظر للثقافة الصينية من الداخل باعتبارها ثقافة عالمية، وبكلمات الرئيس هوجينتاو الثقافة الصينية ليست ثقافة الصينيين بل ثقافة العالم بكامله.[3]

لقد استغلت الصين مزاياها الاقتصادية، إلى جانب قيمتها الثقافية والحضارية وعناصرها المعنوية القيمية بالدرجة الأولى. وذلك لتعظيم قدرتها على جذب الآخرين عبر وسائل عديدة ثقافية ودبلوماسية واقتصادية، فضلا عن مشاركتها في المنظمات المتعددة الأطراف حيث أوجد الصينيون فكرة أوسع للقوة الناعمة، تشمل

[1] عبد القادر دندان، مرجع سابق، ص 61.
[2] محمد نعمان جلال، مرجع سابق، ص ص 27-28.
[3] توفيق حكيمي، مرجع سابق، ص 62.

جميع المجالات-باستثناء المسائل الأمنية- بما فيها الاستثمار والمساعدات، في الوقت الذي استخدم فيه الكاتب الأمريكي جوزيف ناي عند انطلاقه لمفهوم القوة الناعمة، مفهوما أكثر تحديدا، مستبعدا فيه الدبلوماسية الرسمية والاستثمار وسائر وسائل التأثير التقليدية مثل القوة العسكرية.

وتطبيقا لهذه الرؤية الصينية للقوة الناعمة، أخذت تحاول توسيع دائرة تأثيرها لتشمل مناطق أخرى خارج القارة الآسيوية.

المطلب الرابـــع: العامـــل السياســـي

1 - السياسة الخارجية الصينية:

تنتهج الصين بدأب وثبات سياسة خارجية سلمية مستقلة والهدف الأساسي لهذه السياسة هو حماية استقلال الصين وسيادتها.

وصيانة السلم العلمي ودفع التنمية المشتركة ومن محتوياتها:

أ - حماية المصالح المشتركة للبشرية برمتها مع مسايرة التيار التاريخي وترغب الصين في أن تشارك المجتمع الدولي في بذل الجهود لحفز التعددية القطبية في العالم بنشاط ولدفع تعايش القوى المتعددة في وئام و للحفاظ على استقرار المجتمع الدولي.[1]

وتولي الصين الاهتمام بتطوير العلاقات الخارجية المتعددة الجوانب وخاصة تولي بالغ الاهتمام للعب دور في الأمم المتحدة في حل الصراع الدولي.[2]

ب - تأسيس نظام سياسي واقتصادي دولي جديد عادل ومعقول تحترم فيه كل الدول بعضها البعض سياسيا بدون فرض الإرادة الذاتية على الآخرين حين تحفز الدول بعضها البعض اقتصاديا للتنمية المشتركة دون إحداث فجوة كبيرة بين الأغنياء والفقراء وحيث تستفيد الدول من خبرات بعضها البعض ومن الدروس لتحقيق الازدهار المشترك بدون استبعاد ثقافات الأمم الأخرى وحيث تتبادل الدول الثقة أمنيا للحماية المشتركة وإنشاء مفهوم أمن جديد يقوم على أساس الثقة المتبادلة والمساواة والتنسيق وتسوي النزاعات بين الدول عن طريق الحوار والتعاون دون اللجوء إلى القوة

[1] دون ذكر الكاتب، "السياسة الخارجية"، على الرابط الإلكتروني: (06-11-2008) (http:// arabic.china.org.com)
[2] دون ذكر الكاتب، "مجلة اوتوك الأسبوعية الصينية حول السياسة الخارجية الصينية"، على الرابط الإلكتروني:
(http:// arabic.people dialy.com) (29-11-2002).

والتهديد بها إذ تعارض الصين وسياسة القوة بشتى أشكالها ولا تسعى مطلقا إلى الهيمنة ولا إلى التوسع.[1]

ت – رغبة الصين في إقامة تطوير علاقات الصداقة والتعاون مع جميع البلدان على أساس الاحترام المتبادل للسيادة وسلامة الأراضي وعدم الاعتداء على الغير وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير والتعايش السلمي وتقوية التضامن والتعاون مع الدول النامية التي تشترك مع الصين في المعاناة التاريخية وتهتم أيضا بتحسين وتطوير علاقاتها مع الدول المتقدمة وتدعو إلى تجاوز اختلاف النظم الاجتماعية والإيديولوجية.[2]

ث – الحفاظ على التنوع العالمي حيث تدعو الصين إلى الديمقراطية في العلاقات الدولية وتنوع أنماط التنمية لان العالم غني ونابض بالحيوية وعلى كل الحضارات والأنظمة الاجتماعية وطرق التنمية المختلفة في العالم أن تستفيد من بعضها البعض في عملية المنافسة والمقارنة وتحقيق التنمية المشتركة من خلال السعي وراء إيجاد نقاط مشتركة ونبذ الخلافات وعلى الشعوب باختلافها أن تقرر شؤونها الخاصة وتتشاور في الشؤون الدولية.[3]

ج – القوة القومية الشاملة وأولوية التنمية الاقتصادية ويعكس هذا المفهوم الصيني للقوة الوطنية الشاملة الذي اتضحت معالمه لأول مرة في الثمانيات وإدراك بكين للحاجة إلى تطوير كل أبعاد القوة القومية أي الاقتصادية والسياسية و العسكرية والتقنية الاجتماعية ولا يقل عن ذلك أهمية ما يتضمنه المفهوم من ترتيب واضح لأولويات أبعاد القوة هذه مما يعكس الخصائص الرئيسية للبيئة الأمنية والاقتصادية المتغيرة للصين ونتيجة لهذا الترتيب الجديد للأولويات أصبح الهدف الرئيسي للسياسة الخارجية الحفاظ على بيئة إقليمية وعالمية هادئة وصولا إلى إجراء الإصلاحات المحلية بنجاح وخلق اقتصاد حديث وقوي وسيتم بلوغ هذا الهدف عبر مواصلة سياسة الباب المفتوح في العلاقات الاقتصادية الخارجية وتوسيع الروابط الاقتصادية والدبلوماسية مع جميع الدول الأسيوية.[4]

---

[1] وي زاج، **الإصلاح الاقتصادي في الصين ودلالاته السياسية**، أبوظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2003، ص 42.

[2] محمد عبد الفتاح الحمراوي، "السياسة الخارجية الصينية"، كلية التجارة، على الرابط الالكتروني: .(http:// alhamrawy. Blogspot.com) (02-06-2012).

[3] ري. زاج، مرجع سابق، ص 42

[4] خليل زلمي زاد، **التقييم الإستراتيجي**، أبوظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1997، ص 218.

- **الصعود السلمي في السياسة الخارجية الصينية:**

في بداية الألفية الثالثة واتساقا مع الإستراتيجية الكبرى لدينغ هتشيا وينغ ونظرية المفهوم الأمني الجديد بدا القادة والاستراتجي الصينيون الكبار خصوصا أولئك المرتبطين بالجيل الرابع من القيادة في الصين على رأسهم وين وهوجيتاو Hujintao بالحديث عن الصعود السلمي للصين وتعبر صيغة هذا الصعود التي ما ترتبط غالبا بزيهينغ يانغ Zhing Bijain احد كبار مستشاري القيادة الصينية عدا الثقة والإقرار بان الصين قوة صاعدة مع التأكيد أن صعودها لن يكون معطلا وظهرت نظرية الصعود السلمي peaceful Rise والتي حاول من خلالها زهينغ بدج يانغ تطمين المجتمع الدولي إلى أن عودة الصين إلى الساحة العالمية لاعبا أساسيا لتتغير من هيكل النظام الدولي أو تهدد من استقراره كما يحصل في العادة عند بروز قوة محلية جديدة أو عودة قوى قديمة. [1] وسيكون للصعود السلمي للصين نتائج ايجابية على الدول الأخرى أي القادة الصينيين يصورون النمو الاقتصادي والعسكري الصيني في شكل لعبة صفرية بين القوى المركزية في النظام العالمي المعاصر

ويتضمن مفهوم الصعود السلمي العناصر التالية :

- ❖ أن تستفيد الصين من السلام العالمي لتعزيز التنمية في البلاد في مقابل أن تساعد هي على تحصين السلام العالمي من خلال ما تحققه من تنمية
- ❖ الاعتماد على قدرات الصين الذاتية فقط وعلى الجهد الكبير والمستقل
- ❖ الاستمرار في سياسة الانفتاح والقواعد الفاعلة في التجارة الدولية والتبادل التجاري كضمان لتحقيق الهدف.
- ❖ أثناء السعي لتحقيق هذا الهدف لن يتم الوقوف بطريق أي دولة أو تعريض أي دولة أخرى للخطر كما لن يكون على حساب أي أزمة. [2]

فتحت نظرية الصعود السلمي أبواب النقاشات داخل الصين على مصراعيها حين عارض البعض استخدامها في تحفظ الآخر عليها وبالخصوص تيار الرئيس يانغ زيمين jaing zemin أو ما يطلق عليه التيار القومي البراغماتي وقد تركزت الاعتراضات على العديد من الأسباب أبرزها أن مفهوم الصعود في حد

[1] بايتس غل، مرجع سابق، ص 22.
[2] توفيق حكيمي، مرجع سابق، ص 61.

ذاته يشكل مخاوف الآخرين ومهما كان هذا المصطلح سلميا أم غير سلمي يجعل دول العالم تعتقد بأن الصعود الذي تتحدث عنه الصين يثير مخاوفها ويجعلها كما تعمل بالضد من صعود الصين وعليه اقترح زيمين استبدال مفهوم الصعود السلمي بمفهوم السلام والتنمية[*] الذي جاء بهت توح شياوينج كقاعدة للتعامل على المستويين الإقليمي والدولي وانطلاقا من هذا المبدأ انهمكت الصين في مشروعها لدعم علاقتها الإقليمية ما كانت لتوجد لمجرد ظهور مأزق أول أزمة عارضة.[1]

ومع نهاية 2004 وخروج زيمين من السلطة عاد مفهوم الصعود السلمي إلى الواجهة ليسيطر على السياسة الخارجية ضمن دائرة القيادة الصينية وشدد المسؤولون الصينيون على أهمية الصعود السلمي في سياسة الصين ويجب عليها أن تتخلى عن تواضعها فيما يتعلق بأهدافها على الساحة العالمية وأن تتحدى الولايات المتحدة الأمريكية على الزعامة الدولية.

2 – الدبلوماسية الصينية والتعاون الصيني الآسيوي:

فمنذ 2000 أعلنت الصين عن دبلوماسية المحيط وهدفها هو إحداث استقرار في علاقاتها مع محيطها الآسيوي وخاصة الشرق الآسيوي وذلك تحت شعار الصداقة بين الجيران.

وسعت الصين من خلال دبلوماسيتها إلى استمرار المنحى السلمي في علاقاتها الإقليمية وذلك عن طريق توقيع الاتفاقيات وتطبيع العلاقات السياسية وتعميق الروابط في أكثر من اتجاه والتعامل مع القضايا الإقليمية ذات الأولوية لها بالطرق السلمية خاصة مسألة تايوان.

والواقع أن علاقات الصين بجيرانها لم تقف عند التعاون في إطار المنظمات الإقليمية بل لقد طورت القيادة الصينية علاقاتها الثنائية مع دول إقليمها الآسيوي وقد أولت الصين عناية خاصة بهذه الدول التي دخلت معها في الماضي في علاقات متوترة وعدائية وعلى رأسها كوريا الجنوبية والهند والفيتنام وروسيا واليابان.

---

[*] السلام والتنمية: تعود جذوره إلى 1978 عندما أطلق الإستراتيجي الصيني dony xiao مهندس سياسة الانفتاح والتحديث الاجتماعي والثقافي للصين المعاصرة وهي السياسة التي أوصلت الصين إلى المسرح العالمي خصوصا في المجال الاقتصادي.

[1] حنان قنديل، "الصين والاستمرارية الصعود السلمي"، **مجلة السياسة الدولية**، يناير 2001، على الرابط الإلكتروني:
(http:// digital.ahram.org.eg/ policy.aspx serial=409098) (50-06-2012).

وأما عن التعاون في إطار المنظمات الإقليمية فقد شهد العقدان الأخيران نشأة العديد من المنظمات تعكس تعاون الصين مع دول إقليمها ومن أهمها الأسيان ومنظمة شنغهاي للتعاون والمجلس الاقتصادي حوض المحيط الهادي.

3 – الدبلوماسية الصينية والتعاون الدولي:

حيث انتقلت الصين في علاقاتها مع الغرب من المواجهة إلى الشراكة والتعاون مرورا بمرحلة المواجهة وانتقلت في إستراتيجيتها مع الدول النامية من مرحلة الشراكة والدعم والتأييد إلى مرحلة المصالح وتبادل المنفعة. وهو ما حدث لعلاقتها مع الدول الغربية إذ السياسة الصينية تعتمد علاقاتها مع الدول الغربية كورقة سياسية تلاعب بها واشنطن نظرا لاهتمامات الولايات المتحدة الأمريكية بهذه الدول وتحولت السياسة الصينية إلى مساندة الدول الغربية بعد أن كانت تؤيدها تأييدا كاملا في السابق.[1]

ويهدف النهج الدبلوماسي الذي تتبعه بكين في اتجاه الدول عموما إلى الاستفادة من المشاركة الصينية المتنامية في الاقتصاد العالمي وتركز الإستراتيجية الصينية على استخدام المغريات أو المؤثرات الاقتصادية لحشد التأييد الدولي لأهدافها الدبلوماسية والأمنية لجعل الدول الكبرى تدرك أن معارضة المصالح الصينية الأساسية يحتمل أن يلحق ضررا بمصالحها الاقتصادية وهذا يشير إلى وجود صيني على المجال الاقتصادي باعتباره مضمارا مهما للمنافسة الدولية.[2]

---

[1] بهاد الدين الزهري، "التحولات الإستراتيجية في النظام الدولي"، **مجلة الزيتونة**، على الرابط الإلكتروني: (http:// www.azeytouma.net/selectie/ selectie 302). Htm.

[2] زلمي خليل زاد، مرجع سابق، ص 222.

المبحث الثاني: مكانة الصين في النظام الدولي

يسود تصور بين مختلف الأوساط السياسية والإعلامية والشعبية أن الصين لا تتمتع بالمكانة الحقيقية اللائقة بها، كأمة وحضارة عريقة ودولة تمكنت من تحقيق انجازات عظيمة على مختلف الأصعدة. والصين التي تملك إمكانات اقتصادية وعسكرية ضخمة لديها وجود فعلي في الجغرافيا والسياسية لجنوب آسيا والعالم من الصعب تجاهلها. لذلك سنحاول تسليط الضوء في هذا المبحث على مجموعة من المتغيرات الاقتصادية والسياسية والأمنية وما يصاحبها من تأثير على مكانة الصين في النظام الدولي.

المطلب الأول: أثر العامل الاقتصادي في مكانة الصين الدولية

أصبح الحديث يتزايد يوما بعد يوم عن مكانة الصين العالمية وعن بروزها وتميزها خلال عقد أو عقدين قادمين من الزمن لتصبح مصنع العالم ولتكون قوة عالمية عظمى انطلاقا من دورها الريادي الراهن في العديد من الصناعات وخصوصا تلك التي ترتكز على القوى العاملة، فيستحيل في الغالب إيجاد منتجات غير صينية في أي دولة من دول العالم بالإضافة إلى ما تشكله الصين من استقطاب للسيولة النقدية العالمية.

فلقد كان التطور الاقتصادي الذي حققه الصين عاملا ونتيجة في الوقت نفسه للمكانة المتميزة للصين التي لفتت انتباه الباحثين والعلماء والمحققين وعلماء الاقتصاد السياسة، و يستنتج غالبية الباحثين في العلاقات الدولية بعد نهاية الحرب الباردة بأن تحليل علاقات القوة الاقتصادية يشير إلى الصعود الاقتصادي المستمر لدول شرق آسيا وبالأخص اليابان والصين، وهو ما يعني تشكيل نظام دولي جديد تتعدد فيه الأقطاب الاقتصادية الدولية.[1]

فعلى الصعيد الاقتصادي تعد الصين صاحبة أعلى معدل للنمو في العلم خلال 30 سنة الماضية، وقد استطاعت بيكين في الفترة الممتدة فقط من العلم 2004 تجاوز كل من الاقتصاد الفرنسي والانجليزي والألماني لتحل مكان اليابان في منتصف العام 2010 كثاني أكبر اقتصاد في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية.

وقد نمى إجمالي حجم الاقتصاد الصيني في هذه الفترة من 1.9 تريليون دولار إلى 5.4 تريليون دولار، علما أنه كان يبلغ 309 ملايين دولار فقط عام 1980، وتعد الصين اليوم أكبر دولة مصدرة وأكبر دولة تجارية وثاني

[1] محمد المقداد، **شرق آسيا والتحولات الدولية**، عمان، منشورات جامعة آل البيت، 2004، ص 9.

أكبر مستورد في العالم وهي الدولة الأولى في العالم اليوم في تحقيق فائض تجاري، وفي تحقيق أكبر احتياطي نقدي، حيث نما من 167 مليون دولار العام 1978 إلى أكثر من 2 تريليون دولار نهاية العام 2009.[1]

واتضح دور القوة الاقتصادية في تحديد المكانة الدولية في مفاوضات دورة أورجواي لتحرير التجارة العالمية عندما افتضح عجز الميزان التجاري الأمريكي أثناء المفاوضات، وهدفت الدول الصناعية من إنشاء منظمة التجارة العالمية لمنع نشوب حروب اقتصادية بين الدول الأعضاء من خلال تحرير التجارة الخارجية، فقبلت هذه الدول بالحلول الوسط واعتمدت مبدأ توازن المصالح في العلاقات الاقتصادية الدولية.[2]

وقد مكن امتلاك الصين لمقومات المنافسة مع الكبار من التطلع إلى استعادة المكانة الطبيعية لدولتهم على المسرح الدولي، التي يرى الصينيون أنهم فقدوها ولا بد من استعادتها، وتوحي أرقام النمو الاقتصادي بأن صعودها متواصل دون توقف، إذ تقتضي الحكمة الصينية بأن " لا خشية على من يسير ببطء وإنما الخشية على من يراوح في مكانه"، ولذا تخطوا الصين بخطى ثابتة نحو القناعة بقوتها الإقليمية الكبرى دون التعجل في أن تصبح قوة عالمية في ظل توازنات القوى الدولية.

وأثناء سعي الصين إلى حماية المكانة التي حققتها كقوة كبرى في شرق آسيا، تمهد للمشاركة في هندسة النظام الدولي بأكمله وإعادة صياغته من جديد من خلال تأثيرها الفعال، أو من خلال هيمنتها على إقليم شرق آسيا لتزاحم القوى العظمى على العالم كله على أساس أن بيكين لم يبق أمامها غير هيمنة الولايات المتحدة واكتساحها الاقتصادي للأسواق العالمية فيما وراء الأفق الإقليمي.[3]

وبعيدا عن منطقة جنوب وشرق آسيا، تأثير القوة الناعمة الصينية جد محسوس في الشرق الأوسط، أمريكا اللاتينية وأفريقيا، استطلاع هيئة الإذاعة البريطانية وجد أن في سبع دول في المنطقة ستة منها لها أغلبية (لبنان، إفريقا الجنوبية، الشيلي، البرازيل) أكثرية (الأرجنتين ، المكسيك) تفضل النفوذ الصيني في العالم.[4]

وإذا وصلت الصين إلى وضع القوة الكبرى وفي طريقها إلى وضع القوى العظمى بفضل ما حققته من إنجاز اقتصادي غير مسبوق، فإن ما تواجهه الصين من تحديات يمكن أن تتغلب عليه بما تبذله من جهد، فوفقا

---

[1] علي حسن باكير، "مفهوم الصعود السلمي في سياسة الصين الخارجية"، تقارير شبكة الجزيرة، أفريل 2001، ص 6.
[2] محمد المقداد، مرجع سابق، ص 9.
[3] إبراهيم عرفات، "الصين وحواجز الصعود"، تحرير هدى متكبس وخديجة عرفة محمد، **الصعود الصيني**، القاهرة، مركز الدراسات الآسيوية، 2006، ص 169.
[4] توفيق حكيمي، مرجع سابق، ص 65.

للمعيار الجغرافي، استطاعت الصين الانتشار أفقيا ووصلت إلى مختلف النظم الإقليمية المتفرعة عن النظام الدولي، وامتلكت إستراتيجية كونية متماسكة على غرار القوى العظمى بل الأكثر، وحسب المعيار الوظيفي استطاعت أن تتغلغل رأسيا في مختلف مجالات العلاقات الدولية بما حققه من قوة اقتصادية وتكنولوجية، وقد غطى نفوذها الاقتصادي جوارها الإقليمي المباشر، ويمتد إلى مناطق واسعة من الأرض.[1]

مع أن الصين تطورت حتى الآن في الأساس كقوة اقتصادية تجارية مبقية على دور عالمي محدود نسبيا إلا أن ديناميكية النمو الصيني تصنع تحديات كبرى في وجه الوضع القائم في الإقليم، تقع نتائجها على جيرانها وبعض القوى الأخرى الحاضرة هناك كالولايات المتحدة الأمريكية.

المطلب الثاني: أثر العامل العسكري من مكانة الصين الدولية

حرصت الصين على استخدام ناتج الانطلاقة الاقتصادية في دعم وتمويل المجال العسكري، وضاعفت تخصيص مبالغ للأبحاث العسكرية لتكون بين مصاف أعلى ميزانيات الإنفاق العسكري في العالم، فبنت ترسانة عسكرية قوية ضمنت لها مكانتها كقوة عظمى فمن الناحية الإقليمية تعتبر الصين قوة عسكرية كبرى، إذ يحتوي التنظيم القتالي لجيش التحرير الشعبي (PAL) من الوحدات والأفراد والدبابات والطائرات، أكثر مما لدى أية مؤسسة عسكرية في آسيا صحيح أن معظم معداته ليست متقدمة تكنولوجيا، ويتمتع بقدرات محدودة على ارسال قواته خارج الأراضي الصينية إلا أن ميزانيته الرسمية أخذت في الارتفاع، وجهود التحديث فيه مستمرة مما يسهم في زيادة قدرة الصين على تطوير ونشر قدراتها العسكرية.[2]

وترجع رغبة الصين في تدعيم قدراتها العسكرية إلى هدف تأكيد نفوذها خارج حدودها بتكثيفها التعاون مع روسيا لتصنيع طائرات مقاتلة في مقاطعة جيزو الصينية، وتأمين دفاعاتها داخل حدودها بشرائها صواريخ روسية مماثلة لصواريخ باتيوت الأمريكية، وتدعيم قواتها الجوية وتدريب طياريها باستمرار التعاون مع باكستان وإيران، كما حرصت على تنمية أسطولها البحري بحيث يشمل حاملات الطائرات، والسفن العسكرية، والمدمرات، كما لجأت إلى الإنفاق مع بورما لاستخدام جزيرتين في المحيط الهندي كقواعد بحرية ونقاط مراقبة، إن بلوغ الإنفاق العسكري الحالي معدل 4% من إجمال ناتجها القومي يثير مخاوف دول المنطقة

---

[1] إبراهيم عرفات، مرجع سابق، ص 171.

[2] توماس ويلبورن، **السياسة الدولية في شمال شرق آسيا، المثلث الإستراتيجي الصين –اليابان-الولايات المتحدة الأمريكية**، سلسلة دراسات عالمية، عدد 12، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1997، ص 51.

والولايات المتحدة الأمريكية، ولكن في الوقت الذي يسهم فيه الإنفاق العسكري في زيادة مخاوف الدول العظمى، فإنه في الوقت نفسه يكسب الصين مكانة دولية ويسهل لها تحقيق أهدافها وتنفيذ إستراتيجيتها.[1]

فقد أصبحت الصين قوة عسكرية رئيسية في منطقة الهلال الآسيوي العظيم، الممتد من بحر الصين الجنوبي إلى اليابان، ومثل هذه التغيرات الإقليمية والتحولات في القدرة القارية والبحرية للصين لها تأثيراتها العكسية على المنطقة، وعلى المصالح الأمريكية بالأخص ويكون ذلك من المنطلق الآتي:

- زيادة قدرات وقابليات الصين للعمل أحادي الجانب، مع تأكيد السيطرة الصينية إقليميا ودوليا.
- إعادة تشكيل المنظور الطبيعي الإستراتيجي لساحل الآسيوي الشرقي والجنوبي.
- السيطرة بشكل كبير على نقط اختناق إستراتيجية رئيسية للتجارة في منطقة شرق وجنوب آسيا والتي تقدر بنحو ثلث تجارة العالم تقريبا، بما في ذلك النفط القادم من الخليج العربي إلى تايوان واليابان.[2]

أما العامل الأكثر تأثير في بروز الصين فهو قدرتها على التحكم في مضيق تايوان، وهو البؤرة التي تمثل أهم نقاط الخلاف المحتملة في المنطقة في ظل تنامي القوة العسكرية للصين، والتلميح المستمر إلى استخدامها للقوة العسكرية في حالة إعلان تايوان استقلالها، وهو عامل تقر تايوان أن مدى سوء عاقبته عليها بالرغم من مساندة الولايات المتحدة لها، وتعالج الصين أيضا قضية الجزر في البحر الجنوبي بنفس الأسلوب الذي تنتهجه الدول العظمى وهو أسلوب التفاوض بمنطق القوة، حيث تقوم وزارة خارجيتها بمهمة المفاوضات والتعاون الدولي في الوقت الذي تتأهب فيه وزارة الدفاع لأي صدام محتمل بحثا عن دور جديد لها في المنطقة بعد انهيار الإتحاد السوفياتي وفي ذلك محاولة للحفاظ على مكانتها ونفوذها في إطار صناعة جديدة لهويتها العسكرية كحامية للنمو الاقتصادي في منطقة بحر الصين الجنوبي وغيرها من المناطق المتنازع عليها.[3] وفي أواخر عام 2010، أعلنت بيكين عن إرسالها موفدين عسكريين لزيادة التعاون العسكري ومبيعات الأسلحة لكل من الأردن وسوريا والإمارات خاصة بعد نجاح بعثات مماثلة إلى كل من تونس وقطر والكويت وعمان، والأهم زيادة التعاون العسكري مع مصر والسعودية.

---

[1] هدى متيكيس، "انجازات الصعود الصيني"، تحرير هدى متيكيس وخديجة عرفة محمد، **الصعود الصيني**، القاهرة، مركز الدراسات الآسيوية، 2006، ص 151.

[2] عيسى السيد عيسى الدسوقي، **أفغانستان تقويم جغرافي للواقع السياسي وتداعياته**، الإسكندرية، منشأة المعرف الإسكندرية، 2005، ص ص 319-320.

[3] هدى متكيس، **انجازات الصعود الصيني**، مرجع سابق، ص ص 152-153.

رغم أن الصين تتحرك في منطقة نفوذ أمريكية، فإنها تعي تماما كما يبدو مدى أهمية الاستقرار في مناطق تدفق النفط والدور الأمريكي في تأمين ما يلزم من أجل ذلك، كما أن الولايات المتحدة لا تعارض دورا صينيا أكبر بما يخدم أهدافها من حيث المشاركة في تحمل الأعباء المالية والأمنية، حيث يلزم ذلك دون أن يعني غض الطرف وإنما المراقبة عن كثب.[1]

إن ظهور مفهوم " الحرب المحلية والدفاع النشط عن الأطراف والاستخدام للقوة خارج الحدود". الذي يتبلور ضمن الأجواء الأمنية والعسكرية المتغيرة في الصين، والتي تبرز خمسة متطلبات رئيسية للسياسة الدفاعية الصينية، معضمها تركز على منطقة المحيط الهادي والشق الآسيوي.

- تعزيز المكانة العالمية والإقليمية للصين، خصوصا من خلال حصولها على الأسلحة المتطورة تقنيا، وقدرتها على إيضاح مبادئها خارج حدودها.
- التعامل مع المواقف العسكرية المستقبلية الغامضة للولايات المتحدة الأمريكية واليابان ودول رابطة جنوب آسيا والهند.
- الاحتفاظ بالقدرة على التهديد الجدي باستخدام القوة ضد تايوان التي تتزايد نزعتها الانفصالية، وقوتها الاقتصادية.
- تعزيز النفوذ العسكرية الدبلوماسي الصيني في الأراضي الإستراتيجية المجاورة التي تطالب بها بيكين، والقدرة على الوصول إليها، ومنها بحر الصين الجنوبي.
- تعزيز قدرة الصين على التعامل مع الاضطرابات الاجتماعية المحلية، وحالات عدم الاستقرار الحدودي ذات الأسباب العرقية.[2]

المطلب الثالث: أثر العامل الحضاري والثقافي في مكانة الصين الدولية

أحرز الإبداع الثقافي للصينيين إنجازات عظيمة جعلت الآخرين يحترمونها ويمجدونها، وأصبحت جزءا من الكنوز الثقافية العالمية المهمة، حيث يتسم تاريخ الثقافة الصينية بالاتساع والعمق والمعرفة بشتى العلوم.وتنطلق الثقافة الصينية من عراقتها التي أضفت على ثقافتها، بالرغم من تطورها طابعا تقليديا استمد

[1] علي حسين باكير، مرجع سابق، ص ص 10-11.
[2] كايل شتون وآخرون، "القوى النووية العالمية"، **في التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي**،الكتاب السنوي، 2005، تقرير معهد ستوكهالم الدولي لأبحاث السلام، ترجمة حسين حسن وآخرون، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2005، ص ص 334-336.

جذوره منذ آلاف السنين وهو الامتداد التاريخي الذي عاشته الثقافة الصينية في عملية الانتقال والتطور والتغير في ظل حكم الأسر الصينية الملكية الملكية، وتقدمها العلمي وفي بيئة اختلاطها بالأمم الأخرى وتبادلها الثقافي مع الثقافات الأخرى، مثل البوذية، وع آفاق دفع الإبداع بصورة مستمرة كان مفهوم (الثقافة التقليدية) وعاء كبير يحوي التطور والتقدم عبر تاريخ طويل دون أن يزول أو ينقرض، فبالرغم من أن الثقافة الصينية قد شهدت تطورات كثيرة عبر آلاف السنين، إلا أن كانت دائما تنتمي إلى التكوين الثقافي الموحد، و لم تكن التطورات إلا نوعا من التغير والتطور للتكوين الثقافي نفسه، و لم تخترق تلك التطورات هيكل المفاهيم التي وجدت منذ ولادة الثقافة الصينية ولذلك يمكن اعتبار تلك التطورات مراحل لنظام شامل يمكن تسميته (الثقافة التقليدية).[1]

حيث كان لنجاح التجربة التي قام بها جيانج زيمن أثرها البالغ في القيادات التي جاءت بعده، حيث تمسك بعدها كل من خوجنتاو ون جياباو نفس المسار، وهو ما قاد الصين نحو عملية التطور والتحديث المستمر وهذا ما أدى إلى التخوف الأمريكي من بروز الحضارة الصينية وانتشارها حيث أصبح الجانب الثقافي أكثر ما يؤرق الولايات المتحدة، ويرجع ذلك إلى العديد من الشواهد، حيث وصل الاهتمام بالثقافة الصينية في العواصم الغربية والأمريكية إلى حد الإقبال غير المسبوق على تعلم اللغة الصينية، وهو ما يقابله غزو المنتجات الصينية للأسواق الأمريكية والأوروبية خاصة مع تزايد الدور الاقتصادي والتجاري للصين في الخارطة العالمية.[2] كما تعرض المكتبات الأمريكية سيلا من الكتب حول الصين، يعد من أبرزها كتاب " كيف يتحدى بروز الصين كقوة عظمى للولايات المتحدة والعالم" لـــ تيد فيشمان Tead Fichmen، كتاب آخر، " القرن الصيني" لمؤلف أورد شانكار O.chankar بالإضافة إلى كتاب " العالم مسطح" للكاتب الشهير توماس فريدمان صاحب عمود الشؤون الخارجية للحديث عن الدور الصيني الهام في الساحة الدولية.

لقد قامت تلك الثقافة بإعداد تصميم نموذج للشخصية المثالية للصينيين، وهيئة لهم الجو الثقافي الذي يستطيعون التأثر به باستمرار، كما رسمت الصورة النموذجية لإطار الإبداع والبروز والتميز بالرغم من التغيرات التي حدثت في السياسة الاقتصادية والاجتماعية والتي تسللت في المجتمع الريفي وأصبحت جزءا من عاداته المحلية. لذلك ما يمكن أن نقوله هو أن الصين قد أثبتت وجودها ككيان ثقافي وكحضارة متميزة

[1] عبد القادر دندان، مرجع سابق، ص 60.
[2] محمد الكافوري، "هل يفيد بروز الصين كقوة عظمى جديدة للولايات المتحدة"، على الرابط الإلكتروني التالي: (http://www.alwatan.com)

متمسكة بطابعها الأيديولوجي الاشتراكي على الرغم من انفتاحها على باقي الحضارات، وهذا ما يفسر السلوك الأمريكي وتبنيها لنفس المقولات المألوفة في الخطاب الأمريكي خلال الصراع القطبي السابق، صراع الحضارات ونهاية التاريخ لكل من صامويل هانتنجتون وفرانسيس فوكوياما كأطروحات نظرية لتفسير علم ما بعد الحرب الباردة.[1]

إذا فالقوة الصينية أصبحت واقعا مفروضا على المجتمع الدولي أكدته المؤشرات الإستراتيجية لمعالم هذه القوة الاقتصادية والثقافية والحضارية إلى جانب قوتها العسكرية الأمنية، حيث فاق التصور جميع المحللين، إذ تمكنت الصين من اختصار عشريات بأكملها من التخلف عن مستوى التقدم الذي عرفته الولايات المتحدة الأمريكية، لذلك فإنه إذا ما نمت القوة الصينية نموا جوهريا، فيجب أن يتوقع المرء أن تحاول الهيمنة الإقليمية في منطقة آسيا، بحيث أصبحت الدول الإقليمية الأخرى (اليابان، كوريا الشمالية)، لا تجرأ على تحديها كما أنه يتوقع أيضا أن تطور الصين وإتباع سياسة خاصة انتهجت فيها مبدأ مونرو، موجهة هذه المرة إلى الولايات المتحدة فكما وضحت الولايات المتحدة لباقي القوى الدولية أنه لا مجال للهيمنة أو السيطرة العالمية وأبعادها عن الساحة الدولية، فالصين هي الأخرى من خلال تعاظم قوتها الإستراتيجية في مختلف المجالات، ستعمل هي الأخرى على أن تضع حد للهيمنة الأمريكية، خاصة وأن هذه القوة تعرف تراجعا مع بداية التسعينات على مستوى إستراتيجيتها الجديدة، التي تتعارض في الكثير من جوانبها مع إستراتيجيات الصين.[2]

المطلب الرابع: أثر العامل السياسي في مكانة الصين الدولية.

لقد كان للعامل السياسي الصيني أثر عالميا إقليميا وخاصة السياسة الخارجية الصينية والتي حددت ملامحها على نحو يسير بها نحو وضع القوة العظمى ومن أهم ذلك:

- لم تعد الصين بالنسبة للولايات المتحدة قوة مساندة على الصعيد الإستراتيجي بل قوة منافسة إقليميا وعالميا تعمدت الولايات المتحدة الأمريكية إلى جمع حلفائها لفرض عقوبات على الصين مستعملة أي ذريعة كانت. فكان على القيادة الصينية أن تتصرف بحكمة إزاء محاولة الولايات المتحدة الأمريكية عزل الصين دوليا وتعطيل صعودها ومن ثم سعت إلى تحسين علاقاتها مع دول الجوار المباشر وتهيئة البيئة الإقليمية لتكون مناسبة لتحقيق التنمية فاستعادت العلاقات مع اندونيسيا وسنغفورة وبروناي

[1] دون ذكر الكاتب، "مؤلفات حديثة"، في المكتبة الأجنبية، **السياسة الدولية**، العدد 151، يناير، 2003، ص ص 302- 304.
[2] محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص 103.

وكوريا الجنوبية، وفيما يتعلق بالدول الأوروبية أقنعت الدبلوماسية الصينية الدول الأوروبية بموقعها فاستعادت العلاقات معها ثم ألغت كافة إجراءات العقوبات ثم تطور التفاوت بين الصين والدول الأوروبية ليشمل التفاوت العسكري وتجارة المعدات العسكرية وقد فرض هذا الوضع على الإدارة الأمريكية إلغاء العقوبات المفروضة على الصين ثم استعادت الدولتان التعاون والتبادل في مجالات العلوم التكنولوجية بصورة رسمية، ويمكن القول بأنه قد نجحت الصين في التخلص من العقوبات التي حاولت الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها فرضها عليها وأجهضت سعيها لاحتواء الصين وعزلها للحد من صعودها . حيث أدركت السياسة الصينية أن منطق المنافسة مع الأقوياء يتطلب قوة قادرة على مجارات الخصوم، فعملت الصين على تقوية مواردها وخبرات شعبها. كما أدركت القيادة الصينية أن الإندماج في النظام العالمي التصادمي، وعليه الاستعداد لمقاومة سياسات الاحتواء العزل واستنزاف مصادر القوة ولذلك حرصت القيادة الصينية على بناء اقتصاد عصري دينامي التطور يسهم في تحقيق نقلة نوعية في قدرتها الاقتصادية. ويدرك القادة الصينيين أن إستراتيجية التحول إلى دولة عظمى لا تتحقق من خلال القوة العسكرية وحدها، بل من خلال بناء قوة اقتصادية وعلمية تكنولوجية، وتحقيق الاستقرار الاجتماعي، واكتساب الهيبة السياسية إقليميا ودوليا. ومن ثم، فالسعي إي إقامة علاقات خارجية على أسس مصالح متبادلة لا يتحقق إلا في ظل توازن ملائم للقوة. كما راعت القيادة الصينية التدرج في عملية التحول إلى قوة عظمى بحيث تتساوى مع الولايات المتحدة بحلول عام 2020 م ثم تتفوق عليها بعد ذلك إيقانا منها بأن الوصول إلى وضع الدولة العظمى يضمن لها الاستقرار الإقليمي في آسيا، ويحقق لها دورا فعالا في رسم خرائط السلام العالمي، سواء من خلال كونها سوقا اقتصادية ضخمة تشترك فيها المصالح المتبادلة، من خلال قوتها العسكرية المتكفلة بحماية سياستها المتوازنة الداعية إلى السلام والعدالة، ومن ثم أسهمت السياسة الصينية في ترويج مشروعها نحو البروز بانتهاجها أسلوب التخفيف من التوتر في العلاقات الخارجية تجاه الولايات المتحدة، وإقناع الإدارات الأمريكية المتعاقبة بأهمية التعاون بين الجانبين، بعيدا عن لغة الصراع.[1]

وأظهرت القيادة الصينية نجاحا كبيرا في السيطرة على بؤر التوتر الداخلية (طلاب ومثقفون وأقليات عرقية ودينية)، وأبدت قدرة فائقة على محاصرة التوترات مع الجوار (الأزمة الكورية، والأزمة الكورية

[1] خضر عباس، **الصين حافز امتلاك القوة وقيد القطبية الأحادية**، شؤون خليجية، العدد 20، أبوظبي، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، 2002، ص ص 33-34.

الأمريكية، والأزمة الكورية الفيتنامية، والأزمة الكامبودية)، كما أظهرت مرونة عالية وحزما كبيرا في مفاوضات استعادة هونغ كونغ وفي معالجة قضية إعادة تايوان إلى الوطن الأم (عبر دبلوماسية القوة).كما أسهم استعداد الصين للإيفاء بمسؤوليتها الدولية من خلال البرهنة العملية على أنها لا تمثل تهديدا، إذ تم ذلك عندما قدمت الصين عونا ماليا قدره 4 مليارات دولار للدول التي تعرضت للأزمة المالية، وعندما التزمت بعدم تخفيض عملتها أمام الدولار حتى لا يؤدي ذلك إلى إلحاق أضرار باقتصاديات الدول الآسيوية، بل تحملت خسائر مالية كبيرة لتجنب أزمة مالية أكبر، كدليل على اهتمامها بحس الجوار على أساس مبادئ التعايش السلمي وحل القضايا العالقة على المستوى الإقليمي بالطرق الدبلوماسية، والتعاون المباشر.

ولا يعني الأسلوب الذي تنتهجه الصين في علاقاتها الدولية استسلاما لرغبات الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها بل رفضت الأحادية القطبية وسعت نحو تأسيس نظام عالمي متعدد الأقطاب بمعارضة النظام الأحادي الأمر الذي دفع التعاون الإستراتيجي بين فرنسا والصين من ناحية وبين الصين وروسيا من ناحية أخرى، وتحاول الصين أن تثبت أن التعددية من شأنها أن تحد من ممارسة الهيمنة التي تمارسها الولايات المتحدة الأمريكية والتي ترفض بشدة قبول عالم متعدد الأقطاب وهو ما برز بوضوح في أعقاب أحداث 2001 عندما انطلقت الولايات المتحدة الأمريكية لضرب افغانيستان وغزو العراق وتهديد أقطاب أخرى ومن أجل ذلك سعت الصين إلى تحقيق سيطرة سياسية إقليمية وإلى امتلاك القدرة على ربط دول أخرى بها سياسيا عبر تقديم المساعدات العسكرية والاقتصادية بحيث تكون العلاقة مع الصين ذات قيمة سياسية لتلك الدول.

بيد أن الصين ومنذ دخولها " مرحلة الفرص الإستراتيجية" البيئة الدولية التي يصان فيها السلام العالمي وتدعم فيها التنمية المشتركة –باتت تعطي الأفضلية لعلاقاتها مع الدول العظمى وأكبرها الولايات المتحدة الأمريكية– وقد تم الإقرار بهذا الواقع خلال مؤتمر – بيداهية– [*] في صيف 2002، فمنذ العام 1979 تعطي الصين الشعبية أهمية مركزية لهذه العلاقات حتى أن الصلات القائمة نعتت بموافقة واشنطن بأنها " شراكة إستراتيجية وبناءة" وعليه فقد بات ممكنا التأكيد على" أن التوجه الغالب على السياسة الخارجية الصينية الجديدة هو الإفراط في الواقعية التي تغلب مصالح الوطنية". [1] مهما قيل، يظل النهج الدبلوماسي للصين يركز على تحقيق النفوذ الإستراتيجي ودرجة أكبر من الاستقلالية في التصرف عبر استغلال التنافسات وموازنة

[*] يلتقي القادة الشيوعيون منذ الخمسينيات في محطة الإستجمام هذه لمناقشة مؤتمرات الحزب وقرارات البلاد الكبرى

[1] Dingli Shen, **Emergence d'une diplomatie active** ,le monde diplomatique, paris, october 2004,CD ROM,1978-2004.

العلاقات بين القوى الكبرى والناهضة واستغلالها، أي من خلال مزيج من السياسة الواقعية وسياسة توازن القوى، بما في ذلك استخدام الحوافز الاقتصادية. فهو يهدف " إلى الاستفادة من المشاركة الصينية المتنامية في الاقتصاد الآسيوي والاقتصاد العالمي المتحركين، وتركز الإستراتيجية الصينية الآن على استخدام المغريات أو المؤثرات الاقتصادية لحشد التأييد الدولي لأهدافها الدبلوماسية والأمنية بجعل الدول الكبرى تدرك أن معارضة المصالح الصينية الأساسية يحتمل أن يلحق ضررا لمصالحها الاقتصادية. هذا يشير إلى وجود تركيز صيني على المجال الاقتصادي باعتباره مضمارا مهما للمنافسة الدولية". [1] فلعلا ابرز ما يميز العمل الدبلوماسي"التفاوض"، فالنظام الصيني يقضي بأنه لا مجال لمفاوضيهم في طرح التشكيك بتعليماتهم، وألا يعرفوا دائما الإستراتيجية الشاملة وراء المفاوضات وأن لديهم أمرا واحدا: " هاجموا ولا تستسلموا وعودا بانتصار واضح وصريح"، إن النظام يجبرهم على التصرف مثل رجال العصابات، على عكس نظرائهم الغربيين الذين هم جزء من عملية صنع القرار، وهم مدربون على محاولة إقناع الطرف الآخر برؤية وجهات نظرهم ومحاولة التوصل إلى تنازلات وحلول. وعليه كان التفاوض حول موضوعات بعينها مع مسئولين صينيين للتوصل إلى التوقيع على عقود تجارية واتفاقات سياسية مشكلة قائمة، وباعتباره قد خبر الصينيين عن قرب. [2]

وفي الأخير ومن خلال ما تم تسطيره آنفا، يمكن القول أن الصين عرفت كيف تستخدم قوتها المرنة بالشكل الذي يسمح لها بالنفوذ في محيطها الاستراتيجي الواسع، مركزة بدرجة كبيرة على إذكاء الشعور القومي كأداة تستخدمها القيادة السياسية وتطوعها وإظهار مكوناتها في المناسبات التي تقضي ذلك. كما يجدر ذكر أن القيادة الجديدة في الصين —الجيل الثالث– قد خطت لنفسها نهجا دبلوماسيا يقوم على النفعية والبراغماتية في تفاعلاتها الدولية الإقليمية والعالمية.

[1] مايكل دي سوين، **الصيـــن**، مرجع سابق، ص 212.
[2] كريس باتن، **شرق وغرب: السلطة والحرية والمستقبل**، دراسات مترجمة، 13، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2003، ص 349.

إثر دراستنا لتبوء الصين مكانة مرموقة بين الدول، فالثقافة الصينية التي بنيت على مفهوم الأخلاق في الفكر الكونفوشيوسي كانت عاملا فعالا في تطور الصين، لأن تعاليم الكونفوشيوسية ترمي إلى مساعدة الأفراد والحكومات للوصول إلى الحس الإنساني عن طريق الانضباط الذاتي والتأمل العميق، وتكامل السلوك.

أما جغرافيا فالموارد والمعادن والثروات الطبيعية في الصين لم تكن العامل الوحيد للتطور ولكنها كانت أرضية خصبة للبروز، لأن العوامل الجغرافية في الصين جعلت منها شبه قارة مستقلة بذاتها، بل ربما عالما تتوافر فيه جميع مقومات الاستغناء عن الدول الأخرى أو الإشعاع عليها بما تمتلكه من تضاريس متنوعة، وعددا سكانيا هائلا ومناخات مختلفة أثرت موارد طبيعية ضخمة.

وأما اقتصاديا، فقد برزت الصين بالرغم من عدد السكان الكبير الذي وظفته دون غيرها من الدول والذي يسبب فيها مشكلة مستعصية.

وعسكريا اكتسبت الآلة الحربية الصينية إقبالا على شرائها من قبل دول أخرى، واكتسب التسلح النووي بصفة خاصة مكانة عسكرية لا يمكن تجاهلها في النادي النووي العالمي.

وأما سياسيا، فقد حولت المرونة والدبلوماسية في الصين التوتر والتطاحن إلى التنافس والتأهب.

ونستخلص مما مضى أن الصين استغلت المعطيات الأساسية التي تمتلكها والمتغيرات المستجدة لتبرز بشكل استثنائي وتبني لها مكانة بين دول العالم، ومن المعطيات أن المجتمع الصيني مجتمع أسري إلى حد كبير، وثقافته مبنية على جذور الكونفوشيوسية التي ترتبط إلى حد كبير بالسلوك الأخلاقي لرجل السياسة كالأمانة والاستقرار والعدالة والحفاظ على القانون وعلاقته السلطوية داخل هذا النظام تتسم بالصرامة. وقد أثرت هذه الثقافة بكل أبعادها في إحياء الإحساس بالمجد لدى الشعب الصيني.

الفصل الثاني:

الإستراتيجية الأمنية الأمريكية الجديدة

الفصل الثاني: الإستراتيجية الأمنية الأمريكية الجديدة

بدأ يشتد الجدل حول ما يجب أن تكون عليه الإستراتيجية الكبرى لأمريكا في المستقبل كردة فعل متأخرة عن نهاية الحرب الباردة و الإستراتيجية الكبرى اصطلاح يبدو قوي الجرس لكنه ينطوي علي مفهوم بسيط : هي عملية توقف فيها الدولة بين الأهداف والوسائل في سيعيها إلي الأمن. وتشمل الإستراتيجية الأمنية الكبرى في زمن السلم ما يلي: تحديد مصالح الدولة الأمنية . وتميز الأخطار التي تمدد تلك المصالح, وتخصيص موارد عسكرية واقتصادية ودبلوماسية للدفاع عن مصالح الدولة .

وبهذه الصورة يتناول الجدل حول الإستراتيجية الكبرى للولايات المتحدة الأمريكية المسائل الآتية :ما المناطق المهمة لأمن الولايات المتحدة في العالم ؟ هل ستنهض دولة عظيمة جديدة تهدد المصالح الأمريكية ؟ ما القوى العسكرية التي تحتاجها الولايات المتحدة للدفاع عن مصالحها ؟

ولهذا سنقوم بدراسة الإستراتيجية الأمنية الأمريكية منذ نهاية الحرب الباردة حتي أحداث 11 سبتمبر 2001 كمرحلة أولية لما ميزها وبعدها ندرس مرحلة ما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 وما تبعها من أحداث علي المستوى العالمي.

المبحث الأول: الإستراتيجية الأمريكية منذ نهاية الحرب الباردة إلي سنة 2001

لقد تغيرت خارطة العلاقات الدولية لما كانت عليه بعد نهاية الحرب الباردة ،حيث شكل انفراد الولايات المتحدة بالقوة والهيمنة في عالم خاضع لمسار تشكيل سريع وخطر التحدي الكبير و الأبرز للولايات المتحدة التي وجدت لأول مرة في تاريخها مصاعب كبيرة في تحديد رؤيتها الإستراتيجية علي الرغم من اقتصارها في الحرب الطويلة على المعسكر الشيوعي .

فمع سقوط المنافس الشيوعي سارعت الولايات المتحدة من أجل استمرار التعبئة الداخلية في المجتمع الأمريكي إلي إيجاد بديل جديد بهدف الحفاظ علي حالة القوة والتماسك الداخلي في الولايات المتحدة . لأن غياب النقيض كما يرى المحللون الإستراتيجيون يؤدي إلي غياب المحفزات والعناصر المحركة للمجتمع . وهكذا فان حالة من التعب تصيب القوى الكبرى إذ فقدت القدرة علي التمسك بهدف استراتيجي يعمل بمثابة تحرك لتنشيط وتعبئة مختلف القدرات المجتمعية.[1]

المطلب الأول: مفهوم الإستراتيجية

ظهرت في السياسية الدولية العالمية العديد من المصطلحات تربط دول العالم ببعضها وأبرزها الإستراتيجية والأمن القومي أي أن نوع الإستراتيجية سيحدد تحقيق الأمن القومي في الدولة ويحدد العلاقات الدولية، حيث أن هناك العديد من الباحثين يعرفون الإستراتيجية على أنها (فن المغامرة المرسومة) وهي التي ترشد القادة العسكريين إلى الرؤية الواضحة في ضباب الحروب والمعارك وإنها المخطط العام أو موضوع مقابلة العدو والتغلب عليه ويحدد الإستراتيجي كارل فون كلاوسفتر Carlvon Clausewitz العلاقة الموجودة بين التكتيك والإستراتيجية بقوله: "إن التكتيك يستخدم لتنظيم عملية قتال الوحدات العسكرية، وأما الإستراتيجية فهي فن القتال الذي يستخدم من الحرب النهائية". [2] وفي مجال التميز بين الإستراتيجية والتكتيك يمكننا القول أن الإستراتيجية تبحث في التخطيط لأماكن أرحب وعهود أطول وتحركات أعظم للقوات، بينما التكتيك على عكس ذلك تماما، الإستراتيجية هي المدخل المخطط للمعركة وقد تكون المعركة سياسية، اقتصادية،أما التكتيك فهو التحرك على أرض المعركة بالذات.

---

[1] مفيد نجيم، "النظام الدولي الجديد: الإمكانات وغياب الإستراتيجية والمعايير"، علي الرابط الالكتروني :
(http://news file. 4: Fr /maduiles. PHP ? Nane .onlilne.http://djiddou)

[2] أحمد داود أغلو، **العمق الإستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**، ترجمة محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، لبنان، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2010، ص 52.

وعليه سنحاول من خلال هذا العرض التطرق إلى البحث في مفهوم ومضامين الإستراتيجية من خلال:

- ✓ تعريف الإستراتيجية.
- ✓ مبادئ الإستراتيجية.
- ✓ وسائل الإستراتيجية.

أولا: تعريف الإستراتيجية

بالرغم أن مفهوم الإستراتيجية Strategy المتداول اليوم قد اتسع وتنوعت المعاني التي يفهمها الناس منه. فقد أصبح مصطلح الإستراتيجية شائع التداول في الأدبيات النظرية والعلمية والأنشطة البشرية المختلفة، حيث لا يكاد يخلو القاموس الاصطلاحي للرجال السياسية والاقتصاد والثقافة وغيرها من العلوم والفنون من مصطلح الإستراتيجية للدلالة على التخطيط، التدبير، القيادة، والتفكير العميق والنظر الثاقب لتغيرات الزمان والمكان.

فالأصل اليوناني للكلمة وثيق الصلة بظاهرة الحرب وصفة الخداع، فكلمة strategia اليونانية تعني القيادة أو البراعة العسكرية General ship وهي من كلمة Stratégos وهو القائد العسكري أو الجنرال General أو كلمة Startos والتي تعني الجيش Army، أو من كلمة Stratégéma التي تعبر في التقاليد اليونانية عن الغش والخداع والتضليل كسلوك للقائد العسكري في تعامله مع الخصوم، وهو المفهوم نفسه من المراد الانجليزي للكلمة وهو كلمة Stratagam والتي تعني الحيلة أو المناورة العسكرية التي تهدف غلى تضليل أو خداعه.

وهكذا فإن أصل كلمة "إستراتيجية" يشير إلى الخدع التي هي من متطلبات إحراز النصر في الحروب، بمعنى طرق خداع العدو والتحايل عليه وتضليله بهدف تضليله والنيل منه. [1] وللإستراتيجية تعريفات عدة تتفاوت من اعتبارها فن القيادة أو أسلوب عمل في التفكير أو إجراءات ملائمة أو أنها الخطة العامة، أو أن استخدام القوة فمفهوم الإستراتيجية في الإدارة يختلف بعض الشيء عن مثيله في العلاقات الدولية. [2]

---

[1] عبد العزيز صقر، **التحليل السياسي ومفهوم الإستراتيجية**، دراسة في تأصيل المفهومات والمناهج، القاهرة، ص 72.

[2] عبد الرحمان الطريدي، "حديث في إستراتيجيات ... الأمن القومي الأمريكي نموذجا"، على الرابط الالكتروني التالي: (http//www.aleqt.com/2011/01/11article.489979html) (25-02-2011)

إن المقاربة المفهومية الأشهر للإستراتيجية ترجع إلى أب الإستراتيجية الألماني "كارل كلاوز فيتش" الذي كان يرى في الإستراتيجية منظورا متعددا من الالتزامات إلى نهاية الحرب أو تستوجب إثبات مجموعة من الأهداف السياسية تكون متوافقة مع العمليات العسكرية، أو حسب العبارة الشهيرة كلاوز فيتش الإستراتيجية هي إصرار لسياسة بوسائل أخرى.[1]

وقدم الجنرال الفرنسي "أندري بوفر" André Beaufre في كتابه (الإستراتيجية De la Stratégie) الصادر في عام 1963 مفهوم أكثر تطور للإستراتيجية يتعدى الأصول العسكرية والحربية للمصطلح عندما قال بأنها "فن استخدام القوة العسكرية أو غير العسكرية للوصول إلى أهداف السياسية" أما الكولونيل "ليدل هارت" فيرى في الإستراتيجية تطبيق لإستراتيجية كبرى على مستوى ثانوي ويشيد بذلك بشكل أعم إلى مختلف الآليات التي تحكم استخدام القوة العسكرية جنبا إلى جنب مع الوسائل الاقتصادية والسياسية والنفسية.

ومهما يكن فقد عكست رؤية هارت للإستراتيجية ديناميكية التغيير التي بدأت تطرأ على الإستراتيجية كمفهوم إجرائي واسع من مجرد كونه لصيق بجذوره العسكرية لاستخدام القوة.

أما "روبرت سلنبرغر" و "جلن بوسمان" فيعرفان الإستراتيجية في كتاب Policy formulation and strategy text and cases. بأنها: نظام من الأهداف والخطط وأيضا عملية توزيع الموارد لتحقيق الأهداف والخطط ويفيد" سلنبرغر" أن العناصر الثلاثة للإستراتيجية لا تعمل منفصلة عن بعضها البعض، وبالرجوع لهذا التعريف نرى بأنه يتكون من الأجزاء المترابطة التالية:

- ✓ تحديد الأهداف.
- ✓ تخطيط برامج العمل المصممة لتحقيق الأهداف.
- ✓ إلزام تطوير الموارد واختيار الوسائل لتحقيق الأهداف.[2]

ومن خلال استقراء التعريفات السابقة يمكن الوقوف على الفرق بين اصطلاح الإستراتيجية وسواء من الاصطلاحات المقترنة به: كالسياسة والتخطيط والتكتيك والدبلوماسية.

---

[1] لزهر وناسي، **الإستراتجية الأمريكية في أسيا الوسطى وانعكاساتها الإقليمية** ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة باتنة ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، فرع العلاقات الدولية والدراسات الإستراتيجية ،2008- 2009 ، ص 12.

[2] كمال الهلباوي، "مفهوم الإستراتيجية"، على الرابط الإلكتروني: (http//www.kofaya.org) في (05.04.2011).

1 – الإستراتيجية والتكتيك:

في التعريف اللغوي الاصطلاحي الإستراتيجية أنها مشتقة من اليونانية Stratégos بمعنى القائد، أما التكتيك فهو كلمة مشتقة من jasime اليونانية وهي فعل معناه يهيأ الحرب.[1]

ويعرف التكتيك بأنه" مجمل العمليات التي تقوم بها الدولة للوصول إلى الهدف الإستراتيجي وعندما يؤدي استخدام أداة الحرب إلى معركة حقيقية فغن الاستعدادات التي تتخذ لإعادة مثل هذا العمل وتنفيذه تشكل ما يسمى التكتيك".[2]

فالفارق بين الإستراتيجية والتكتيك كالفارق بين المنهج والأداة، ورغم أن الإستراتيجية نفسها هي أداة من الحرب التي هي منهج أو وسيلة من وسائل التعامل مع العدو، فإن التكتيك بدوره هو أداة من أدوات الإستراتيجية حين تصبح هذه الأخيرة هي منهج أو أسلوب الاقتراب من الهدف الآخر والتعامل معه، الإستراتيجية هنا تعني التصور الشامل لكيفية إدارة الحرب بما تتضمنه من أساليب الهجوم والدفاع والكر والفر والتفاوض والمناورات والخداع وغيرها، أما التكتيك ففي هذا الأسلوب أو ذاك من أساليب الإستراتيجية، والتكتيك هو أداة تنفيذ الإستراتيجية، وهكذا فإن وضع إستراتيجية معينة يتضمن في الوقت نفسه وضع التكتيكات التي سوف تعتمد عليها الإستراتيجيات في تحقيق الأهداف المرجوة.[3]

وإذا كان التكتيك هو تطبيق الإستراتيجية على مستوى أدنى، فإن الإستراتيجية العليا على مستوى أدنى، وما الإستراتيجية العليا سوى السياسة التي تقود سير الحرب، ويمكن التفرقة بينهما وبين السياسة الأساسية التي تحدد هدف الحرب.[4]

- **الإستراتيجية والتخطيط:**

قد يختلط مفهوم الإستراتيجية بمستواها الأعلى أي الإستراتيجية العليا الشاملة بمفهوم السياسة، أو يختلط مفهومها بمستواها الأدنى أي الإستراتيجية العملياتية أو العسكرية، بمفهوم التخطيط فالسياسة هي التي ترسم أو

---

[1] علاء أبو عمار، **العلاقات الدولية، الظاهرة والعلم والدبلوماسية والإستراتيجية**، الأردن، دار الشرق للنشر والتوزيع، 2004، ص 183.
[2] نفس المرجع، ص 187.
[3] د. عبد العزيز صقر، مرجع سابق، ص 75.
[4] نفس المرجع، ص188.

تحدد الهدف تسعى الأمة أو الدولة لتحقيقه سواء بالسبل العسكرية أو غيرها، في حين تعتبر الإستراتيجية العليا الأداة التنفيذية السياسة في مرحلة التنفيذ أو السياسة في مرحلة العنيفة أو مقابلة للعنف.[1]

فالإستراتيجية أعم من الخطة Plan وأكثر ارتباطا منها بالنواحي العسكرية والسياسية وبمستوى القيادة العليا، ولكن يجمع بينهما وحدة الجوهر، والذي ينصرف إلى عملية إعداد المسبق لإنجاز هدف محدد من خلال عمليات التحديد للعناصر الفاعلة والترتيب والتنظيم والجدولة وغير ذلك، فالقائد العام للباحثين والذي قد يكون هو نفسه رئيس الدولة، هو الذي يضع إستراتيجية الحرب ككل، في حين يضع كل قائد في الميدان خطته المستقلة للهجوم أو الانسحاب في ضوء الظروف التي يمليها عليه الواقع.[2]

فتختلف الإستراتيجية العسكرية عن التخطيط في أن التخطيط هو العمل على وضع خطط من أجل التقدير النسبي لمسير عمل ما، أما الإستراتيجية العسكرية فهي فن توزيع واستخدام الإمكانات والوسائل العسكرية المختلفة لتحقيق هدف السياسة بالطريقة المثالية التي تؤمن التواؤم من الإمكانات والهدف وتحقيق أقل قدر من المقاومة لتخطيطها باستخدام عامل المناورة ويكون التخطيط عادة إحدى الوسائل التي تستخدم الإستراتيجية العسكرية لتحقيق هدفها.[3]

فالإستراتيجية ليست مجالا خاصا للعسكرية وحدهم، فهي امتدادها إلى مختلف مجالات الحياة الاجتماعية والسياسة فهم مختلف الاختصاصيين وعلماء السياسة والاقتصاد والاجتماع ورجال الإستراتيجية، وكل هذه الأبعاد تتدرج عند رجل الإستراتيجية في منطق واحد غايته الإعداد لاستخدام القوة العسكرية من أجل الدفاع عن المصلحة الوطنية.

ثانيـــا: مبادئ الإستراتيجية

حاول العديد من المفكرين وضع عدد من المبادئ للإستراتيجية العامة فكان اختلافهم في وضع هذه المبادئ أكثر من اختلافهم في تعريف للإستراتيجية ذاتها والسبب الحقيقي في ذلك الاختلاف هو أن الإستراتيجية ليست فكرة محددة المعالم جلية السمات ولكنها كما يقول " Beaufer" هي "أسلوب تفكير" فكل موقف إستراتيجية تلاؤمه ولكل دولة إستراتيجية تناسبها وتتلاءم مع ظروفها وقد يكون اختيار لهذه

---

[1] محمد ناصر مهنا، **تطور السياسات العالمية والإستراتيجية القومية**، الإسكندرية، المكتب الجامعي، 2007، ص 213.
[2] د. عبد العزيز صقر، مرجع سابق.
[3] لزهر وناسي، مرجع سابق، ص18.

الإستراتيجية أو تلك صائبا في مكان أو زمان معينين أو غير صائب في آخرين، فالإستراتيجية تتأثر بعوامل الزمان والمكان وبعقلية المخططين وظروف العصر وتقنياته وغير ذلك من العوامل.[1]

"فليدل صارت" قدم ست قواعد إيجابية وقاعدتين سلبيتين يتلخص جوهرها في أربع قواعد.

- ✓ تشتيت العدو بواسطة المدخل غير المباشر.
- ✓ المفاجأة باختيار العمليات غير المتوقعة.
- ✓ موجهة القوى الضعيفة.
- ✓ الوصول إلى النتائج عند الضرورة بواسطة مسارح العمليات الثانوية.[2]

وتنتمي هذه القواعد إلى المستويات الإستراتيجية التي تنتمي إليها قواعد كلاوز فيتش، ولكنها تنطبق في مجموعها على النماذج الإستراتيجية وخاصة فيما يتعلق بالحالات التي تكون فيها الوسائل والإمكانيات ضعيفة أو محدودة والهدف يكون حساسا بالنسبة للدولة.[3]

أما "ماوتسي تونغ" فقد حدد الإستراتيجية بستة قواعد تختلف كثيرا عن سابقتها وهي:

- ✓ الانسحاب أمام العدو انسحابا متقدما نحو المركز.
- ✓ التقدم أمام العدو والتراجع.
- ✓ إستراتيجية واحدة ضد خمسة.
- ✓ الحصول على التموين من العدو نفسه.تكتيك خمسة ضد واحد.
- ✓ تماسك تام بين الجيش والسكان (تلاحم بين الشعب والجيش).

ومن خلال استعراض المبادئ الموضوعة للإستراتيجية نلمح بالإضافة إلى تباينها تأثر واضعيها بظروف بلادهم وعقائدها وقيمتها العسكرية الموروثة وتأثر بعضهم بالأوضاع الخاصة التي واجهت بلادهم.حيث يعبر كلاوز فيتش الألماني من خلال مبادئه عن الروح العسكرية الألمانية العنيفة، في حين عبرت مبادئ "هارت" على أفكاره التي آمن بها في أفضلة السبل غير المباشرة وأنها الطريقة الأمثل للوصول إلى الهدف دون الاضطرار لمواجهة الخصم وجها لوجه وتكبد الخسائر لا مبرر لها للحصول على ذات النتيجة وهو يعكس بذلك العقلية

---

[1] صلاح نيوف، **مدخل إلى الفكر الإستراتيجي**، أبو ظبي، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية، 2006، ص 20.
[2] كمال البلهاوي، مرجع سابق، ص 56.
[3] لزهر وناسي، مرجع سابق، ص 223.

الإنجليزية المجبولة على الحرص و التي تسعى للحصول على الكثير بأقل الخسائر ولو اقتضى ذلك الشيء من الأداة وكثير من الحيلة والدهاء.

وانطلاقا من هذه المبادئ يمكن تقسيم الإستراتيجية إلى مستويات ثلاث أساسية هي:

- المستوى الإستراتيجي: le Niveau stratégique أو المستوى السياسي العسكري Politico militaire وهو المستوى الأعلى لحوار الإدارات العليا السياسية والعسكرية والدبلوماسية للدولة من أجل الإدارة الإستراتيجية الكبرى للمصالح الوطنية في بيئة دولية تتميز بعدم اليقين في وجهة التحولات الجيوسياسية والجيواستراتيجية لوحدها، فالمسألة تستند هنا على ما إذا كانت الإستراتيجية الكبرى فالقدرة على التنبؤ بحساب التفاعلات الدولية والقدرة على تحديد المصالح الوطنية وتحقيقها.
- المستوى التكتيكي: Le niveau tactique تنحصر الإستراتيجية في هذا المستوى على الاتصال بين القيادة العليا العسكرية: le haut commandement القيادة المباشرة للعمليات العسكرية على جبهات القتال، وهو مستوى عسكري أثناء الإدارة المباشرة للحروب، ويمكن تلمسه كذلك في الميادين الأخرى عندما يتعلق بالإستراتيجيات الصغرى ذات الأهداف الثانوية والمرتبطة بفترة زمنية قصيرة أو مؤقتة[1].
- المستوى العملي: Le niveau Opérationnel وفيه يتم تحديد المتغيرات المكانية والزمانية بدقة وتحديد حجم الإمكانيات والوسائل اللازمة لتحقيق أهداف إستراتيجية أي تحويل التصور النظري إلى تطبيق عملي، منها الهرمية في تصور المختصين عامل مساعد على التخصص وتفادي التناقض بين المستويات المختلفة لإستراتيجية وتنمح خيارات متعددة تتمكن من التميز بين الأهداف الطويلة المدى والأهداف العالية. [2]
- **ثالثا: وسائل الإستراتيجية**

إن الاختلاف والتباين في طبيعة وأهمية الهدف المراد تحقيقه وكذا اختلاف الموارد المتاحة والوقائع المحلية أدى إلى التباين في القوى. [3] فالإستراتيجية الناجحة للوصول إلى هدفها، معناه تكون قادرة على تحقيق وتأمين التوافق والتلاؤم بين الوسيلة والهدف وفي خلق التأثير النفسي والكافي لزعزعة

[1] لزهر وناسي، مرجع سابق، ص 23.
[2] نفس المرجع، ص 24.
[3] علاء أبو عمار، مرجع سابق، ص 189.

ثقة الخصم بنفسه وتفتيت إرادته وعزيمته وحرمانه من حرية العمل مما سيؤدي إلى قبوله بالشروط المفروضة عليه، ويعبر "إندريه بوفر" بقوله:"إن القانون العام يتم عن طريق الوصول إلى النتيجة الحاسمة بخلق واستقلال وضع يؤدي إلى تفتيت معنويات الخصم بشكل كاف يجعله مجبور على قبول شروط المفروضة عليه وهنا تكمن الفكرة الأساسية لحوار الإرادات". [1] فوسائل الإستراتيجية معنوية ومادية فالطرف الأقوى من حيث تنوع الوسائل هو الطرف الذي يحوز على صفة الميزة الإستراتيجية المطلقة.[2]

- فالحديث اليوم عن التفوق الإستراتيجي العالمي لأمريكا لم يكن نابعا من مثاليات أخلاقية لولا القوة الفريدة والإمكانيات المتعاظمة التي صنعت لها ما يسمى بالميزة الإستراتيجية المطلقة خاصة القوة العسكرية ففارق القوة العسكرية بينها وبين دول عديدة يصل إلى أرقام ذات دلالات إستراتيجية لنسبة الإنفاق العسكري والميزانية الدفاعية.
- أما الوسائل المادية فيقصد بها جمع الوسائل العسكرية (نوع العتاد العسكري وحجم التسليح وعدد الجيش) كل هذه الوسائل مجتمعة إذا ما توفرت بشكل كبير فإنها تمنح للدولة حرية المناورة وقوة دعم هائلة ودافعية لإنجاز الأهداف السياسية والقومية وتحقيقها والدفاع عنها أمام التهديدات التي تواجهها، في حين تنطوي الإستراتيجية المعنوية على منظومة الأفكار الأيديولوجية والحضارية ودرجة التعبئة السياسة الداخلية ووضوح الرؤية في المسائل الخارجية التي تشكل جنبا إلى جنب مع الوسائل المادية مصفوفة حضارية متكاملة تشكل عناصر دفع للدولة، للممارسة نفوذها الخارجي وتحقيق تماسكها الداخلي وتنفيذ إستراتيجيتها لتحقيق مكاسبها الوطنية وحماية مصالحها القومية، ويتوقف اختيار الوسيلة المعنوية على المواجهة بين نقاط ضعف العدو وإمكانياته وللوصول إلى ذلك يجب تحليل الأثر المعنوي الحاسم بالتساؤل من الذي يراد إقناعه؟ إنها حكومة العدو التي يراد إقناعها في نهاية المطاف، ولكن تبعا للظروف يكون من السهل الضغط مباشرة على القادة وذلك باختيار تلك الحجج التي يمكن أن يتأثرون بها أو على العكس، الضغط بطريقة غير مباشرة على هذا القطاع أو ذلك من الرأي العام الذي له تأثيره على الحكومة حليفة تتمتع بنفوذ كبير أو على الأمم المتحدة مثلا.[3]

---

[1] عمر ثابت، .**الاحتواء المزدوج وما وراءه، تأملات في الفكر الإستراتيجي الأمريكي** ، أبو ظبي، مركز الإمارات لبحوث والدراسات الإستراتيجية، 2004، ص 42.

[2] لزهر وناسي، مرجع سابق ، ص 19.

[3] نفس المرجع، ص ص 27،28.

المطلب الثاني :الاتجاه التعددي وإستراتيجية الشراكة العالمية.

إن الميزة الأساسية التي شهدتها فترة الرئيس الأمريكي "جوج بوش" تتمثل في المرحلة الانتقالية من النظام الدولي التقليدي الذي كان قائما منذ ما يقارب الخمسين سنة علي القطبية الثنائية والحرب الباردة إلي بيئة عالمية جديدة أصبحت فيها الولايات المتحدة الأمريكية ترى نفسها القوى العظمى الوحيدة في العالم .

وفي إطار مفهوم النظام الدولي الجديد، قامت الولايات المتحدة الأمريكية بمعارضة عسكرية للغزو العراقي للكويت في 1990 – 1991 وضمن سياسة التعاون الدولي تم إنشاء التحالف الدولي في إطار رسمي لمنظمة الأمم المتحدة .

فبعد نهاية الحرب الباردة رفع الرئيس "بوش الأب" مباشرة شعارا للنظام الدولي الجديد الذي ساقه من خلال ثلاث دلالات.[1]

– انتصار القيم الفدرالية والديمقراطية والأيديولوجية على التوليتارية الشيوعية مما سمح بتعميم هذا النموذج وانتشاره أليا بفعل هذا الانتصار وبأثره عما بينت تجربة أوربا الشرقية .

– تحقيق الشروط الموضوعية لتفعيل الشرعية الدولية مما يمكن من حل النزاعات الموروثة عن الحرب الباردة وفق مبادئ القانون الدولي ضمن الآلية الأممية للتوطد بعد أن انتفت قيود التوازن التي كانت تحد من فاعليتها .

– اضطلاع الولايات المتحدة بدور الراعي الرسمي لأمن النظام الدولي في صبغته الجديدة من حيث مقتضيات السلم العالمي، ومتطلبات التنمية الاقتصادية الشاملة.كما كان المحرك الأساسي للسلوك السياسي الخارجي الأمريكي هو النظرية اللبرالية الجديدة.

منذ وصول الرئيس الديمقراطي بيل كلينتون 1993 إلى الحكم . حيث انصب التركيز علي مقاربة الشراكة والقيادة العالمية بتوسيع العمل متعدد الأطراف ضمن وجهة نظر التقدميين. [2] حيث اعتبرت حقبة الرئيس كلينتون حقبة ملزمة ازاء القضايا الخارجية بالعمل علي منظومة منسجمة ومتعاضدة مع توطيد دور الهيئات والمؤسسات الدولية في الرهانات العالمية الكبرى وفق ثلاثة مبادئ أساسية

[1] السيد ولد أباه، **أحداث ما بعد 11 سبتمبر، الإشكالات الفكرية والاستراتيجيات**، بيروت ، الدار العربية للعلوم ،2004، ص33.
[2] لزهر وناسي ،مرجع سابق، ص15.

- البحث عن التوافق بين القوى الفاعلة علي المستوى العالمي .
- التدخل الإنساني لحماية حقوق الأقليات المهددة بالإبادة الجماعية و لإطفاء الصراعات الأهلية وإنقاذ المجموعات المهددة بالمجاعة في البلدان الفقيرة. [1]وذلك من خلال التخلي عن الزعامة العالمية عبر تقليص الدور العالمي للولايات المتحدة الأمريكية وتشجيع قيام هيكل دولي يتسم بتوازن القوى ،وهو ما يؤدي إلى تقليص حجم تبعات الدور الريادي الذي ستلعبه أمريكا. [2]وهو على عكس الرؤساء الواقعين، فان الرئيس بن كلينتون انتهج سياسة القوة الجاذبة بدلا من القوة التعسفية القائمة على الوسائل العسكرية، حيث ارتكز في سياسته الخارجية علي التعاون الدولي برؤية تعددية.

فالإستراتيجية الأمريكية المتضمنة الدفاع عن المصالح الأمريكية لا يستطيع تحقيق ذلك الأمن خلال دمج المصالح الوطنية ضمن المصالح العالمية ، عن طريق الشراكة بين جميع أطراف المجتمع الدولي، حيث يجب علي الولايات المتحدة الأمريكية حسب هذه الفكرة الوصول إلي اتفاق مع الدول التي تتمتع بالإمكانيات التي تجعلها قادرة علي إدارة الصراعات أو إنهاء ها أو منعها في أي نقطة من العالم، وهو ما يستلزم التقيد بالمبادئ وإنشاء الهيكليان التعددية التي تكبح السلوك الامبريالي .

فحسب التعددية تحتاج الولايات المتحدة الأمريكية غالبا تقديم سلع عامة مغرية الاستفادة من الشراكة العالمية في إدارة القضايا الدولية ذات الاهتمام المشترك ،حيث يرى جوزيف ناي في كتابه مفارقة القوة الأمريكية ، أن إنتاج سلع عامة يحتاج إلي الاستثمار في مصادر القوتين الصلبة والناعمة لإزالة التهمة علي الولايات المتحدة والتي يرى العالم أن التقديم مصالحها الوطنية علي حساب المتطلبات العالمية، كما هو حال في مستوى الانتخابات الغازية حيث تحمل نظرة أنانية تؤدي إلى سخط المجتمع الدولي.[3]

كما يؤدي المنظور التعددي إلى ضرورة وجود إستراتيجية عامة بوسائل عمل أفضل بالنسبة للتخطيط الاستراتيجي حيث تنطوي الإستراتيجية المتوخاة على عنصرين أساسين .

الأول: يتضمن بقاء القيادة الأمريكية لأطول وقت.

---

[1] السيد ولد أباه ، مرجع سابق ، ص39 .

[2] زلماي خليل زاده ،**الاستراتيجيات الكبرى للولايات المتحدة الأمريكية : انعكاساتها عليها وعلي العالم** ،أبوظبي ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،2000، ص36

[3] السيد ولد أباه، مرجع سابق، ص39.

الثاني : التركيز علي تقديم سلع عالمية مقبولة ومثيرة للاهتمام و محفزة للتعاون الدولي ، حيث تكون الأولوية للإستراتيجية لجوانب من النظام الدولي تبعث على خلق استعداد طويل المدى يخدم في النهاية المصالح الأمريكية أن تقديم المحاور الكبرى للمقاربة التعددية حول الإستراتيجية الأمريكية الجديدة المرتكزة علي مفهوم الشراكة الموسعة والقيادة الأمريكية فهي تشكل الأفكار المطروحة التي تبدو كقواسم مشتركة لتطوير المدرسة اللبرالية الكلاسيكية واختلافها عن اللبرالية الجديدة والتيار المثالي الأخلاقي الذي يشجع النزعة التعاونية و المؤسساتية في العلاقات الدولية .

كما أضاف التقدميون شيئا من الواقعية اللينة علي أطروحاتهم وشددوا علي أهمية القوة في صدارة الشؤون الدولية، كما لديهم نوعا من النفعية حيال معطيات التحالفات الدولية.[1]

وهذا ما ذهب إليه "بيار هزنار" و"هوستن فايس" حين يريا أنه لا سبيل للفصل بين رؤية أمريكا للعالم ورؤيتها لذاتها ، فالولايات المتحدة الأمريكية حددت دوما صورتها بحسب علاقاتها بالعالم وحددت علاقتها بالعالم من منطق صورتها علي نفسها.[2]

ومن الناحية العملية فان هذا التوجه يعني مزيدا من التخفيض في النفقات الدفاعية وتجنب المشاركة العسكرية للجيش، وإنهاء الأطر الأمنية لمرحلة الحرب الباردة لغياب الحاجة إليها في ظل سقوط العدو السوفياتي، باعتبارها قامت أساسا للتكيف مع استراتيجيات هذا العدو.[3]

المطلب الثالث :الاتجاه الأحادي وإستراتيجية الهيمنة العالمية

الهيمنة أو الزعامة هي إستراتيجية واقعية تسعى إلي إدامة السيطرة الجيوسياسية ما بعد الحرب الباردة ويعتقد أنصار الهيمنة أن علي الولايات المتحدة أن تسعى إلى زيادة قوتها النسبية إلي أقصى حد أي قوتها بالمقارنة مع قوة الدول الأخرى. وذلك لأن السياسة الدولية علي قدر كبير من التنافسية. وتقوم الإستراتيجية الهيمنة علي افتراض أن الدول تكسب الأمن لا من خلال توازن القوى. بل عبر اختلال توازن القوى لمصلحتها

[1] لزهر وناسي ، مرجع سابق، ص48.
[2] السيد ولد أباه ، مرجع سابق، ص29.
[3] زلماوي خليل زاده، مرجع سابق، ص11.

أي بسعيها إلى الزعامة . ففي العالم الذي تغلب عليه القوة والتنافس يعتمد أمن الدولة علي القوة "الصلبة" القوة العسكرية ودعاماتها الاقتصادية، ومن الأفضل للدولة أن تكون هي الدولة رقم (01) بين الدول.[1]

ويعتبر التيار الأحادي تيار غير متجانس من حيث رؤى الإستراتيجية و الفكرية يمزج بين المحافظين الجدد والتقليديين والواقعين الجدد الذين يرون في انتصار الولايات المتحدة في الحرب فرصة مناسبة لصياغة جديدة للعلاقات الدولية وفقا للمنظور الأمريكي الأحادي ،ففي اعتقادهم أن القرن الواحد والعشرين هو قرن عدم توازن القوى العظيمة لصالح الولايات المتحدة.

وحيث اكتسب هذا التيار موروثا فكريا يمتد من الجذور العميقة للفكر الاستراتيجي الأمريكي الذي اتخذ صفتين ترددتا في الدوائر الفكرية والدبلوماسية وهما :التنظير للأحادية القطبية بمنظور انعزالي أو اعتماد نفس المسلك بمنظور تبشيري نشط. [2]وهو تصور يقتضي منع ظهور منافس عالمي آخر يكون معاد للنموذج الأمريكي ، ويحول في الوقت ذاته دون العودة إلى التعددية القطبية ، وحينئذ ستمارس الولايات المتحدة دور الزعامة في العالم يتميز بعدد من السمات ، أهمها أن المناخ العالمي سيكون أكثر انفتاحا وتقبلا للقيم الأمريكية كالديمقراطية وحرية الأسواق وسيادة القانون.[3]

فقد نشرت دراسة بعنوان " لحظة الأحادية القطبية " لصاحبها تشارلز كروثامر، حيث ذهب فيها إلى أن مفتاح فهم عالم ما بعد الحرب الباردة هو الهيمنة الأحادية التي أضحت واقعا قائما لا يهدده أي تحد خارجي. حيث تعرض إستراتيجية الهيمنة أن للولايات المتحدة مصلحة حيوية في الحفاظ علي الاستقرار وهو اصطلاح فضفاض ومبهم في النظام الدولي. [4] فالولايات المتحدة هي الدولة الوحيدة في العالم التي تتمتع بكل الميزات العسكرية والدبلوماسية والسياسية والاقتصادية التي تسمح لها بالتدخل الفعال في كل الساحات الدولية.

---

[1] كريستوفرلين، "إعادة صياغة الإستراتيجية الأمريكية الكبرى زعامة في القرن الحادي والعشرين أم توازن القوي"، ترجمة أديب يوسف شيش ، **مجلة الفكر السياسي** ، دمشق اتحاد الكتاب العرب ،ص29.

[2] لزهر وناسي، مرجع سابق، ص34.

[3] زلماي خليل زادة، مرجع سابق، ص11.

[4] لزهر وناسي، مرجع سابق، ص34.

من الجيد أن بعض أصحاب هذه النظرية الأحادية يميلون في مقابل الالتزام بقضايا العالم إلى الانعطاف علي الأوضاع الداخلية عن الساحة الدولية خصوصا بعد انتفاء التهديد الخارجي الذي كان يمثله الاتحاد السوفياتي[1]

فالمدرسة الانعزالية التي يطلق عليها بيوكونان صفة التقليدية تعتبر أمريكا أمة مقتدرة ومكتملة . ذات حدود نهائية ومن ثم علي سياستها الخارجية أن تهدف إلى إعطاء الأولوية لتحصين الأمة وتدعيم وحدتها فنموذج الدبلوماسية الأمريكية يجب أن يكون علي نفسها التي لا تؤذي أحد قبل أن يهاجمها وليس من المقبول تبديد الثروة الأمريكية في تعميم الديمقراطية علي العالم.[2]

فالرؤية الإستراتيجية التي صاغها أصحاب النزعة الأحادية تتأسس علي توجيه انتقادات شديدة لتيار التعدديين الذين وضعوا إستراتيجيتهم بسياسة المساعدات الإنسانية ، وعدم قدرتهم علي استثمار معطيات البيئة الجديدة في السعي قدما علي طريق الزعامة والهيمنة علي عالم واستغلال فارق القوة بين الولايات المتحدة وباقي دول العالم في تنفيذ الإستراتيجية الأمريكية ومصالحها الحيوية حيث يرى أنصار الاتجاه الأحادي أنه كلما كانت الدولة القائدة قوية كان النظام الدولي أكثر استقرارا.[3]

إن العمل علي أحداث التغير في النظام للبلدان التي تصنف حسب الأحاديين" أمريكا " دول غير ديمقراطية : كالعراق ، الصين ، إيران ينبغي أن يكون أحد الأهداف الأساسية للسياسة الأمريكية .حيث تؤدي التعددية لظهور الوجود الأمريكي علي الساحة الدولية بسبب أنها — التعددية — تؤدي إلى خلق قرارات مشتركة تؤدي في النهاية بالدور الأمريكي من التحول من الدور الريادي إلى الدور الانقيادي ،حيث تصبح قراراتها مجرد رد فعل لما يفرضه المجتمع الدولي .

أما فيما يخص التحريات التي تواجه القوة الأمريكية ،فهي بروز قوى جديدة صاعدة تعمل علي إقامة تحالفات الأمر الذي شكل خوفا لدى أمريكا من إمكانية تراجع هيمنتها ونفوذها والحد من غطرستها ويمكن أن يكون لظهور دول عظيمة جديدة نتيجتان مؤذيتان للولايات المتحدة .أولا : يمكن أن تطمع في زعامة الدول العظيمة الجديدة ،وإذا ما نجحت في هذا فسوف تهدد أمن الولايات المتحدة تهديدا ماديا .

---

[1] كريستوفرلين، مرجع سابق، ص30.
[2] لزهر وناسي، مرجع سابق، ص34.
[3] نفس المرجع، ص51.

ثانيا: كان بروز قوى عظيمة جديدة في التاريخ ظاهرة جيوسياسية مضرة بالاستقرار.[1] وإحداث خلل في توازن القوى لذا على الولايات المتحدة العمل جاهدة من أجل تفتيت هذه التحالفات ومنع سيطرة القوى الكبرى علي الفضاءات الحيوية والجيوستراتيجية.

[1] كريستوفرلين ،مرجع سابق، ص30.

المبحث الثاني: الإستراتيجية الأمنية الأمريكية الشاملة في ظل الظروف الدولية الجديدة

إن المشكلة الأساسية في السياسة الدولية اليوم هي سيطرة القطب الأمريكي، أكثر من ذلك فإن الولايات المتحدة تسعى إلى هيمنة منفردة على العالم عن طريق تفوقها العسكري، حيث يوضح الإستراتيجي "برنوكو ليسن" أنه ومنذ خمسين عاما بقيت الأهداف الإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية ثابتة: القضاء أو إضعاف الخصوم، والخصوم الأقوياء سواء كانوا من الأصدقاء أو من الأعداء.من أجل أن تحافظ الولايات المتحدة على أطول مدة ممكنة على وضع التفوق الوحيد.[1]

يؤكد هذا المنطق المذكور آنفا ما جاء في وثيقة" إستراتيجية الأمن القومي" لسنة 1992، والصادرة عن وزارة الدفاع بالتعاون مع مجلس الأمن القومي الأمريكي: يجب على الولايات المتحدة الأمريكية القيام بكل شيء لردع كل خصم محتمل، إذ يجب على السياسة الخارجية الأمريكية أن تعطي لنفسها هدفا هو إقناع الخصوم المحتملين أن يقبلوا وضعنا كقوة أعظم وحيدة أبدية...[2]

ففي بداية فترة الرئيس الأمريكي جورج بوش، سنة 2000، كان تركيز المهتمين بالشؤون الخارجية الأمريكية منصب على أن الرئيس الجديد أقل اهتماما بمسائل السياسة الخارجية على أساس أنه يتجه نحو الانعزالية النسبية خصوصا مع تركيزه على مبادرة الدرع الصاروخي، إلا أن أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001. وكذا الثقل الذي مارسته نخبة المحافظين الجدد المحيطة بالرئيس أدخلت تغيرات جذرية في مسار الإستراتيجية الأمريكية في مجال السياسة الخارجية.

فحول القوة تستطرد السيدة رايس وتقول " إن السياسة الخارجية الأمريكية في ظل الإدارة الجمهورية يجب أن تعيد التركيز على المصلحة القومية وعلى ملاحقة الأولويات الأساسية" وهذه المهمات هي.[3]

- ضمان القوة الأمريكية في ظل الإدارة الجمهورية يجب أن تمنع الحروب وتبرز السلطة وتقاتل في سبيل حماية مصالحها إن لم تنجح في منع الحرب.

---

[1] أليكس كالينيكوس، **الإستراتيجية الكبرى للإمبراطورية الأمريكية**، في انترناشيونال سوليالیزم، العدد 167، 2002، ص 08.
[2] هنري كسنجر، **هل تحتاج أمريكا إلى سياسة خارجية**، بيروت، دار الكتاب اللبناني، 2003، ص 10.
[3] سمير مرقش، **الإمبراطورية الأمريكية... ثلاثية الثروة والدين والقوة، موقف من الشرق الأوسط العراق ، كتابة في العدوان على العراق خارطة أزمة...مستقبل أمة**، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، 2003، ص 25.

- تعزيز النمو الاقتصادي والانفتاح السياسي عبر نشر التجارة الحرة ونظام مالي عالمي مستقر في أوساط جميع الملتزمين بهذه المبادئ بما فيها العالم العربي الذي تم تجاهله كمنطقة حيوية المصالح الأمريكية القومية.
- تجديد علاقات قوية ووثيقة مع الحلفاء الذين يؤيدون القيم الأمريكية ويمكنهم بالتالي المشاركة في حمل عبء نشر السلام والازدهار والحرية.
- تركيز الطاقات الأمريكية في عقد علاقات شاملة مع القوى الكبرى، وخصوصا روسيا والصين، وهي علاقات تستطيع أن تصوغ طابع النظام السياسي الدولي.
- التعامل بشكل حاسم مع خطر الأنظمة المارقة التي تتخذ بازدياد أشكل الإرهاب وتطوير أسلحة الدمار الشامل.[1]

المطلب الأول: المضامين الإستراتيجية الأمنية الأمريكية الجديدة وفرضية العدو الجديد بعد أحداث 11 سبتمبر

ويعبر عنها في وثيقة " إستراتيجية الأمن القومي" بالإستراتيجية الشاملة المرتبطة بالمرحلة المباشرة لأحداث الحادي عشر من سبتمبر وحالة الدعم الدولي غير المحدود الذي لقيته الولايات المتحدة في حربها على الإرهاب وقد قدم الباحثون مجموعة من النماذج التحليلية لأحداث الحادي عشر من سبتمبر، لإعلان بداية مرحلة جديدة من تاريخ العالم وإطار الحدث البنيوي ، أ العوامل التي كانت مهد لوقوعه والنتائج البعيدة التي ستؤدي إليها وعليه يمكن تصنيف جل النماذج التحليلية المقدمة لأحداث الحادي عشر من سبتمبر وتأثيراته على الإستراتيجية الأمريكية للأمن القومي في ثلاثة اتجاهات رئيسية.

الاتجاه الأول:يتمثل في اللجوء إلى ما جاء به "صامويل هينتنغتون" في أطروحة صدام الحضارات

The clach of civilization فقد استحضر أصحاب هذا التصور أفكار هينتنغتون عن مستقبل الصراع لفترة ما بعد الحرب الباردة فتفجيرات نيويورك وواشنطن اعتبرها الكثيرون بداية حقيقية للتصادم

(1) السيد ولد أباه، مرجع سابق، ص 36.

الحضاري، إذ أنها تشكل تهديدا فعليا للحضارة الغربية عموما ولمنظومة القيم الأمريكية خصوصا. فهذه الأحداث أعادت إحياء مقولة هينتنغتون من جديد بعدما كادت أن تختفي وتتلاشى.[1]

حيث ترى هذه الأطروحة أنه رغم نهاية الصراع الإيديولوجي بين الشرق والغرب في إطار الحرب الباردة فإنه لم ينه الانقسام العالمي حول الحضارات والقيم الأخلاقية الراسخة لدى الشعوب. [2]حسب تعبير هينتنغتون: "مرحلةالإحتواء الغربي للحضارات غير الغربية التي نجحت في تحديث واقعها مع احتفاظها بذاتيتها وهويتها الحضارية غير الغربية" من هذا الطرح فالتصادم الحضاري خاصة بين الحضارة المسيحية والحضارة الإسلامية سيكون حتمية تاريخية على مستقبل العلاقات الدولية، إذ جاءت أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 تحضيرا لهذه الحتمية كنوعية من الصدقية بعد التراجع الأكاديمي الذي شهدته أطروحة صدام الحضارات، ومع أن الكثير منن المحللين والكتاب لا يذهبون إلى اختزال الصراع الدائر صراعا بين المسيحية والإسلام، إلا أن التحوير المفهومي للحرب الشاملة هي الإرهاب حاضرة في الأذهان بصورة توحي باختزاله في حرب أو عدائه للإسلام، وقد تمسكت الخطابات السياسية والإعلامية في الولايات المتحدة الأمريكية بعد التفجيرات هذا الوضع بالتركيز على الدول الإسلامية، وخطرها وضلوعها في الأحداث وكذلك ما أصبح يشكله التحدي الإسلامي كعدو استراتيجي على منظومة الحضارات الغربية. [3] فقد استقطب مفهوم "صدام الحضارات" اهتمام شاسعا ومثيرا في كل أرجاء العالم، بحيث تحول إلى مادة استهلاكية لوسائل الإعلام والعديد من الدوائر الفكرية والسياسية.[4]

الاتجاه الثاني: يرى هذا الاتجاه أن أحداث الحادي عشر من سبتمبر ما هي إلا ردة فعل همجية من طرف العالم الثالث والإسلامي على الحداثة والقيم الغربية التي تمثل العولمة أكبر تجلياتها المعاصرة. [5] أين كانت أغلب التحليلات الغربية على اختلافها في المسلك والخلفية قد بادرت إلى ربط ضربات نيويورك وواشنطن بخلفية إسلامية، وهذا ما تبنته أغلب الطبعات الأولى للصحف الغربية الكبرى مباشرة بعد الأحداث.

---

[1] نيو فيوغيسون، "عالم بلاقوة"، على الرابط الإلكتروني:
(www.aljazeera.net/NR/exeres/c318c480-CE90-461C-3.814ABFE8RA71AhTm)

[2] شيبي لخميسي، **الأمن الدولي والعلاقات بين منظمة حلف الشمال الأطلسي والدول العربية فترة ما بعد الحرب الباردة 1991-2008**، الجيزة، المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، 2008، ص 114.

[3] مؤنس صادق،" رؤية في الأمن القومي الأمريكي"، على الرابط الإلكتروني
(http ;//www.alqut.com/2011.103/14artcle-489979html) (2011-04-13)

[4] محمد سعدي، **مستقبل العلاقات الدولية من صراع الحضارات إلى أنسنة الحضارة وثقافة السلام** ، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2006، ص 318.

[5] لزهر وناسي، مرجع سابق، ص54.

فوزير الخارجية الأمريكية السابق هنري كسنجر كتب في مقالة له في صحيفة "واشنطن بوست" في 13 سبتمبر 2001 فيقول: " إن الهجمات التي تعرضت لها واشنطن ونيويورك حرب حقيقية منظمة ضد نمط الحياة الأمريكي ونظام الحرية القائم عليه"[1]

أما على المستوى الثقافي فليس المقصود به صدام الحضارات والثقافات والديانات، وإنما غياب أرضية ثقافية من شأنها توفير مضمون لايدولوجيا النظام الدولي الجديد الذي تروج له الأدبيات الأمريكية، أو توفير إطار مرجعي لديناميات العولمة وما وراء طابعها التقني- الاقتصادي.

الاتجاه الثالث: يعتبر هذا الاتجاه تكريس نهائي للمسار البارز منذ نهاية الحرب الباردة، أي مشهد من مشاهد الهيمنة الأمريكية الأحادية الذي كان يحتاج إلى خطر خارجي يوفر له الغطاء الاستراتيجي والفعالية الهجومية.[2]

ووفقا لذلك يرى أصحاب هذا التصور أن تفجيرات نيويورك وواشنطن قد أكسبت صانع القرار الأمريكي فرصة إستراتيجية ثمينة لتكريس المشروع الإمبراطوري الذي يجسد حالة الهيمنة الأمريكية على الساحة الدولية.

فهذه الأحداث مثلت النهاية الزمنية للمرحلة الانتقالية التي شهدها النظام الدولي منذ سقوط الاتحاد السفياتي وعلى مدار السنوات الأخيرة من القرن العشرين. حيث وفرت العدو المباشر للولايات المتحدة الأمريكية الذي اوجد ساحة العمليات العسكرية للإستراتيجية الأمنية الجديدة. [3] بحيث يعتبر هذا الاتجاه وثيق الصلة بالاتجاه الأول، وقد أخذ العديد من السياسيين الأمريكيين بهذا الرأي وبالأخص "جورج ساوروس" "George Saorous" الذي رأى أن:" أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 شكلت فرصة نادرة لتجسيد المشروع الأمريكي الإمبراطوري للهيمنة أثناء إدارة الرئيس بوش الابن ذي الخلفية

---

[1] منذر سليمان، "مفاهيم في إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي"، على الرابط الإلكتروني: (http ;//aymam.1970.word pross.com) في (22-12-2010).

[2] السيد ولد أباه، مرجع سابق، ص 12.

[3] ريتشارد هاس، "قراءة في كتاب الفرصة"، على الرابط الإلكتروني:
(http ;//www.siironlinu.org/alab.web/arweqat.elkitab(20)95htm)

الأيديولوجية المحافظة القائمة على ثلاثة أسس أساسية: التفوق العسكري، الأصولية الدينية والنيوليبرالية الإقتصادية".[1]

ولقد استخدمت الإدارة الأمريكية الهزيمة النفسية الهائلة التي خلفها الحدث في صفوف الأمريكيين لتصدير أجندتها السياسية الإستراتيجية ومضاعفة الإنفاق والتدخل العسكري في الخارج وفق مبدأ إثارة الخوف.

وفي سياق متصل بالمفاهيم النظرية المطروحة لتفسير الأحداث وتأثيراتها على أنماط على أنماط العلاقات الدولية، تشير بعض الدراسات على أنه ومن- منظور استراتيجي- فإن هذه الأحداث ساهمت في ملأ الفراغ الاستراتيجي الناجم عن اختفاء الإتحاد السفياتي، فالولايات المتحدة عمدت إلى سياسة خلق العدو باعتبار وجود عدو خارجي من ثوابت السياسة الأمريكية، حيث بنيت عقيدة إستراتيجية التحالف الدولي على فكرة محاربة الإرهاب الدولي، الذي جاء كبديل للعدو السفياتي المنهار وفي صياغة وبلورة أدبيات نظرية ومفاهمية جديدة وأطر تفسيرية للتفاعلات العالمية بعد سبتمبر 2001، وتلخص عبارة" من الحرب الباردة إلى الحرب ضد الإرهاب" مسار الإستراتيجية الأمريكية المستقبلية، كما تبين مدى نجاعة هذه السياسة في سد فجوة الفراغ الذي خلفه انهيار الاتحاد السفياتي.[2]

المطلب الثاني: إستراتيجية الحرب الوقائية والاستباقية في الفكر الاستراتيجي الأمريكي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.

تضمنت إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي الإشارة إلى مدى قدرة الرؤية الإستراتيجية المعدة خلال الحرب الباردة على البقاء طويلا، حيث تبدو سياستا الاحتواء والردع غير منسجمتان مع خطر التهديدات الجديدة التي تفترض تفكيرا جديدا بشأن مواجهتها.لذا كانت التحركات العسكرية الأمريكية الكبرى في كافة أنحاء العالم بعد أحداث 2001/09/11 استجابة طبيعية ومتوقعة من جانب الدولة العظمى التي اهتز أمنها القومي لأول مرة في تاريخها وعلى أرضها بضرب رموزها العسكرية والاقتصادية.

حيث اعتمدت الولايات المتحدة في حملتها العسكرية التي قادتها باسم "الحرب ضد الإرهاب" على استراتيجيات المختلفة عن تلك التي استعملتها بعد انهيار الاتحاد السفياتي باتجاه كل من افغانستان والعراق.

[1] السيد ولد أباه، مرجع سابق، ص 12.
[2] لزهر وناسي، مرجع سابق، ص 52.

ولذلك سنتناول من خلال هذا المطلب إستراتيجيتين:

- إستراتيجية الضربة الوقائية: الحرب ضد افغانستان.
- إستراتيجية الضربة الاستباقية: الحرب ضد العراق.

أولا: إستراتيجية الضربة الوقائية (الحرب ضد افغانستان).

لم تكتف الولايات المتحدة بالحديث عن أطر عامة لإستراتيجيتها الكونية الجديدة، بل أنها عازمة على توجيه جهودها لبلورة قواعد محددة لإستراتيجيتها الجديدة التي تعتمد على الضربة الأولى إلى الدول التي تملك أسلحة الدمار الشامل، وتحدث الرئيس" جور دابليو بوش" عن ضرورة القيام بعمليات عسكرية اختزالية في إطار الحرب الشاملة على الإرهاب. وفي حديثه هذا أعلن صراحة أن الولايات المتحدة على وشك لانتقال من إستراتيجية الردع والاحتواء، إلى إستراتيجية الهجوم الوقائي، وقال:" إذا ما انتظرنا كي تنضج التهديدات، سنكون انتظرنا طويلا.إن أمننا يتطلب من كل الأمريكيين أن يتحلوا ببعد النظر والتصميم وأن يكونوا مستعدين للقيام بهجمات وقائية واستباقية حين يكون الأمر ضروريا للدفاع عن حريتنا وعن أرواحنا". [1]

فالفعل الوقائي هو "القيام بالعمل لصد أو إسكات وتدمير تهديد محتمل لم تبرز عوامل تنفيذه والقيام به بعد" إذ نقرأ في الموسوعة السياسية أن الضربة الوقائية " تعني توجيه ضربة قاضية لقوات العدو الضاربة في قواعدها ومراكزها للحيلولة دون تحويلها إلى خطر هجومي يتهدد سلامة القوات التي عليها أن تأخذ زمام المبادرة لتكون البادئة بتسديد الضربة"، وهذا الاصطلاح شائع في الإستراتيجية العسكرية الحديثة، ولاسيما في صدد تدمير الأسلحة النووية لدى الدول الكبرى. [2]

ويحدد جمهور عريض من المفكرين في الولايات المتحدة الأمريكية مفهوما للضربة الوقائية بأنها" ذلك نوع من النشاطات العسكرية الهادفة إلى تحديد وتحييد أو تدمير أسلحة الدمار الشامل التي يملكها الآخرون قبل أن يقدموا على استخدامها" ويصف الأمريكيون من أنصار الضربة الوقائية الحرب التي تبشر بأنها" دفاع وقائي أو ردع متمدد لكن خصومه لا يرون فيه إلا مجرد نسخة جديدة من دبلوماسية البوارج البحرية. [3]

---

[1] خطاب الرئيس، "خطاب رئاسي على الأمة"، 07 أكتوبر 2001، على الرابط الالكتروني:
(http ;//www.whitehose.gov/news relases/2010/10htm.) في (2011/03/13).

[2] سوسن العساف، **إستراتيجية الردع: العقيدة العسكرية الأمريكية الجديدة والاستقرار الدولي** ، بيروت، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2008، ص 223.

[3] حسام سويلم، "الضربات الوقائية في الإستراتيجية الأمنية الأمريكية"، **السياسة الدولية**، العدد 125، أكتوبر 2002، ص 292.

وعليه فإن الفكرة الأساسية التي تقوم عليها هذه الإستراتيجية مفادها أن على الولايات المتحدة السعي الحثيث لإجهاض تطورات والقوى المنذرة بالخطر قبل أن تصبح بحاجة إلى علاجات حاسمة، حيث جاء في وثيقة إستراتيجية الأمن القومي لعام 2002 ما نصه" أنه بحكم الحاجة للدفاع عن النفس، سوف تعمل الولايات المتحدة ضد أي تهديد ناشئ قبل أن تتبلور بشكلها الكامل.

وتعود صياغة هذه الإستراتيجية إلى أوائل عام 2002، عندما أطلق برنامج الأمن العالمي الذي أنشأ من مركز الدراسات الإستراتيجية في واشنطن إذ ركز مجموعتان من الدراسات والأبحاث على السبل الكفيلة لتحقيق ضمانات ضد التهديدات التي قد تتعرض لها الولايات. كالذي وقع في 11 سبتمبر، وقد قامت هذه الدراسات بوضع أإستراتيجية جديدة استندت أهدافها بشكل رئيس إلى ما جاء في تقرير رئيس الاستخبارات الأمريكي السابق" جورج تينت" لعام 2000. حينما حدد بشكل رئيس مصادر القلق الأمريكي نحو الإرهاب فقد حدد مصادر الخطر ضد أمريكا من نواحي الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل وتراجع دعم الحلفاء وتطوير القدرات القتالية لدى دول كثيرة ومنها الطماحة لدخول النادي النووي.

ولهذه الضربة قاعدتان أساسيتان، الأولى: المباغتة من دون انتظار الأدلة أو الوقائع، ويقول ذلك رامسفيلد: " إن الحلف لا يمكن أن ينتظر الدليل الدافع حتى يتحرك ضد الجماعات الإرهابية أو ضد الدول التي تملك الأسلحة الكيمائية والبيولوجية والنووية.والثانية: إذا أرادت الضربات الوقائية أن تكون فاعلة، فإنها يجب أن توجهها قبل نشوب الأزمة المعنية حتى تدمر أي مخزون نووي- تكتيكي- والحيلولة دون استخدامه. [1] وقد جاء التطبيق الفعلي للإستراتيجية الوقائية في أن الولايات المتحدة ستمنح لنفسها حرية اتخاذ القرار وتطبيقه ضد أي دولة أو جماعة. ووجد تطبيق الإستراتيجية الوقائية لتحقيق أهداف أمريكية حيث وجدت الأرضية المناسبة لها بعد أحداث 11 سبتمبر.[2] فقد جاءت الفرصة لتحقيق مخططاتها مع الهجوم الذي تعرضت له نيويورك وواشنطن في سبتمبر 2001، فقد أعلن "كولن باول" أن أسامة بن لادن" وتنظيم القاعدة" هو المشتبه الأول وراءها. ففي هذا الإطار أعلن الرئيس "بوش" في خطابه أمام المجتمع الاجتماع المشترك لمجلس الكونغرس الأمريكي في 20 سبتمبر حيث قال:" إن الحرب ضد الإرهاب تبدأ بتنظيم القاعدة في افغانيستان لكنها لا تنتهي هناك. إنها لن تنتهي حتى يتم العثور على كل مجموعة إرهابية في العالم وحصرها وهزيمتها..."ويبرز هذا

[1] سوسن العساف، مرجع سابق، ص224.
[2] نبيل نايلي، "العقيدة العسكرية الأمريكية: من الصدمة والترويع إلى دليل مكافحة التمرد"، على الرابط الإلكتروني:
(http ;//www.assafir.com/articale.aspx ?...hanndel-37824).

الخطاب أن هذه الحرب هي الأولى من نوعها بحلول الألفية الثالثة من عمر الإنسانية، ولن تنتهي في وقت محدد بل لها وقت يتجاوز حتى السنوات التي سيمضيها في البيت الأبيض.[1]

ولقد كانت للحرب الوقائية التي شنتها الولايات المتحدة على افغانستان عدة أهداف، فلقد ارتبطت أساسا الإستراتيجية الأمريكية بعيدة المدى لاسيما الشرق الأوسط، حيث تعددت حدود إلقاء القبض عن بن لادن أو القضاء على ما تطلق عليه بالإرهاب، ومن أهمها، مراقبة تحركات الصين باعتبارها منافسا اقتصاديا وسياسيا وعسكريا حقيقيا وقطع الطريق عليها، لإقامة أي تحالفات تتيح لها الوصول إلى دول آسيا الوسطى وإيران والخليج العربي.إذ أن ذلك حسب الرؤية الأمريكية يمثل تهديدا لهيمنتها على مكامن البترول في هذه المنطقة من جهة، والقضاء على طموحاتها في السيطرة على دول آسيا الوسطى والوصول إلى الاحتياطي الهائل القابع في بحر قزوين من جهة أخرى. قطع الطريق على روسيا وتحجيم دورها الذي مازال قائما في دول آسيا الوسطى خاصة تلك التي تطل على بحر قزوين (كازاخستان، ترماكيستان)، وأيضا مراقبة النشاطات النووية التي تجري في منطقة المصالح الحيوية للولايات المتحدة والتي يجري في بلدان عدة من بينها: الهند، باكستان، وإيران عن قرب. ولا شك أن التواجد في هذه المنطقة يعين الولايات المتحدة على احتواء تلك النشاطات بحيث لا تشكل خطر على ما تسميه بالأمن القومي الأمريكي.[2]

واضح أن الحرب التي شنتها الولايات ضد ما أطلقت عليه بمحور الشر، بصفة عامة وافغانيستان بصفة خاصة هو مدخل لحرب أشمل تريد الولايات المتحدة خوضها لصياغة مستقبل التوجه السياسي لآسيا الوسطى ولهذا كانت أفغانستان المسرح الأول لهذه الحرب بعد أن صار ينظر لموقعها الإستراتيجي كمنفذ مهم لتوسيع النفوذ الأمريكي في آسيا الوسطى.

ثانيا: إستراتيجية الضربة الإستباقية (الحرب ضد العراق).

لقد تجسد هذا المبدأ في التاريخ الأمريكي من خلال تجربتي كوبا 1962م وكوريا 1950. إلا أنه اتسم بخصائص جديدة فرضتها أحداث الحادي عشر من سبتمبر. وعلى الرغم من الضوابط التي رسمتها إستراتيجية

---

[1] خطاب الرئيس، "خطاب رئاسي على الأمة"، 07 أكتوبر 2001، على الرابط الإلكتروني:
(http ;//www.whitehose.gov/news relases/2010/10htm.) في (2011/03/13).

[2] صالح ياسر، **بعض معالم التحول في التفكير الإستراتيجي الأمريكي لما بعد 11 سبتمبر 2001**، الحوار المتمدن، العدد 2036، (2007/09/12).

الأمن القومي الأمريكي عند استعمال هذا النهج، يبدو هذا المبدأ مرتكز للفلسفة الدفاعية الأمريكية الجديدة، خصوصا مع تنامي أشكال تهديد جديدة.فالضربة الاستباقية تعني "التدابير التي تتخذها دولة ما لإحباط إجراءات الخصم أو لخلق حالة تجعل من عملية تنفيذ النوايا والأهداف التي يريد البلد القائم بالاستباق بتنفيذها سهلة المنال". ذلك لأن الاستباق يهدف إلى شل قدرة العدو على كل من المبادرة والتصدي. كما أن الضربة الاستباقية أو الهجوم الاستباقي قد يكون مصوغا إذا كان التهديد وشيكا ساحقا، ولا يترك مجالا لاختيار الوسائل أو متسعا من الوقت للتخطيط.

تجد الحروب الاستباقية مرجعيتها في الإستراتيجية الأمريكية القائمة على الوقاية والتي تركز على أن التحديات التي أسيئت إدارتها يمكن أن تتحول إلى تهديدات كبرى تعصف بالوجود الأمريكي، وقد لا يمثل هذه التحديات في وقت معين تهديدا ينفي موجهته أو ردعه لكن تبقى احتمالات انفجارها قائمة مطروحة بقوة الأمر الذي يستلزم منعها والوقاية منها. يوعني قانون الحرب الاستباقية لدى الولايات المتحدة أن لديها الحق وحدها في مهاجمة أي بلد يمثل احتمالا أكيد لتحديها، أو إذا ادعت،وعلى أي أسس.أنه قد يمثل لها في بعض الأحيان تهديدا فيمكنها مهاجمته. وقد أعلن بوضوح هذا القانون في تقرير الإستراتيجية الوطنية في سبتمبر 2003 الذي يؤكد أن الولايات المتحدة سوف تحكم العالم بالقوة، التي هي البعد–والبعد الوحيد– الذي تتفوق فيه تفوقا هائلا. فالمبدأ المحرك للسياسة الخارجية الأمريكية الحالية، وتحديدا منذ فترة ما بعد 11 أيلول 2001 هو مبدأ الحرب الاستباقية الذي شكل وسيشكل مظلة في سلسلة واسعة من الحروب الأمريكية التي بدأت بالحرب على أفغانستان ثم الحرب على العراف وحروب أخرى قادمة، والعمل على تعزيز الإنتشار العسكري الأمريكي في العالم والتأكيد على التفوق وإنهاء التوازن والتوازي مع توظيف القوة العسكرية لخدمة المصالح الوطنية الأمريكية.[1]

فالهدف النهائي للإدارة الأمريكية وللمحافظين الجدد على المدى القريب والمتوسط والبعيد هو التفوق الأمريكي المطلق في عالم جديد وحيد القطب. فغزو العراق لن يمكنهم من تنظيم خريطة ما بعد الحرب العالمية الأولى للمنطقة وحدها بل سيمكنهم من تنظيم خريطة ما بعد الحرب العالمية أيضا. إن بيئة العلاقات الدولية لما بعد الحرب العالمية الثانية سوف يتم تفكيكها مادام المحافظون والجدد في السلطة.

[1] سوسن العساف، مرجع سابق، ص 131.

ولتحقيق هذه الأسس الإستراتيجية الجديدة وصولا لتحقيق الأهداف العليا، فأن السياسة الخارجية الأمريكية ستشهد ملامح أسياسة للتغيير، أدلت بها وزيرة الخارجية كوندليزا رايس في مجلس الشيوخ الأمريكي في 2005 والتي حددتها بثلاث أولويات رئيسية ستقوم عليها السياسة الخارجية الأمريكية، وهي أن لدى الدبلوماسية الأمريكية في هذه الأوقات الخطيرة ثلاث مهمات عظيمة، أولها: سوف نوحد المجتمعات الديمقراطية في إقامة نظام دولي يرتكز على القيم المشتركة وحكم القانون'ثانيها:سوف نعزز قوة مجتمع الديمقراطيات ليحارب التهديدات التي تواجه أمننا المشترك.ويلطف من اليأس الذي يغذي الإرهاب'وثالثها :سوف ننشر الحرية والديمقراطية في كل أنحاء العالم.

والأكيد أن أحداث الحادي عشر من سبتمبر والمناخ الدولي الذي أفرزته سهلت على إدارة بوش الابن الشروع في تنفيذ إستراتيجية الحرب الاستباقية تحت شعارا لحرب على الإرهاب غير إن هذه الحرب حركتها أهداف جيواستراتيجية، وجيواقتصادية تحت غطاء حماية مصلحة أمريكا والدفاع عن أمنها من خلال آليتين اقتصادية وعسكرية.[1] ويمثل الاحتلال الأمريكي للعراق تطبيقا لإستراتجية الأمن القومي الأمريكي التي تبنتها إدارة جورج بوش الابن في سبتمبر 2002، ولاسيما مبدأ الضربات الاستباقية، بحيث يمكن القول أن العراق كان ساحة الاختبار الأولى لهذه الإستراتيجية الجديدة مع أن الإدارة قدمت هذه الإستراتيجية باعتبارها ردا عمليا على هجمات سبتمبر 2001 في نيويورك وواشنطن، فإن الأفكار الرئيسية التي تضمنتها كانت تمثل في واقع الأمر تطبيقا عمليا لأفكار كبار اليمين الديني واليمين المحافظ في الولايات المتحدة، والذي وجد في هجمات سبتمبر 2001 فرصة مثالية لتطبيق أفكاره التوسعية والتدخلية على الساحة الدولية مثلما حدث في أفغانستان.[2]

ومع أن احتلال العراق في 2003 والإطاحة بنظام صدام حسين، حقق لإدارة بوش مكاسب مباشرة تتمثل في القضاء ما يمثل هذا النظام من تهديد مزعوم للولايات المتحدة الأمريكية والسيطرة الأمريكية على النفط العراقي والاحتفاظ بوجود منطقة حيوية بالغة الأهمية من الناحية الجيوستراتيجية، بحيث يصبح العراق الركيزة الأساسية في الوجود العسكري الأمريكي في الخليج بصورة دائمة. فإدارة بوش تسعى لاستغلال احتلالها للعراق لتحقيق أهداف تتجاوز السياق العراقي الضيق (تغيير النظام الدكتاتوري في اعتقادها) فإدارة بوش تسعى لتقديم العراق كنموذج استرشادي في التحول الديمقراطي للدول العربية، وارتكز الخطاب السياسي

[1] مرجع سابق، ص 222.
[2] نفس المرجع، ص 224.

الأمريكي على مقولة: أن إقامة نظام ديمقراطي حر في العراق سوف يكون نموذجا تتحدى به دول المنطقة الأخرى لما يكون عقد لتحول ديمقراطي شامل في العالم العربي كاملة.[1]

فلم يعد من شك في الاحتلال الأمريكي للعراق، كان جزءا من رؤية إستراتيجية أمريكية جديدة متكاملة لإعادة ترتيب الأوضاع في الشرق الأوسط، من منظور المصلحة القومية الأمريكية. وتمثل الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط جزءا أصيلا من إستراتيجية الأمن القومي لإدارة بوش، والتي تتأثر بقوة أفكار العديد من الباحثين وجماعات الضغط القريبة من الإدارة وبالذات مجموعة القرن الأمريكي الجديد ومجموعات اليمين المسيحي، والتي تتضمن أفكارا تقوم على محاولة إبقاء وإدامة الهيمنة الأمريكية على العالم لأطول فترة ممكنة، والحفاظ على مكانة الولايات المتحدة كقوة عظمى وحيدة على الساحة الدولية.[2]

وعلى الرغم من كل ما سبق تجب الإشارة إلى أن هذه الاتجاهات والتوجهات الإستراتيجية وميكانيزماتها الجديدة التي أوجدتها الولايات المتحدة الأمريكية وعملت بها وستستمر عليها من أجل قيادة العالم بهيمنة أمريكية لن تكون أكثر من تدابير تثبت تأجيل أفول الهيمنة وإطالة عمر الأحادية. وعلى الرغم من أنها ستثبت أنها باهضة التكاليف، لكن لابد منها لحماية الأمن القومي الأمريكي والحفاظ على مصالحها وأصدقائها وحلفائها وهذا جميعه يصب في تجسيد الأحادية القطبية بقيادتها كقوة عظمى وحيدة في النظام الدولي الجديد بأسس ومبادئ القوة الأمريكية الإستراتيجية للقرن الحادي والعشرين القائمة على العولمة والمعلوماتية، والتغيير في طبيعة معنى السيادة والصراع، وهو ما يستدعي تعبئة القوة السياسية والاقتصادية العسكرية لتعريف الدور الأمريكي في النظام الدولي الجديد وتحديده.

المطلب الثالث:إستراتيجية إدارة الرئيس أوباما

إن المنظور التاريخي للعالم الذي يتبناه فريق "بوش الإبن" جعله يخلص إلى أن هناك نافذة قد فتحت أصبحت الفرصة متاحة أمام استغلال التفوق العسكري الأمريكي الحالي لتحسين وضع الرأسمالية الأمريكية على المدى الطويل.[3] ولكن في 27 ماي 2010 أعلنت إدارة أوباما – التي تتبنى مبدأ التغيير "إستراتيجيتها

---

[1] اشتن كارتر ووليام بيري، **الدفاع الوقائي...استراتيجية أمريكية جديدة للأمن**، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، 2001، ص ص 33-34.

[2] للتوضيح أكثر إرجع إلى: Gerry schumacher Auther , steve Gansen,editor ; A Bloody Busniness : America's, war Zone Contractors and the occupation of iraq ; Zenith Press, 2006,2 ch.

[3] ألكس كالينكوس، **الإستراتيجية الكبرى للإمبراطورية الكبرى الأمريكية**، مركز الدراسات الاشتراكية، ص 40.

للأمن القومي"–التي أصدرتها بعد ما يقارب من 16 شهرا لها في البيت الأبيض، وأثارت الإستراتيجية تساؤلين رئيسيين مفادهما: إلى أي مدى عكست الإستراتيجية الجديدة مقاربة إدارة أوباما للسياسة الخارجية الأمريكية مقارنة بإستراتيجيتي إدارة الرئيس "جور دابليو بوش" وأقطابها من المحافظين الجدد لعامي 2002-2006 ؟ فقد جاء في مقدمة الوثيقة" لكي ننتصر يجب أن ننظر إلى العالم كما هو وفتح قنوات التعاون والانخراط مع قوى جديدة وصاعدة من بينها المملكة العربية السعودية والبرازيل ودول أخرى نافذة مثل الصين وروسيا".

ويشكل النص تطورا في سياسة أوباما بعد ترأسه للولايات المتحدة الأمريكية التي طغت عليها مبادئ مثالية. فالإستراتيجية الجديدة تهدف إلى تجديد القيادة الأمريكية للعالم، حتى تتمكن من تحقيق مصالحها في القرن الحادي والعشرين، وذلك على مسارين:أولهما يمثل في بناء قوتها الداخلية أما ثانيها: فيتمثل في العمل على صياغة نظام دولي يمكن من مواجهة التحديات الدولية. وهذا تماشيا مع تعامل أوباما مع النظام الدولي كما هو وليس من زاوية ما يجب أن يكون عليه. و التي سيطرت على إستراتيجيتي الأمن القومي لعام 2002 و2006 ولإدراكه مدى التغيير في موازين القوى الدولية، فلم تعد الولايات المتحدة هي القوة العظمى في ظل صعود منافسين على المسرح الدولي، لاسيما مجموعة ، البرازيل، الهند، روسيا والصين.وإلى أي مدى تراجعت القيادة والريادة الأمريكية.

لذا وعلى اختلاف الإستراتجيات السابقة أعطت الإستراتيجية جزءا كبيرا من الأهمية لاستعادة القوة والريادة الأمريكيتين واللتين تبدآ من الداخل الأمريكي باعتبار ما حدث في الداخل يحدد قوة الولايات المتحدة ونفوذها، فعكست الإستراتيجية خطوات إدارة أوباما لبناء القوة الأمريكية داخليا والتي بدأتها بالتركيز على خروج الاقتصاد الأمريكي من عسرته، وخفض العجز المالي والتركيز على قوة العلم والاكتشافات والاختراعات والاختراقات الأمريكية وتعزيز القدرة التنافسية للمواطن الأمريكي، والقدوة الأخلاقية الأمريكية التي تتأتى بفرضها بالقوة ولكنها ترتبط بقوة شرف واستقامة الشعب الأمريكي ومخاطبته لأمال شعوب العالم.[1]

وباختصار فإن عالمية ثقافة بلد ما وقدرته على إرساء مجموعة من القيم والمؤسسات المفضلة التي تحكم مجالات من النشاط الدولي هي كلها من المصادر الهامة للقوة ، إن قيم الديمقراطية، الحرية الشخصية، الحرية

[1] عبير بسيوني عرفة علي رضوان، **السياسة الخارجية الأمريكية في القرن الحادي والعشرين**، القاهرة، دار النهضة العربية، 2011، ص ص 45-47.

الصاعدة إلى الأعلى والانفتاح، التي كثيرا ما تعبر عنها الثقافة الشعبية الأمريكية والتعليم العالي، والسياسة الخارجية، تسهم في القوة الأمريكية في ميادين كثيرة، ويرى الصحافي الألماني جوزيف جوف"إن قوة أمريكا الناعمة الطرية تلوح أكبر حتى من أرصدتها الاقتصادية والعسكرية، فالثقافة الأمريكية سواء الضحل منها أم الرفيع المستوى، تشجع إلى الخارج بشدة لم ير مثلها من قبل إلا في أيام الإمبراطورية الرومانية، ولكن مع انعطاف جديد، فقد كانت ثقافة روما وثقافة روسيا السوفياتية تتوقف سطوتها بالضبط عند الحدود العسكرية لكل منهما، غير أن قوة أمريكا الطرية الناعمة تحكم إمبراطورية لا تغيب عنها الشمس. [1] بجانب تركيزها على القوة العسكرية باعتبارها حجر الزاوية لأمن الولايات المتحدة، وعلى صعيد قضايا السياسة الخارجية، عكست الإستراتيجية القضايا الكبرى التي احتلت مكانة متقدمة في أجندة أوباما الانتخابية خلال عام 2008 وخلال الأشهر الماضية له في البيت الأبيض، كقضية التغير المناخي، واستدامة النمو الاقتصادي العالمي وخروج الاقتصاد العالمي من أزماته المالية وقضية منع انتشار النووي وتأمين المواد النووية المعرضة للخطر.

وترجم ها الاهتمام في تحركات أوباما الخارجية لإيجاد صيغ تعاونية لمواجهة تلك التحديات الكبرى، ويتمحور التغير الجلي في إستراتيجية أوباما للأمن القومي حول مقاربتها قضية الحرب على الإرهاب فلم تتحدث الإستراتيجية عن" الحرب الدولية على الإرهاب" ولا عن " الحرب ضد الراديكالية الإسلامية" ولاعن " الفاشيين الإسلاميين" ولكنها تتحدث عن "الحرب ضد تنظيم القاعدة" والتنظيمات المنضوية تحت لوائه في أماكن نشاطه لاسيما افغانيستان وباكيستان اللتين تعدان الخطوط الأمامية في الحرب على تنظيم القاعدة وتابعيه بجانب تناول الإستراتيجية لمصادر الإرهاب الداخلي الأمريكي ولعلها المرة الأولى تركز فيها إستراتيجية الأمن القومي على الإرهاب داخل الأراضي الأمريكية، وبذلك أضحى مفهوم الإرهاب محدد المعنى والنوع في الإستراتيجية الجديدة للأمن القومي.

كما أحدثت الإستراتيجية تغيرا في مقاربتها لدعم وتعزيز الديمقراطية عالميا، فتختلف الإستراتيجية الجديدة عن إستراتيجية عامي 2002 و 2006 وفي أنها تعمم تعزيز الديمقراطية، باعتبارها قيمة أمريكية عليا، ولكنها في الوقت ذاته ترفض استخدام القوة في فرضها كما تبنت الإدارة السابقة، وترفض فرض أي نظام حكم على الدول، وتتحدث عن التحاور والتواصل مع الأنظمة غير الديمقراطية، وهذا لا يعني التضحية بالديمقراطية من أجل الأمن وديمومة المصالح، فترفض الإستراتيجية فكرة أن ديمومة الأمن والرخاء وتتحقق

[1] جوزيف س.ناي (الإبن)، **مفارقة القوة الأمريكية** ، ترجمة د. محمد توفيق البجيرمي، الرياض، دار العبيكان، 2003، ص ص 41-42.

بالتخلي عن الحقوق العالمية والديمقراطية، لان دعمها هو جوهر القيادة الأمريكية وأحد مصادر قوتها في أرجاء العالم.

وهكذا عكست الإستراتيجية الجديدة مقاربة أوباما للتعاطي مع التهديدات والتحديات العالمية، وهي مقاربة قوامها التفاوض والإقناع كبديل للمواجه والارتكاز بصورة أساسية على القوة الصلبة، القوة العسكرية العقوبات والإكراه لتحقيق المصلحة والأمن القومي لأمريكا.

وتنطلق الإستراتيجية من قناعة أوباما كثيرا ما ردد كان آخرها في كلمته في أكاديمية "ويست بوينت" العسكرية في 22 ماي 2010 والتي تتلخص في أنه ليست هناك قوة مهما بلغ حجمها تستطيع التصدي لكل التحديات العالمية بمفردها وهو ما دفعه خلال الأشهر الستة عشر الماضية لإعادة صياغة المقاربات التعاونية والتشارطية مع حلفاء الولايات المتحدة التقليديين وبناء شركات جديدة مع قوى بازغة.

وفي إعادة تعريف الإستراتيجية الأمنية، اعتبرت الوثيقة القوة الاقتصادية احد أولويات الأمن القومي وأضافت الوثيقة التي صدرت في وقت تكافح فيه أمريكا من أجل التعافي من أسوء ركود مرت به منذ الثلاثينات من القرن العشرين، أنه يوجد في بؤرة جهودنا التزام بإعادة تجديد اقتصادنا الذي يعد أساس القوة الأمريكية.

وتحدد الإستراتيجية أربع مصالح وطنية دائمة، مرتبطة بشكل معقد وهي الأمن، الرخاء، والقيم والنظام الدولي. كما أكدت الوثيقة ضمان حلفاء أقوياء للحفاظ على أمن البلاد. وأضافت "أن أساس الأمن في الولايات المتحدة، وعلى المستويين الإقليمي والعالمي، سيظل متمثلا في علاقات أمريكا مع حلفائنا، وغن التزامنا بتحقيق الأمن لهم ثابت لا يتغير، وهذه العلاقات يجب تشجيعها باستمرار، ليس لمجرد أنها لا غنى عنها بالنسبة للمصالح الأمريكية وأهداف الأمن القومي، وإنما لأهميتها الجوهرية لأمننا الجماعي".

ودعت العقيدة الأمنية الجديدة إلى توسيع مجالات التعاون في جميع أنحاء العالم، مع الحفاظ على الحلفاء الحاليين.وقالت أن هناك علاقات ثنائية معينة، مثل علاقات الولايات المتحدة بالصين والهند وروسيا ستكون من الأهمية بمكان بالنسبة لمكان أوسع في مجالات ذات الاهتمام المتبادل.وإن تأكيد القوى الصاعدة في كل منطقة في العالم نفسها بشكل متزايد يعزز فرص الشراكة للولايات المتحدة.[1]

[1] عبير بسيوني عرفة علي رضوان، مرجع سابق، ص 48.

فإلى جانب التقدم السلمي الملحوظ الذي كان موجودا في أواخر القرن الماضي، كان العالم يصارع أو بتعبير أدق- يفشل في التعامل مع انبثاق قوى رئيسية جديدة- فلن تكن هناك فقط اليابان، القوة الجديدة في آسيا ولكن ألمانيا التي لم يكن لها وجود قبل نهاية القرن 19 كانت تنبثق كقوة مهيمنة في أوروبا.

واليوم فإن نفس النمو الاقتصادي الملموس، الذي يؤدي إلى تقليص الفقر وخلق طبقات وسطى جديدة. يؤدي أيضا إلى خلق قوى اقتصادية جديدة وربما قوى عسكرية أيضا، ويعد ذلك صحيحا أيضا في آسيا بشكل خاص فبروز الصين في حد ذاته يمكن أن يطرح مشكلات كبيرة، بينما يؤدي بروز الصين إلى جانب عدد من القوى الآسيوية الأخرى إلى وجود معادلة بالغة التعقيد.[1]

تصوغ الولايات المتحدة سياسة عالمية متكاملة فيظهر فيها أن أي مكان على هذا الكوكب وكذلك الفضاء الخارجي هو جزء من أمنها القومي.هذا التفكير الإمبراطوري لا يحد منه الآن إلا معرفة أمريكا بوجود فاعلية دول كبرى أخرى لا تخوض معها حربا باردة كما في القرن الماضي، ولكنها تخوض منافسة حقيقية اقتصادية وسياسية وتبني علاقات إستراتيجية وتقدم السلاح لدول أخرى مناهضة لأمريكا لا يتخلى أوباما طبعا على مشروع أمريكا لقيادة العالم، يعطي هذا الدور صفة أخلاقية ويربطه أيضا بالدور الاقتصادي المتقدم. لكن ما يبحث عنه أوباما هو الشراكات مع الدول الأخرى والسعي إلى تقاطع المصالح وهو يبني على تجارب نجحت فيها أمريكا في ربع القرن الماضي مع روسيا والصين. ويمكن تقسيم محاور هذه الوثيقة إلى ثلاثة: الأمن العسكري، الأمن الاقتصادي، الدور السياسي والثقافي الأمريكي.

إلا أن أهم قضاياها هي:

1 - الإرهاب والإسلام:

وتأكد الإستراتيجية أن الولايات المتحدة لن تتخل عن حربها ضد الإرهاب وأنها تحتاج إلى حملة واسعة توظف كل وسيلة للقوة الأمريكية عسكرية كانت أم مدنية وحركية كانت أم دبلوماسية.

فالإستراتيجية تعلن رسميا انتهاء خطاب الحرب الذي استخدمته إدارة "جورج بوش الابن" وخصوصا مفهوم الحرب على الإرهاب وعزل كل من يمارسونها، لكنها ليست حربا عالمية وإنما مع شبكة بعينها، هي

[1] ألكس كالينيكوس، **الإستراتيجية الكبرى للإمبراطورية الكبرى الأمريكية**، مرجع سابق، ص ص28.29.

القاعدة مع فروعها التي تدعم الأعمال الموجهة لمجابهة الولايات المتحدة وحلفائها وشركائها في أفغانيستان وباكيستان وحول العالم، والصومال واليمن والمغرب ودول الساحل الإفريقي.

2 - الإقتصـــــــاد:

من المحاور الهامة للإستراتجية الجديدة مكافحة الأزمات الاقتصادية، التغيرات المناخية والتي يمكن أن تهدد أثارها أمن الولايات المتحدة فقد وضعت الإستراتيجية أربع ركائز للأمن القومي: الأمن، والازدهار، والقيم، والنظام الدولي، وتتعهد توسيع انخراط مع الصين وروسيا والقوى الصاعدة مثل البرازيل وجنوب أفريقا واندونيسيا. كما تشير إلى النقلة الاقتصادية من مجموعة الثماني إلى مجموعة العشرين" المنتدى الأساسي للتعاون الاقتصادي الدولي" وتنوه بوجود المملكة العربية السعودية داخل المجموعة. ولتحقيق الأهداف الأمريكية تقترح الإستراتيجية الجديدة استخدام القوة العسكرية لكن معها الدبلوماسية والحوافز الاقتصادية والمساعدة على التنمية والتعليم، وأشارت الوثيقة إلى عالم يواجه تهديدات متغيرة وتحاول إعادة تعريف ما ستكون عليه السياسة الخارجية الأمريكية في العراق وافغانيستان والأزمة الاقتصادية العالمية ولمعالجة التحديات الاقتصادية أشار الرئيس "براك أوباما" الذي يسعى جاهدا لإنقاذ الاقتصاد الأمريكي من أزمته وخفض العجز المتزايد في الميزانية إلى أهمية التأكيد من جديد على العلاقة بين القوة الاقتصادية الأمريكية والانضباط في الداخل واستعادة مكانة أمريكا في العالم.[1]

وتدعو إستراتيجية الرئيس "براك أوباما" لتوسيع الشراكات السياسية والاقتصادية، لتشمل إضافة لحلفاء الولايات المتحدة الأمريكية التقليديين مجموعة من الدول والقوى الصاعدة كالصين والهند والبرازيل للمشاركة في تحمل الأعباء الدولية. وقد ربطت الإستراتيجية الجديدة التنمية بشكل متنام مع سياسة خارجة معقدة للكثير من الدول. وربما لا يوجد مكان يجسد التساؤلات حول أساليب التنمية اليوم مثل الولايات المتحدة ،فهناك مراجعة داخلية حول التنمية من الجانبين التقني والسياسي في الولايات المتحدة بالإضافة إلى دور التنمية في العمليات العسكرية الأمريكية وخاصة في أفغانستان، ولأجل إنقاذ سياسته قرر الرئيس الأمريكي باراك أوباما تعين رجيف شاه مديرا للوكالة الأمريكية للتنمية إلى قلب عاصفة الجدال حول التنمية ودورها في السياسة الأمريكية.

[1] عبير بسويني عرفة علي رضوان، مرجع سابق، ص52.

3 – منع انتشار النووي:

تدعو الوثيقة إلى نهج حازم خالي من التوهمات في العلاقات مع إعداد الولايات المتحدة مثل إيران وكوريا الشمالية، وهي تدعو هذين البلدين إلى القيام بخيار واضح بين القبول بالعروض الأمريكية للتعاون أو مواجهة عزلة كبيرة بشأن برنامجهما النووي فوفقا للوثيقة على الدولتين أن تتخذا خيارا واضحا مع دعوة كوريا الشمالية إلى التخلص من أسلحتها النووية وطهران إلى الوفاء بالتزاماتها الدولية بشأن برنامجها النووي. وفي حال تجاهلتا واجباتهما الدولية، سنلجأ إلى طريق عديدة لزيادة عزلتهما وحملهما على الامتثال للأعراف الدولية المتعلقة بمنع الانتشار النووي.[1]

4 – الشرق الأوسط:

يعتبر الشرق الأوسط من الموضوعات الحساسة بالنسبة للإدارة الأمريكية بسبب النزاع الفلسطيني-الإسرائيلي خاصة من حيث حجم المعاناة الإنسانية والعلاقات الوثيقة مع إسرائيل ومع دول عربية أخرى. وجددت الوثيقة إستراتيجية الأمن القومي "أوباما" التزام أمريكا بإقامة دولة فلسطينية مستقلة ديمقراطية، تعيش إلى جانب إسرائيل بسلام، وقيام هذه الدولة في مصلحة إسرائيل، التي يهدد الاحتلال هويتها وديمقراطيتها، كما حددت الوثيقة شروط الدعم الأمريكي والبنك الدولي لحكومة فلسطينية وهي الإصلاح من أجل التنمية الاقتصادية، برنامج قضاء مستقل، الديمقراطية وحكم القانون، مواجهة الفساد، رفض الإرهاب بحزم.

لم تتغير سياسة الولايات المتحدة تجاه منطقة الشرق الأوسط حتى وإن تغير التكتيك ولكن يبقى الهدف واحد لإحكام السيطرة على هذه المنطقة لضمان لإحكام السيطرة على مصادر النفط و أمن دولة إسرائيل ورسم خريطة المنطقة، بما يضمن تحقيق تلك الأهداف، والولايات المتحدة لا تخفي ذلك في تصريحاتها الرسمية، خصوصا وأن أحداث الحادي عشر من سبتمبر وتقلد المحافظين الجدد السلطة في تلك الفترة قد أرسى قواعد تكتيكية جديدة اتسمت بعسكرة السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط والتي توصف بالشراسة. تلك المرحلة من الشراسة الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط بات التراجع عنها أمر صعبا حتى بالنسبة للإدارة الأمريكية الجديدة التي لا تستطيع إلا أن تسير قدما في تنفيذها، رغم كل تصريحاتها الناعمة، فالأفعال هي القياس الحقيقي لتوجه السياسة الخارجية ولا يمكن الأخذ بالأقوال فقط.

[1] عبير بسويني عرفة علي رضوان، مرجع سابق، ص54.

5 – آسيـــــا:

تحرص الولايات المتحدة في إستراتيجية "أوباما" على بروز الصين كدولة قوية، مسالمة مزدهرة، والتطور الديمقراطي شرط لحصول ذلك، إلا أنه على الرغم من تخلص الصين من الإرث الشيوعي– اقتصاديا على الأقل– فإن الصينيين لم يحددوا بعد صيغة دولتهم، وستتعاون الولايات المتحدة مع الصين بما يخدم مصالحها، والحرب دائرة على الإرهاب، وستدعم التحديات العابرة للأوطان للانفتاح السياسي في الصين وبناء مؤسسات المجتمع المدني فيه. وعلى الرغم من أن الصين تحتل المرتبة الرابعة من الشركاء التجاريين للولايات المتحدة، إلا أن هناك مواطن خلاف بين الدولتين حول عدد من القضايا مثل التايوان، حقوق الإنسان، التأكد من انتشار الأسلحة النووية، ولقد أثبتت الحرب الأفغانية أن تحالفت الولايات المتحدة في آسيا ليست داعمة لأسس الاستقرار والسلام الإقليميين فحسب، بل مرنة وجاهزة للتعامل مع بروز تحديات جديدة.

وتسعى الولايات المتحدة وقفا لإستراتيجيتها إلى بقاء اليابان تلعب دورا قياديا في آسيا، والعمل مع كوريا الجنوبية كي تبقى متيقظة تجاه الشمال. واستمرار التعاون مع استراليا والمحافظة على القوات الأمريكية في منطقة جنوب شرق آسيا حفاظا على مصالحها ومصالح حلفائها.كما شددت الولايات المتحدة على ضرورة قيام كل من باكستان والهند بحل خلافاتهما،فهما من الدول الحليفة للولايات المتحدة،وقد تعززت العلاقة القوية بين أمريكا واليابان ،بسبب اختيار الأخيرة الانضمام إلى الحرب ضد الإرهاب،والتحرك نحو مجتمع أكثر انفتاحا وشامخا،كما أن الهند تملك إمكانية أن تصبح إحدى اكبر الدول الديمقراطية في القرن الحادي والعشرين ،أما اندونيسيا فقد تمكنت من اتخاذ خطوات نحو ديمقراطية فعالة واحترام حقوق الإنسان ،وقبول مبدأ الأسواق المفتوحة ،والتسامح مع اتجاه الأقليات الإثنية.

وهكذا تطرقت وثيقة الإدارة الأمريكية إلى جهود الصين وأشادت بقيام بكين بدور نشط في الشؤون الدولية ،وغير أنها شددت على ضرورة أن تقوم بذلك بشكل مسؤول، وعبرت واشنطن عن القلق بشأن تنامي القوة العسكرية للصين مشيرة إلى أن الولايات الأمريكية سوف تستعد طبقا لذلك لضمان مصالحها ومصالح حلفائها.

وفي حقيقة الأمر تتبنى إستراتيجية "أوباما" للأمن القومي سياسة متبعة منذ فترة طويلة فهي لا تمثل تغيرا جذريا راديكاليا استراتيجيا في المقاربات والسياسات الخارجية الأمريكية ولا يجدر توقع أي تغير

إستراتيجي جذري راديكالي في استراتيجيات الأمن القومي والتفكير والممارسة الأمريكية طالما أنها في نهاية المطاف تحقق المصلحة الأمريكية.[1] إلا أننا نشهد بعض التشديد في إستراتيجية أوباما.

- يظهر التجديد في الابتعاد عن الأسلوب العسكري الأحادي وقد تمثل ذلك في الحرب الإست باقية.
- التعامل مع العالم كما هو قائم.فالهج الاستراتيجي الجديد يقوم على أساس عوامل متعددة:إعادة بناء الأمة وإدراك أن الأمن القومي بيدا أن الوطن،والتواصل الشامل، وإدراك انه لا توجد دولة واحدة تستطيع مواجهة التحديات العلمية بمفردها والدعوة إلى نظام عالمي.
- إعطاء الأولوية للدبلوماسية متعددة الأطراف والجوانب التنموية والاقتصادية وليس للقوة العسكرية فقط .
- لقد ركزت الإستراتيجية الجديدة على دبلوماسية القوة الناعمة بدلا من دبلوماسية رعاة البقر فأصبح يدرك اليوم محدودية استخدام القوة العسكرية وعدم جدوى عسكرة الوجود الأمريكي من عدة مناطق من العالم. فالإستراتيجية الجديدة تقوم على تعزيز الحفاظ على القيم الأمريكية بما فيها الديمقراطية وبناء التحالفات وتعزيز التنمية والاقتصاد.
- و كذلك لا ننسى خطر انتشار المعلومات والمعارف التي تساعد على تطوير البرامج النووية. وكذلك محاربة وتفكيك تنظيم القاعدة والمنظمات المرتبطة به في اليمن والصومال العراق وباكيستان ودول الساحل الإفريقي، ضمن أجندة الأمن القوني الأمريكي متعدد المحاور.

[1] مرجع سابق، ص ص59.60.

الفصل الثالث:

السياسة الأمنية الأمريكية تجاه الصين

ما بين الإحتواء والمجابهة

الفصل الثالث: السياسة الأمنية الأمريكية تجاه الصين بين الاحتواء والمجابهـــة

خلال سنوات التسعينات من القرن العشرين انخرطت إدارة "كلينتون" الأمريكية في نقاشات واسعة حول معنى الارتباط مع الصين والمكاسب المتوقعة من ذلك، وهو النقاش الذي برز للسطح مع مجيء إدارة "بوش الابن"، ويمكن أن نرى أهداف الإدارة الأمريكية من تعاطيها مع الصين في خطاب ألقاه كاتب الدولة الأمريكية للشؤون الخارجية "كولن باول" أمام مجلس الشيوخ الأمريكي وفي 17 جانفي 2001 أصدر قائلا: "سوف نعامل الصين بقدر ما تستحق، الصين ليست بالشريك الإستراتيجي وليست أيضا خصما عنيدا، الصين هي منافس خصم إقليمي محتمل، لكنها أيضا شريك تجاري يرغب في التعاون في الحقول التي تنطوي على مصالح مشتركة... الصين كل هذه الأشياء لكنها مع ذلك ليست عدوا، والتحدي الذي يواجهنا هو أن نبقيها هي كذلك، ومن خلال تلقينهم سيادة القانون وعبر تعريفهم بالقوى الهائلة لنظام المؤسسات الحرة التي تنطوي عليها الديمقراطية فسوف يرون أن ذلك هو الإطار الأمثل للتحرك".[1]

إن أنه لا توجد إستراتيجية على المدى الطويل تتبعها الولايات المتحدة تجاه الصين وإنما تتبع تكتيكات تفرضها الظروف، ويبقى الهدف الإستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية هو تقسيم واحتواء الصين.
فالعلاقات الأمريكية–الصينية لا تسير على وتيرة واحدة ولكنها متأرجحة بين التعاون تارة والصراع تارة أخرى ، وأبرز محددات العلاقات الصينية–الأمريكية.

- المحدد الأول: حاجة كلا الطرفين إلى الطرف الآخر، وإن اختلف معه وربما يفسر هذا الأمر مستوى التعاون بعد كل خلاف تشهده علاقات البلدين.
- يمثل المحدد الثاني في سيطرة المنظور أو الفكر الواقعي في إدارة كل طرف لعلاقاته مع الطرف الآخر وذلك من خلال التركيز على اعتبارات الرشادة في إدارة العلاقات الدولية دون الرغبة في تقديم أي تنازلات، وتحقيق المصالح الأمريكية على علاقة الشراكة مع قوة كبرى صاعدة، وعلى منع اليابان وبلدان آسيا المجاورة من التعاون المفتوح مع بكين، وعلى إبقاء التطور والنفوذ الأمريكي–الصيني تحت المراقبة الأمريكية الدائمة.

(1) Dick.knato.emma chamlet-Avery, **The Rise of chaina and Its Effect ontaiwan japan ,and south Karea**, op,cit,p32.

- أما المحدد الثالث، فيتمثل في تأثير العوامل الداخلية على العلاقات الصينية–الأمريكية، إذ يبرز دور الإعلام والكونغرس الأمريكي في الضغط على الإدارات الأمريكية لإتباع سياسة متشددة تجاه الصين ومن ذلك دور الكونغرس في التأثير على القيادات الأمريكية فيما يتعلق بقضايا حقوق الإنسان في الصين.[1]

ولهذا سوف نركز في هذا الفصل حول معرفة العلاقة بين الولايات المتحدة والصين من جانبها التعاوني والتنافسي وذلك من خلال الوقوف عند السياسة التي تنتهجها الولايات المتحدة اتجاه الصين على اعتبار أنها سياسة احتواء أم مجابهة.

[1] عبير بسيوني عرفة علي رضوان، مرجع سابق، ص ص 131-133.

المبحث الأول: العلاقات الأمريكية الصينية في جانبها التعاوني

دفعت التحولات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة إلى ظهور نظريات جديدة في العلاقات الدولية، وذلك بإدراك حقيقة وهي أن الضرورة تقتضي أن يكون هناك دفع إلى تطوير سياسات الدول نحو التوصل إلى الاتفاقيات وإدراك حاجة التعاون في حد ذاته، والتفاهم حول قضايا الأمن والبيئة للوصل إلى تحقيق السلام والاستقرار في النظام الدولي.[1]

لقد لقي هذا الطرح اهتماما كبيرا في الدوائر السياسة الأمريكية حيث تم إعادة صياغة الإستراتيجية في إطار إعطاء دفع لعلاقات التعاون الأمريكية–الصينية، وذلك ما وجد قبولا عن الصينيين تعزز ذلك التحسن في العلاقات بعد زيارة "ريتشارد نيكسون" للصين وعقد اتفاقية "شنقهاي" عام 1972 والتي تنص على المبادئ التالية:

- **المبدأ الأول** : أن الطرفين يعترفان بوجود خلافات أساسية بينهما في مجالات السياسة والأنظمة الاجتماعية.
- **المبدأ الثاني**: نص على أن الجانبين سيعملان على دمج الصين في المؤسسات الإقليمية والدولية.
- **المبدأ الثالث**: يسعى الطرفان إلى توفير الظروف المؤدية للتعاون لحل المشاكل والقضايا الساخنة في قارة آسيا "كوريا الجنوبية، تايوان".[2]
- كان ذلك بمثابة دفع قوى نحو الاتجاه السلمي للعلاقة بين البلدان خاصة وأن هذه العلاقات قد شهدت في فترة ما قبل توقيع هذه الاتفاقية عام 1972 نوعا من الفتور والتذبذب، تحسنت بعدها عقب زيارة الرئيس الصيني "جيانج زيمن" للولايات المتحدة في أكتوبر 1917، والزيارة المقبلة التي قام بها الرئيس الأمريكي بيل كلينتون للصين في جويلية 1998 أذابت الجليد في العلاقات الصيني– الأمريكية بانخفاضها بعد الحرب الباردة في 1995 و1996، وازدادت ارتباطا في العهدة الأخيرة لتولي "جورج بوش الابن" رئاسة الولايات المتحدة، وتولي هو جينتاو رئاسة الصين الشعبية وفي هذا الصدد تثور بعض الأسئلة، نوجزها في سؤالين جوهريين:

---

[1] ريمون حداد، **العلاقات الدولية في نظرية العلاقات الدولية**، بيروت، دار الحقيقة، 2000، ص ص 205-206.
[2] نفس المرجع، ص 149.

- **السؤال الأول:** ماهية الأسباب والأهداف التي جعلت كلا من الصين الشعبية والولايات المتحدة تتجه نحو بناء علاقات قوية ودية على الرغم من الاختلافات المبدئية والإستراتيجية؟
- **السؤال الثاني:** ما هي مظاهر التعاون بين البلدين؟

المطلب الأول: أسباب التوجه الصيني الأمريكي نحو التعاون.

كثيرا ما يثار جدال واسع النطاق بين الباحثين وصناع القرار حول إمكانية خلق مجالات تعاونية بين الوحدات السياسية في ظل المصالح المتناقضة فيما بينها، تماما كما هو الحال بالنسبة لنظرية الواقعية الجريدة التي تقر بفوضوية النظام الدولي، وبالتالي عدم وجود إطار للتعاون بين مختلف الوحدات السياسية.

لكن جاءت أطروحات جديدة فندت هذا الطرح، حيث ظهرت مع نهاية السبعينات وبداية الثمانينات من القرن العشرين نظرية جديدة تسمى المدرسة اللبرالية المؤسساتية الجديدة New Liberal intitutional school. وتدعمت مع نهاية الحرب الباردة بحيث اعتمدت عليها الولايات المتحدة بعد ظهورها على الساحة الدولية كقوة وحيدة وترى هذه المدرسة أن هناك إمكانية التطوير وتقوية أنماط التعاون الدولي في ظل تحقيق الأمن والمصالح أو المنافع المتبادلة بين الدول،وهذا يمكن أن يحصل بالرغم من أن الفوضى والصراع –كما تقول اللبرالية الجديدة – يسيطران على النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة، فهي تقر بإمكانية وضع وبناء تعاون مستمر بين مختلف الفاعلين في العلاقات الدولية على الرغم من الصراع الشديد بين الدول بسبب المصالح واستعمال الدول للعنف بطرق عديدة وذلك ما جسدته دوافع النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة.[1] إذ يعتبر التراجع الأمريكي خاصة على المستوى الاقتصادي والعسكري أهم سبب دفع الولايات المتحدة إلى تكثيف علاقتهما مع مختلف الدول سواء في منطقة أوراسيا أو الشرق الأوسط، وهذا ما أدى إلى إعادة صياغة إستراتيجية جديدة نحو الصين، تحاول الولايات المتحدة للتخفيف من عجزها المتواصل في ميزانها التجاري،وذلك من خلال ربط الاقتصاد الصيني بالاقتصاد الأمريكي خاصة بعد انضمام الصين لمنظمة التجارة العالمية التي تسيطر عليها الولايات المتحدة الأمريكية. [2] إلى جانب توثيق التعاون العسكري من أجل تحقيق التوازن في قارة آسيا وضمان عدم الهيمنة الإقليمية هذا التراجع الذي تناوله الكاتب بول كندي في مؤلفه "نشوء وسقوط القوى العظمى" حيث يقول: " أن الولايات على الرغم من أنها تتربع على مترلة سامية في

[1] محمد بوعشة، **التكامل والتنازع في العلاقات الدولية الراهنة، دراسة في المفاهيم والنظريات** ، بنغازي، دار الجيل، 1999، ص 170.
[2] محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص 100-101.

المجالين الاقتصادي، والعسكري إلا أنها ليست بمناجاة من الاختيارين الشاقين الذين يتحديان "أمداد العمر" فكل قوة كبرى تتبوأ الرقم واحد" في الشؤون العالمية ...لن تصون قواعدها من التآكل النسبي... وعلى صناع القرار بواشنطن أن يواجهوا حقيقة أن مجموع المصالح والالتزامات الدولية للولايات المتحدة أصبحت اليوم أكبر بكثير مما بوسع البلد الدفاع عنها جميعا في وقت واحد". [1] وهو فعلا ما تعاني منه الولايات المتحدة، ففي وقت إدارة أوباما خاصة في إطار سياسة التدخلات التي تشنها إدارة الرئيس الأمريكي "بوش الابن"، إلى جانب بروز أقطاب دولية جديدة في مقدمتها الصين، يمكن التأكد على كون الولايات المتحدة تشهد تراجعا في مؤشرات القوة على المستوى الاقتصادي والعسكري من خلال ما يلي:

➢ أولا: على المستوى الاقتصادي

إن الولايات المتحدة الأمريكية تشهد اضطرابا داخليا، وعدم استقرار نتيجة تراجع حجم اقتصادها، لأنه وحسب "هارولد جيتنكو" haruold jitizko وحسب نموذجه "المحاكاة الدولية" simulation international أن مؤشر الرضا الشعبي يتناقص كلما تناقصت القدرة الاستهلاكية الشعبية، وهذا ما سيؤثر على الاستقرار الداخلي، أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية تعاني من تراجع في مستويات نمو الداخل الإجمالي القومي وصل معدل النمو سنة 1991 إلى 0,5% وهو معدل منخفض إذا ما قورن بمعدلات النمو في اليابان والصين وفي ألمانيا من نفس الفترة. [2] كما تشهد الولايات المتحدة الأمريكية تراجعا في إمكانيات القطاعات الإنتاجية الرئيسية ومكانتها على المستوى الإنتاج العالمي، حيث سجل تراجع الولايات المتحدة الأمريكية في ميادين إنتاجية كثيرة، بعد أن كانت تحتل الصدارة في كل منها، حيث تراجعت المكانة الأمريكية إلى الرتبة الثانية في ميدان الالكترونيات الدقيقة والمرتبة الثالثة في ميدان الإنسان الآلي ومعدات الاتصال البعيدة، والمرتبة الخامسة في ميدان المواد البيولوجية.[3]

إن الولايات المتحدة تعاني منذ التسعينات من القرن العشرين تراجعا وعجزا في الميزانية بلغت 159 مليار دولار عام 2002، وهناك توقعات بارتفاع نسبة العجز في السنوات القادمة، وبذلك فهي لأول مرة تواجه تهديدا اقتصاديا في إطار تدهور أدائها في هذا المجال، وهذا بالمقارنة مع الأداء الأوروبي والياباني والصيني، حتى وإن كانت تتمتع بتفوق كبير في بعض عناصر القوة العسكرية (التفوق التكنولوجي والقدرة على نشر القوات

---

[1] بول كندي، **نشوء وسقوط القوى العظمى**، عمان، الأهلية للنشر والتوزيع، 1994، ص ص782-783.
[2] وليد عبد الحي، **"المكانة المستقبلية للولايات المتحدة في سلم القوى الدولي"، السياسة الدولية**، العدد 38، جويلية 1996، ص 10.
[3] نفس المرجع، ص 10.

والأيديولوجية) جاذبية الأفكار الاقتصادية والسياسية والدبلوماسية، علاقات الصداقة مع عدد من الوحدات الدولية، والثقافة (انتشار الرموز الاستهلاكية للثقافة الأمريكية).[1]

إن المتمعن في هذه المعطيات على المستوى الإنتاجي يدل على أن القدرة التنافسية للولايات المتحدة الأمريكية قد تراجعت وأن النموذج الأمريكي بدأ يفقد قدرة الجذب الكبيرة التي تميز بها خلال الستينات والسبعينات من القرن العشرين.

➢ ثانيـــا: على المستوى العسكري

تمثل القوة العسكرية الأمريكية أبرز عناصر القوة الأمريكية على المستوى الدولي حيث يبلغ الإنفاق الدفاعي حوالي مليار دولار سنويا ، بالإضافة إلى وجود قوة ردع وهجوم كبيرة، غير أن ثمة مشكلات تواجه هذه القوة وتؤثر بالتالي على نمط السلوك الأمريكي عل مستوى المجتمع الدولي. [2] فإن الولايات المتحدة الأمريكية تعاني من أعباء مادية كبيرة نتيجة تدخلها في إدارة النظام الدولي، حيث أدى تدخلها في مناطق مختلفة من العالم ونشر عدد كبير من جنودها، إلى أعباء مادية واجتماعية واقتصادية انعكست على الداخل الأمريكي، حيث بدأ الرأي العام الأمريكي يطالب بالحد من التدخلات خارج القارة الأمريكية، نظرا لما لذلك من آثار على الأوضاع الداخلية. [3] إضافة إلى ذلك، أدى التدخل العسكري الأمريكي في العالم إلى ارتفاع نسبة العداء للولايات المتحدة بعد تبنيها لإستراتيجية الحروب الوقائية التي جسدتها في حربها على العراق، وتحاول تجسيدها من خلال فرض العقوبات الاقتصادية على إيران وكذلك تدخلها في النزاعات في إفريقيا. [4] و بالتالي فإن المستفيد الأكبر من التراجع الأمريكي ستكون الصين ذات المقومات الاقتصادية والعسكرية والحضارية كذلك، وهذا ما استدعى القيادات في الولايات المتحدة إلى إعادة تقييم إستراتيجيتها والعمل على توثيق علاقتها مع الصين.

---

[1] علي الحاج، **سياسات دول الإتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة** ، بيروت، مركز الدراسات، الوحدة العربية، فيفري 2005، ص 70.

[2] وليد عبد الحي، **تحول المسلمات في العلاقات الدولية**، الجزائر، مؤسسة الشروق، 1994، ص 162.

[3] علي الحاج، مرجع سابق، ص ص 53-54.

[4] أبو السعود ابراهيم، "الدفاع الوقائي"، **مجلة الدراسات العلمية**، العدد 106، 2002،ص 172.

إن بروز الصين باعتبارها أهم تطور جيواستراتيجي في الساحة الغربية للولايات المتحدة، هو تطور تحتاج إلى إستراتيجية الدفاع الوقائي، لذلك فإن احتواء الصين لم يعد الخيار السليم، ذلك أن هذا الخيار سينتج ذلك النوع من المناوئ من الصين وهذا ما تتجنبه الولايات المتحدة.[1]

وبدلا من ذلك فإن الولايات المتحدة تحمل على اغتنام فرصة التعاون في الفترة الحالية من تحسن في العلاقات، وبالتالي وضع سياسات والقيام بإجراءات معينة، تستخدم من خلالها مركزها القوي، وتأثيرها الملموس لبناء أساس متين للعلاقات الأمريكية–الصينية وتشكيل هذه العلاقة بما يحقق المصلحة الأمريكية.[2] وذلك ما تبنته جميع الإدارات التي توالت على السلطة في الولايات المتحدة، حيث تمثلت المهمة المضنية في وضع سياسة تحبط سعي الصين لتحقيق أهداف واتخاذ إجراءات معينة تكون في غير مصلحة الولايات المتحدة، وفي نفس الوقت تشجع السلوكات التي تتسق معها حيث أنها دعمت بعض الاتجاهات التي تعمل في الصين لأنها تتطابق ومصالحها، خاصة بعد تجدد الإصلاح الاقتصادي، التجاري الذي قام بن دنج مسياو بنج في 1992 حيث اعتبر الجميع أن قبول حكومة الصين للمشروع الخاص وروح تنظيم المشروعات وتشجيع الاستثمار الأجنبي وتطوير القانون التجاري وزيادة حرية المواطنين في التحرك تؤدي في النهاية إلى مجتمع أكثر تعددية ونظام حكم متعاون على الصعيد الدولي.[3]

كما جاءت إدارة "كلينتون" بمفهوم توسيع العلاقات مع الصين وكان هدفها الحقيقي هو بناء جدول أعمال إستراتيجي يتضمن تقديم الحوافز الإيجابية كوسيلة للتعبير عن السلوك الطيب وربط هذه الحوافز بمجالات سلوك الصين، وهذا ما عكسه خطاب مستشار الأمن القومي "أنطوني ليك" وما عبرت عنه النائبة في الكونغرس الأمريكي "نانسي بلوسي" وهي أكبر منتقدي الصين، حيث وافقت على إقامة علاقات مع الصين تكون مشروطة قائلة: "ليس هناك مشكلة طالما أننا سنواصل ممارسة الضغط على الصين كلما اقتضى الأمر ذلك".

غير أن توثيق الارتباط مع الصين سيجعل الصين تتجه نحو الانفتاح السياسي، وبالتالي تتبنى القيم الغربية اللبرالية، عن طريق تحقيق دخول الديمقراطية إلى مراكز القيادة الصينية، وبذلك تحييد الصين عن القيم

---

[1] اشتون ب، كارتر، وليام بيري، مرجع سابق، ص 101.
[2] نفس المرجع، ص ص 101-103.
[3] ريتشارد هامن و ميجان اوسوليفان، **العسل والخل، الحوافز والعقوبات والسياسة الخارجية** ، مركز الأهرام للترجمة، القاهرة، 2002، ص 74.

الاشتراكية التي لا تزال تتمسك بها [1] إن الصين في علاقتها مع الولايات المتحدة تدرك جيدا تبيعات هذه العلاقة والأهداف الحقيقية لسعي الولايات المتحدة لتوطيد هذه العلاقة فكلما ازدادت محاولة الولايات المتحدة لتوطيد هذه وحث الصينيين وإرغامهم ليلعبوا وفق القواعد الأمريكية وإقناعهم بمشروعية هذه السياسات، يزداد اقتناع الصين بعكس ذلك.[2]

وفي الوقت الحاضر ترى الصين بضرورة الاتجاه نحو الارتباط والتعاون مع الولايات المتحدة وذلك من أجل تحقيق مصالحها وهي الأخرى:

- حيث تحقق المصالح الصينية بتواجد الولايات المتحدة العسكرية في آسيا لأنه يعزز الاستقرار ويمثل ضمانا لجيران الصين في المنطقة بأن يزور الصين يمكن أن يستمر دون أن يمثل تهديدا لهم، كما أن وجود الولايات المتحدة سيحد من الحافز لدى القوى الإقليمية لإعادة التسلح في مواجهتها (اليابان خاصة).
- كما أن الولايات المتحدة تمثل سوق للمنتجات الصينية، حيث أن المستهلك الأمريكي ذي الشهية المفتوحة للمنتجات الصينية.

وما يمكن أن نستخلصه أن مما لا شك فيه أن كلا من الولايات المتحدة والصين الشعبية يدركان حقيقة الأهداف والأسباب الواقعية لتوسيع هذه العلاقة التعاونية، وذلك لأهمية كل بلد بالنسبة للإستراتيجية ومصالح البلد الآخر، ومنع ذلك تظل هناك اهتمامات واسعة ومشتركة بين الطرفين الأمريكي والصيني حتى يعملان سويا كتنمية الاقتصاد، وقضايا الأمن والاستقرار ووقف سباق التسلح، البيئة ومحاربة المخدرات والإرهاب...إلخ.

المطلب الثاني: التعاون الأمريكي–الصيني في المجال الاقتصادي

يرى العديد من الدارسين للشؤون الدولية أن الجانب الاقتصادي هو الأكثر انسجاما وتوافق في السير بمجرى العلاقات بين الدول بصفة عامة، لذلك ليس من مصلحة أمريكا معاملة الصين كعدو (فإذا عاملت الصين كعدو وتصبح عدو)، ويفضل أنصار هذا الاتجاه ضمها داخل النظام الدولي عبر أساليب ترغيبية مثل الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، الاستثمار داخل الصين، الاعتراف بالدور الإقليمي الصيني في منطقة آسيا،

[1] رتشارد هاس وآخرون، مرجع سابق، ص 22.
[2] اشتون ب كارتر، وليام ج. بيري، مرجع سابق، ص ص 92-93.

وهكذا تتمكن الولايات المتحدة من منع الصين من تهديد المصالح الأمريكية. [1] فقد حرصت التبعية والولايات المتحدة على استمرار توثيق علاقتهما الاقتصادية حتى في أشد الفترات تأزما بين الطرفين، وهناك طرح يربط بين زيادة التبادل التجاري وتخفيف الصراعات، ويعني ذلك أن إقامة علاقات تجارية وثيقة بين الدول يؤدي إلى تعزيز التعاون بينهما وينهي بذلك الخلافات التي قد تتهددها العلاقات بين البلدين، فإذا أردنا إسقاط هذا الطرح على العلاقات الأمريكية–الصينية نجد أن من الصعب الجزم بالنتائج المحققة ولكن له جانب نسبي من الصحة، ذلك أن التعاون الاقتصادي بين الولايات المتحدة والصين، أصبح يبعد الطرفين عن إثارة العديد من القضايا وإنما أصبحت العلاقات في الفترة الأخيرة نحو ترسيخ التعاون وتوطيد العلاقات في مختلف المجالات. [2]

أثبت الاقتصاد الصيني حيويته، حيث أصبحت الصين تضطلع بدور مهم في تشكيل النظام الاقتصادي الدولي، من خلال الدبلوماسية الصينية النشطة على الساحتين الإقليمية والدولية، حيث حرصت الصين على إعادة تكيف علاقاتها مع القوى الكبرى، فقامت بتقوية علاقتها مع الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا واللجوء إلى الحوار وتسوية العديد من القضايا التجارية بين البلدين. [3] فقد دخلت العلاقات الاقتصادية والتجارية الصينية –الأمريكية فترة متبادلة المنفعة من التنمية السريعة، وأصبحت أكثر تميزا منذ أن انفتحت الصين على العالم الخارجي، وتم تحقيق قفزة ملحوظة عندما أنظمت الصين إلى منظمة التجارة العالمية، تظهر الإحصاءات أن حجم التجارة بين البلدين زاد بمعدل نمو تصل نسبته في المتوسط إلى 27.4% سنويا من عام 2001 إلى عام 2005، وحققت الصادرات الأمريكية إلى الصين بمعدل نمو على أساس سنوي تصل نسبته في المتوسط إلى 521.5 سنويا خلال نفس الفترة. [4]

وفي عام 2005 وصل حجم التجارة بين البلدين إلى 211.63 مليار دولار أمريكي وهو أكثر بمقدار 86 مرة من الرقم في عام 1979، كما شهدت الصادرات الأمريكية في عام 2005 معدل نمو أكبر مقارنة بعام 2001، بلغت نسبة 11.8% وهو ما يعادل 4.9 مرة توسع الصادرات الأمريكية في سائر أنحاء العالم وأصبحت الصين في الوقت الحالي ثالث أكبر شريك تجاري للولايات المتحدة التي تعد في المقابل ثاني أكبر شريك للصين، وفي الوقت نفسه تعتبر الولايات المتحدة من أكبر المستثمرين الأجانب في الدولة الآسيوية،

---

[1] عبير بسيوني عرفة علي رضوان، مرجع سابق، ص 132.

[2] زكي العايدي وآخرون، **المعنى والقوة في النظام العالمي الجديد**، القاهرة، القصر العيني، 1994، ص ص 25-30.

[3] دون ذكر الكاتب، " أمريكا والصين : التعاون والصراع والإستراتيجية، قراءات إستراتيجية "، على الموقع الإلكتروني: (http://www.ahram.orah.eg) (01/01//2001).

[4] دون ذكر الكاتب، "العلاقات الاقتصادية متبادلة المنفعة وتحقق كسب مزدوج"، على الرابط الإلكتروني: (www.xinhua.net.com)

وصل عدد المشروعات الاستثمارية الأمريكية في الصين إلى ما يقارب من خمسين ألف حتى نهاية عام 2005، حيث تجاوزت الاستثمارات 50 مليار دولار أمريكي، وعليه فالمنافع الاقتصادية التي جلبتها الصين للولايات المتحدة الأمريكية لا جدال فيها، بحسب ما ذكره كتاب "الصين الحساب الختامي" الذي نشره بيتا الخبرة الأمريكان مركز الأبحاث للشؤون الإستراتيجية والدولية والمعهد الدولي للأبحاث الاقتصادية.[1]

وشهدت اللقاءات والاتصالات رفيعة المستوى بين البلدين تطورا. لم يسبق له مثيل في تاريخ العلاقات الثنائية، وعقب الزيارة التي قام بها الرئيس الأمريكي جورج بوش في 20 نوفمبر 2005، عبر فيها عن أهمية العلاقات بين البلدين، ووصف الصين بأنها شريك تجاري هام للولايات المتحدة وأكد على أن التعاون الاقتصادي بينهما، قائلا " أن الدولتان ستواصلان جهودهما، المشتركة في مجالي دخول الأسواق وحماية حقوق الملكية الفكرية وستواصل الولايات المتحدة التعاون مع الصين لتحقيق الالتزام الذي قطعته الصين على نفسها في جويلية لإقامة نظام عملة مرن يقوم على اقتصاد السوق.[2]

وتعد فترة الرئيس "كلنتون" من أكثر الفترات دفئا في العلاقات الأمريكية – الصينية، إذ حرص كلنتون على بث روح جديدة من خلال عقد عدة تفاهمات واتفاقيات مع الصين، مثل اتفاقية الأولوية في التجارة وتبني مفهوم الشراكة الإستراتيجية، و لم تخرج السياسة الأمريكية تجاه الصين عن هذا المنوال في عهد بوش الابن، حيث التقى بوش في أكثر من مرة بنظيره الصيني، فضلا عن زيارات متبادلة لمسؤولين صينيين و أمريكان، وهو ما دفع البعض إلى القول أن العلاقات بين الطرفين تتمتع بفرص تحقيق مزيد من النمو، وكان لأحداث 11 سبتمبر تأثير كبير في حرص الإدارة الأمريكية في عدم إثارة الصين، لذا فإن الولايات المتحدة دعمت بشدة دخول الصين إلى منظمة التجارة العالمية كما وضعت انفصالي تركمستان الترقية والتي تطالب بمنح الإقليم حق تقري المصير في لائحة المنظمات الإرهابية، وتجاهلت الولايات المتحدة كل الاختلافات في سبيل استمرار التعاون، وسعت الولايات المتحدة إقامة علاقات بناءة مع الصين في المجالات التي تشترك فيها مصالحها مثل مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية وشبه الجزيرة الكورية ومخاطر الصحة والبيئة ومؤكدا على أهمية العلاقات التجارية بين البلدين فالصين تعتبر الشريك الرابع للولايات المتحدة حيث بلغ حجم التجارة بين البلدين نحو مائة مليار دولار أمريكي.[3]

---

[1] دون ذكر الكاتب، "العلاقات الاقتصادية الأمريكية"، مرجع سابق.
[2] تعليق بوش، "العلاقات الأمريكية الصينية هامة"، على الرابط الإلكتروني: (http://www.arabi.people-daiy.com).
[3] عبير بسيوني عرفة علي رضوان، مرجع سابق، ص 135.

وفضلا عن هذا وذاك، أفلحت الصين في إقناع المؤسسات الدولية وعبر تعاملات متصلة في مجالات عدة، اقتصادية، أمنية، وبيئية، بأنها عضو دولي مسؤول لا يخشى منه وإنما يرجى التعاون معه إن الانضمام كعضو عامل في المؤسسات الاقتصادية الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، بعد طرق أبوابها لفترة طويلة. [1] فالنمو الاقتصادي الصيني قد فتح سوقا ضخمة لرأس المال الدولي، حيث اجتذبت الصين ما يزيد على 780 مليار دولار من صافي الاستثمارات الأجنبية على مدى الثلاثين عاما الماضية وذلك بجانب ما حققته الاستثمارات الأجنبية المباشرة للشركات الصينية من نمو جوهري، حيث تشير الأرقام إلى أن الولايات المتحدة من أكثر الدول استفادة من الصعود الاقتصادي للصين حيث ارتفعت الصادرات الأمريكية للصين نسبة 140% منذ انضمام الصين لمنظمة التجارة العالمية عام 2001، وأصبحت الصين ثالث أكبر سوق تجارية للصادرات الأمريكية، وأصبحت الولايات المتحدة ثاني أكبر شريك تجاري للصين، فالاقتصاد الأمريكي أصبح مرتبط بحبل سري مع البنك المركزي الصيني، الذي يضخ أكثر من مليار دولار كل صباح في الاقتصاد الأمريكي، من خلال مشتريات الصين لأذون الخزانة الأمريكية التي تصدرها الولايات المتحدة لتمويل العجز المتفاقم في الميزانية العامة، وبدون هذا الدور من قبل البنك المركزي الصيني سترتفع أسعار الفائدة بنسب عالية في الولايات المتحدة وهو عكس ما تقوم به حاليا من تخفيض سعر الفائدة للتغلب على أزمة الرهن العقاري المتفاقمة منذ منتصف عام 2007، وبجانب استفادة القوى الكبرى من الصعود الاقتصادي للصين ووجود مصالح اقتصادية مشتركة، فإن هناك العديد من العوامل التي تجعل احتمالات تصعيد الخلافات التجارية مع الصين لدرجة تصل للصدام أو الحروب التجارية، احتمالات ضعيفة، ومن أهم هذه العوامل، تجاوز العلاقات الصينية –الأمريكية للحدود الوطنية لتتخذ بعدا دوليا، حيث أصبحت هناك مصالح مشتركة واسعة للطرفين في قضايا دولية مثل إصلاح الأمم المتحدة، ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل، ومحاربة الإرهاب والوقاية من الكوارث الطبيعية، والسيطرة على النزاعات الإقليمية في المناطق الساخنة في النظام الدولي، وكونها عضو في أكثر من مائة منظمة حكومية دولية، وطرف فيما يزيد على 2000 معاهدة دولية، ومشاركتها بنشاط في الشؤون الدولية والإقليمية.[2]

---

[1] حنان قنديل، "الصين نموذج جديد للقوة الصاعدة"، **مجلة السياسة الدولية**، المجلد 43، العدد 172، جانفي 2008، ص 84.

[2] مفاوري شلبي علي، "الصين والتجارة الدولية...من التنافس إلى الاعتماد المتبادل "، **مجلة السياسة الدولية** ، مجلة 43، العدد 172، جانفي 2008، ص 90.

أما بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، ومنذ الانفتاح على الصين الذي باشرته إدارة "نكسون" عام 1971، وخصوصا في العقد الماضي، انتهجت إستراتيجية ذات مسارين تجاه هذا البلد، التعامل مع الصين من جهة، وتقوية روابط التحالف في شرق آسيا للوقاية من بروز الصين كقوة تصحيحية، فالعنصر المهم في هذه الإستراتيجية والأكثر إثارة للجدل هو بالتأكيد فكرة التعاطي مع الصين، أي الإستراتيجية التي تهدف الولايات المتحدة وحلفائها من خلالها تأسيس روابط تجارية ومالية قوية مع الصين، يمكن من خلالها استمالة هذه الدولة إلى تسويات اقتصادية سياسية، ومؤسساتية على الصعيدين الإقليمي والدولي.[1]

وبالرغم من انتقاد بوش الابن في سنة 2000 سياسة إدارة "كلنتون" لأنها أقامت "شراكة إستراتيجية" مع الصين، ومنذ سنة 2006 صار الحوار الإستراتيجي الاقتصادي الإطار الذي تناقش فيه الصين الولايات المتحدة الموضوعات المتعلقة بالعلاقات الاقتصادية الثنائية، ويمكن القول إن مستقبل العلاقات بين البلدين يعد محكوما فقط بالمصالح التجارية والاقتصادية بين البلدين أو بالإستراتيجية العسكرية والأمنية لهما، ففي كل الأحوال يستطيع الطرفان تحقيق قدر ما من التوازن في مجمل هذه العلاقات في العقود الثلاثة المقبلة رغم الافتقار إلى الثقة المتبادلة على الصعيد السياسي بعد أن تمكنا من إحداث تطوير إيجابي نسبي في علاقتهما معا وهو ظهر في زيارة الرئيس الصيني للولايات المتحدة مؤخرا فقد تحولت العلاقات الصينية الأمريكية خلال الثلاثين سنة المنصرمة لتصبح العلاقات الثنائية الأكثر أهمية في العالم، وهو الأمر الذي انعكس في لقاء "هوجين تاو" – "أوباما" في لندن في أبريل 2009، وتعريفهما للعلاقات بأنها نشيطة وإيجابية وشاملة، وعزمها تطوير أوسع وأشمل لآلية الحوار الاقتصادي- الإستراتيجي بتحول التعاون بين الولايات المتحدة من الموضوعات الثنائية إلى الموضوعات المتعددة الجوانب مما يرتقي بالتعاون بين البلدين إلى مستوى أعلى، ويرفعه إلى مستوى حكومي شامل، كان هناك أكثر من 60 آلية تشاور بين الصين والولايات المتحدة قبل ذلك فخلال الفترة من أغسطس 2005 إلى ديسمبر 2008 أقامت الصين والولايات المتحدة 6 حوارات إستراتيجية و5 حوارات اقتصادية وإنفاذا لهذا الاتفاق افتتح الرئيس "أوباما" للجولة الأولى من الحوار والتي عقدت بواشنطن (29-30 يوليو 2009) ثم عقد في بكين على مدى يومين (24-25 مايو 2010) الجولة الثانية من الحوار الإستراتيجي والاقتصادي الصيني –الأمريكي والذي افتتحه الرئيس الصيني "هوجين تاو" وبالرغم من عدم خروج هذا الاجتماع بنتائج محددة بشأن الموضوعات المطروحة على جدول الأعمال، إلا أن كلا الجانبين اتخذ منحى

[1] Dick kboto ,emma chamlet.avery **, The rise of china and its effect on Taiwan, Japan, and south Kouria**,op.cit,p 32.

تصالحي سواء أثناء المشاورات أو التصريحات الصحفية التي تلت المشاورات وهو ما يشير إلى أنه بالرغم من تباعد المواقف إلا أن هناك رغبة في مواصلة وفي تكثيف التشاور لاستعادة مستوى العلاقات إلى ما كانت عليه قبل التوتر الذي شهدته الفترة الأخيرة.[1]

ومن بين بنود الاتفاقية ما يلي:

- ❖ العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين في ضوء سعي الولايات المتحدة للوصول إلى ميزان تجاري أكثر توازنا مع الصين وملئه بسعر صرف اليوان والذي مازال ما هو عليه من أكثر من عامين 2008 وقد كانت أهم النتائج الإيجابية لهذه الجولة من الحوار هو الوعد الصيني بإجراءات إصلاحات إضافية لإجراءات التي تعتمدها الحكومة الصينية للسيطرة على سعر صرف عملتها إلا أن الرئيس الصيني لم يعط موعدا لذلك.
- ❖ موضوعات الاقتصاد العالمي: مثل تأكيد إقامة شراكة اقتصادية متبادلة المنفعة والنمو، وبحث الجانبان قضايا تدعيم وانتعاش الاقتصاد العالمي وتقييم التطورات الدولية خاصة تأثير أزمة الديون الحكومية في أوروبا.وأهمية تبني سياسة مالية مستديمة وموضوعات استقرار الأسواق الآلية، والنظام المالي العالمي وإصلاح مؤسساته (تغير حصص صندوق النقد الدولي ومنح دور أكبر للأسواق الصاعدة وللدول النامية).
- ❖ موضوعات التجارة البينية، ووعد الجانب الأمريكي بتخفيف الخطر المعرض على تصدير التكنولوجيا المتقدمة إلى الصين (رفضت الولايات المتحدة منح تراخيص استيراد حلال 2009 لـــ 2% من الطلبات الصينية).
- ❖ موضوعات الاستثمار المشترك، حيث طلبت الصين بأن تحضى باعتراف الولايات المتحدة بأنها سوق وأن يتم معاملة الشركات الصينية المستثمرة نفس المعاملة التي تحضى بها الشركات الأمريكية، و لم يتم الإفصاح عما تم في هذا الشأن.

[1] عبير بسيوني عرفة علي رضوان، مرجع سابق، ص 136-139.

المطلب الثالث: التعاون الأمريكي –الصيني في الجانبين الأمني والعسكري

لقد كانت لنشوب الصراعات والنزاعات الداخلية والإقليمية تأثيره في اتجاه الدول نحو تكثيف جهودها ومساعيها لمحاولة تسوية بعض النزاعات والحد من انتشارها في مناطق عديدة من العالم، مع التغير في مفهوم الأمن الذي أصبح يفترض نوعا من الاعتماد المتبادل وليس بمعزل عن الدول الأخرى، فلم يعد الأمن لعبة صفرية التي تقوم على حسابات المجموع صفر Zero –sun. calculation التي توجب ثنائية إما أو Fither/or التي تؤدي إلى النزاع بالضرورة في علاقات الصين الشعبية بالولايات المتحدة.[1]

فعلى نحو غير مشهود ومتزايد، قفزت الصين إل بؤرة الاهتمام المركزي لدى صناع السياسة المحللين الإستراتيجيين في الولايات المتحدة، وعلى الرغم مع تقييم وزير الخارجية السابق كولن باول colin pawal للعلاقات الثنائية بين البلدين، أنها الأفضل منذ زيارة نيلكسون إلي الصين العام 1972 فإن إدارة جورج بوش الثانية تردد مخاوف الكونغرس بشكل ثابت بشأن ما أسموه "مشكلة الصين" وتتبنى قلقه بخصوص قوة الصين المتزايدة، فقد وصف تقرير وزارة الدفاع الأمريكي لعام 2005 قوة الصين بأنها "منافس إستراتيجي" وينظم إليها أيضا على أنها تتابع بشكل نشط أهدافا حيوية، وفق جدول أعمال إقليمي لأبعاد واشنطن من المنطقة.[2] وبروز الصين هو أهم تطور إستراتيجي في نظرة الولايات المتحدة لذلك لابد من تعزيز الاحتمال بأن تبزغ الصين كشريك للأمن بدلا من أن تكون خصما للولايات المتحدة في القرن الحادي والعشرين.[3] يعتبر مفكرو الصين الإستراتيجيين أن الشراكة الأمنية مع الولايات المتحدة تجعل الصين أكثر مشاركة في تحقيق الأمن العالمي، وتسهم بذلك في تشكيل النظام العالمي الذي تصحبه مسؤوليات من المستوى العالمي، خاصة بعد العزلة العميقة التي عانت منها الصين وجعلتها بعيدة عن الشؤون الدولية حيث بدأ دور الصين جليا من خلال تعزيز المنظمات والمؤسسات التي يتشكل منها النظام العالمي.[4]

من خلال العمل بين الولايات المتحدة والصين لمنع انتشار الأسلحة النووية، خاصة بعد انضمام الصين إلى معاهدة عدم انتشار النووي، والتزامها بقواعد نظام السيطرة على تكنولوجيا الصواريخ، في سنة

---

[1] محمد سيد أحمد، مرجع سابق، ص 65.
[2] سعيد اللاوندي، **أمريكا في مواجهة العالم، حرب باردة جديدة** ، الطبعة الثامنة، مصر، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 2004، ص 166.
[3] اشتون ب وليام ج بيري، مرجع سابق، ص 101.
[4] نفس المرجع، ص 116.

1992.[1] حيث اجتمعت الدولتان على تأكيد أهمية منع انتشار الأسلحة لحماية السلم وأمن الدولتين، وقد أكدت الولايات المتحدة على أهمية الاستخدام السلمي للطاقة النووية في الاتفاقية الموقعة مع الصين عام 1985، والتي أوجدت حيز أكبر للتعاون بين البلدين، من جانبها بذلت الصين جهودا كبيرة ببناء وتشييد نظام الرقابة على التصدير، وذلك للوفاء بمسؤوليتها الدولية في الرقابة على التسلح والمحافظة المتروعة السلاح ومن الأمثلة على التعاون الأمريكي – الصيني نذكر على سبيل المثال لا الحصر أنه:

عندما بدأت الهند وباكستان إجراء التجارب النووية، وجدت الدولتان ضرورة لإدانة تلك الأنشطة واتفقتا على ضرورة تبادل الرأي والتعاون لحسم قضايا الأمن الإقليمي ومنع انتشار الأسلحة. [2] ولقد تعزز التعاون في المجالين الأمني والعسكري بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين عقب زيارة الرئيس الأمريكي بوش للدول الآسيوية في 17 أكتوبر 2003 حيث سعت هذه الزيارة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تشجيع الحوار الأمني على مستوى المؤتمرات الوزارية الرسمية لمنطقة الأسيان.
- توفير منتديات مفيدة لتطوير التعاون الأمني في الإقليم الباسيفيكي.
- ايجاد الحل السلمي للأزمة النووية الكورية الشمالية،حيث ركزت المباحثات مع كل من رئيس الوزراء الياباني والرئيس الكوري الجنوبي والرئيس الصيني،على ضرورة التوصل الى حا سلمي للأزمة.[3]

كما تسعى الولايات المتحدة الأمريكية لارتباط بجيران الصين كالإستراتيجية متوسطة وبعيدة المدى لاحتواء الصين، ومن أبرز هؤلاء جمهورية الهند التي حظيت بزيارة الرئيس الأمريكي جورج بوش 2006، حيث وقع العديد من الاتفاقيات الاقتصادية والعسكرية والنووية مع نظيره الهندي. [4] ترمي أساسا إلى رفع القدرات الهندية لتهيئتها كحليف استراتيجي يمكنه إيقاف الزحف الصيني ويشكل قوة كبيرة موازية له تحد من طموحاته وتكبح توسعاته خاصة وأن الجارتين تتنازعان بعض مجالات الحيوية في جنوب شرق آسيا. [5] ويمكن تشبيه إستراتيجية احتواء الصين بإستراتيجية احتواء ألمانيا في النصف الأول من القرن العشرين والاتحاد

---

[1] اشتون ب، وليام ج. بيري، مرجع سابق، ص 116.

[2] أمريكا والصين، "التعاون والصراع والإستراتيجية"، قراءات إستراتيجية، على الرابط الالكتروني: (http://www.ahram.orh.eg) (01-01-201).

[3] خديجة عرفة، "زيارة بوش السوية وأمن الباسبفيك"، **مجلة السياسة الدولية**، مجلة 39، العدد 155، جانفي 2004، ص 177.

[4] بديع أبو عيدة، "لا تقارب الأمريكي الصيني: الأسباب والنتائج والتحذيرات المستقبلية"، على الرابط الإلكتروني: (www.alryadh.com)(2006).

[5] هينري كسنجر، **هل تحتاج أمريكا إلى سياسة خارجية: نحو ديبلوماسية للقرن الحادي والعشرين** ، ترجمة عمر الأيوبي، الطبعة الثانية، بيروت، دار الكتاب العربي،2003، ص 110.

السوفياتي في النصف الثاني منه،كما يمكن للولايات المتحدة في إطار إستراتيجيتها عرقلة هذا المارد أن تثير جملة من النزاعات الإقليمية في كوريا الشمالية والتايوان وجزر بحر الصين الجنوبي للزج بالصين في ذلك واستشراف قدراتها الاقتصادية والعسكرية لزمن طويل يرهقها ويخلق لها فراغات قد تؤجج خلافات داخلية اجتماعية وثقافية ،وسياسية. [1] وهكذا يرتبط المصالح الأمريكية باستقرار آسيا، واستقرار آسيا مرتبط بدور الصين الإقليمي، ودور الصين لا يمكن ضبطه والتحكم فيه إلا بتوثيق العلاقة معها، لوقف انتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية ويمهد هذا الدور، ما حدث من انتقال تدريجي لكون الصين إحدى كبريات الدول المصدرة لتقنيات هذه الأسلحة هذه الأسلحة إلى دولة تنظم إلى العديد من معاهدات وقف انتشارها، وأوقفت مساعدتها النووية لكل من إيران وباكستان أو على الأقل تناور بها في ظل بيئة دولية مراوغة. [2] كما عمل البلدان على توثيق التعاون العسكري، وذلك عن طريق الاتصالات، مبادلات عسكرية. يشمل ذلك تبادل الزيارات بين كبار المسؤولين وتبادل الزيارات للسفن الحربية لموانئ البلدين تؤكد التعاون للفترة الأخيرة عقب توالي الزيارات بين الصين والولايات المتحدة في عام 2005 حيث قام رونلد رامسفيلد–كاتب الدولة الأمريكية للدفاع– بزيارة الصين على رأس وفد عسكري أمريكي من أجل الاستئناف الفعلي للاتصالات والتبادلات العسكرية بين الجيشين والاتفاق على احتراف المناورات التي يقوم بها كل من الطرفين، اتفاق يحدد الخطوات المؤدية إلى تجنب وقوع الحوادث بالمصادفة للبحار. [3] فخلال الفترة من أغسطس 2005 إلى ديسمبر 2008 أقامت الصين والولايات المتحدة ستة حوارات إستراتيجية وخمسة حوارات اقتصادية وإنفاذا لهذا الاتفاق افتتح الرئيس أوباما الجولة الأولى من الحوار والتي عقدت بواشنطن في 29 جويلية 2009 ثم عقد في بكين على مدى يومين 24-25 مايو 2010. الجولة الثانية من الحوار الإستراتيجي والاقتصادي الصيني – الأمريكي. والذي حدد بشأن بعض هذه الموضوعات:

- التصعيد في الأزمة الكورية الناتجة عن غرق بارجة كورية في مارس 2010 حيث اتفق الطرفان على أهمية حل الأزمة الراهنة واختلفا في دعم الولايات المتحدة للجوء كوريا الجنوبية للتعامل مع كوريا

---

[1] DICK NATO.Emma.chanlett-evry, **The Rice of china and its effect on Taiwan.Japan and south Korea**.us.policy choices.op.cit.

[2] عبير بسيوني عرفة علي رضوان، مرجع سابق، ص 133.

[3] يوهونغ يوان، "السياسة الأمريكية تجاه الصين في تغير"، على الرابط الإلكتروني: (file//c:/ddocumment and settibgs/cv0ber/bureau/) (23.02.2007)

الشمالية (حليفتها الأساسية) وأعربت فقط عن أسفها للحادث، وطالبت بضبط النفس و لم تعلن الصين عن مواقفها إذا.

- الملف النووي الإيراني والذي مازال موقف الصين فيه على ما هو عليه برغم جهود الولايات المتحدة مع الصين لمحاربتها في تجديد العقوبات.
- التعاون العسكري: فالولايات المتحدة أملت في أن يتم استئناف التبادلات العسكرية والتي توقفت في جانفي 2010، إثر موافقة أوباما على صفقة بيع أسلحة تايوان، وقد عقد لقاء بين القيادات العسكرية بالجانبين بحثا خلاله التقارير و الإعلانات الأخيرة للولايات المتحدة بشأن الموقف النووي والتي شملت لأول مرة الإعلان عن عدد الرؤوس النووية التي تمتلكها.[1]
- كما أكد الطرفان على ضرورة التحول من الزيارات إلى الأنشطة المشتركة والتخطيط وإجراء تدريبات مشتركة فالصين تتبع منذ أمد طويل سياسيات تحضر على جيش التحرير الشعبي القيام بمناورات عسكرية مشتركة مع أي بلد آخر وذلك من أجل تطوير الخبرات العسكرية بينهما.

المطلب الرابع: التعاون الأمريكي –الصيني في المجال السياسي

مع تغير الأوضاع الدولية وتعزز قوة الصين الجديدة، بدأت الولايات المتحدة في تعديل سياسيتها اتجاه الصين، وظهر اتجاه رفع الجمود على العلاقات الصينية –الأمريكية حيث اعتبر الأول من جانفي 2007 الذكرى الثامنة والعشرين على عودة العلاقات الدبلوماسية الصينية –الأمريكية. وخلال هذه الفترة أحرزت هذه العلاقات تحسنا وتطورا هامين، حافظت خلالها الدولتان على اتصالات مكثفة لتوسيع المصالح المشتركة والحل الدقيق للخلافات بين البلدين.[2]

فمنذ منتصف التسعينات من القرن العشرين حتى أواخرها وكنوع من رد الفعل على القلق من الهيمنة الأمريكية وسياسية وتعزيز الأحلاف، بدأ المؤولون والمحللون الصينيون بتبني ورعاية بنى أمنية بديلة كجزء من جهد أوسع لتسويق المفهوم الأمني الجديد ليبجيغ.

فغداة خروجها من العزلة الدبلوماسية التي أطبقت عليها عقب أزمة ساحة تيانمين عام 1989، وسعيا إلى موطئ قدم دولي ثابت مع انهيار الشيوعية الأوروبية والسوفياتية في نهاية الحرب، وفي موجهة الاحتمال

---

[1] كبير بسيوني عرفة علي رضوان، مرجع سابق، ص 138.

[2] بيتربوكس، جي هاي شين، **العلاقات الصينية – الأمريكية**، على الرابط الإلكتروني: (2007-04-01) .(http://www.al.majalla.com)

المثبط لأن تغدو الولايات المتحدة أكثر قوة وأكثر عدائية، أدخلت بيجينغ المفهوم الأمني الجديد حيز التطبيق عبر إقامة سلسلة من العلاقات السياسة والأمنية الجديدة والبناءة مع شركاء لها في محيطها وحول العالم.

بادئ ذي بدء بنت شراكات ثنائية لعل أبرزها مع روسيا، ثم راحت و وبشكل مطرد، تتبنى ترتيبات أمنية متعددة الأهداف كمنظمة المنتدى الإقليمي (آسيان) لتتعاون بين دول جنوب شرق آسيا في منتصف التسعينات، وتساعد في إيجاد آليات أمنية الأطراف "كمنظمة شنقهاي للتعاون" أواخر التسعينات، أما بحلول منتصف العام 2000، فكانت الصين قد شاركت بديناميكية في مجموعة واسعة من الآليات الأمنية الثنائية والمتعددة الأطراف، بما في ذلك استضافة المفاوضات المتعددة الأطراف الآيلة إلى حل المواجهة النووية مع كوريا الشمالية، ومعالجة الخلافات في منطقة "بحر جنوب الصين" وفتح حوارات أمنية وإتباع إجراءات بناء ثقة بين الجيوش مع الشركاء حول العالم، كل هذه الخطوات إنما تحركه العناصر الأساسية الثلاثة التي تقف وراء الدبلوماسية الأمنية الجديدة أولا بأمل القادة الصينيون عبر تبني آليات ديناميكية أمنية متعددة الأطراف في نزع فتيل التوترات في القضاء الأمني الخارجي ليتمكنوا من التركيز على التحديات الداخلية الاقتصادية والسياسية إضافة إلى الإصلاح الاجتماعي، ثانيا يساعد الارتباط الفعلي في الآليات الأمنية المتحددة الأطراف في مواجهة أو حصر أو تطويق النفوذ والهيمنة الأمريكية في المحيط الصيني مع تفادي أي مواجهة علنية مع الولايات المتحدة.[1]

فكلا من الصين والولايات المتحدة دولتان كبيرتان ذات تأثيرات هامة في العالم، وتتحمل كل منهما مسؤوليات هامة لحماية سلامة واستقرار العالم ودفع التنمية الاقتصادية في العالم والوقاية وحماية البيئة وغيرها، ذلك ما جاء في خطاب 2003/02/01 في لقاء جمع الرئيسين الصيني: هو جينتاو والأمريكي جورج بوش في مؤتمر الحوار الرسمي لقادة الجنوب–الشمال في ايفيان بفرنسا.

وظهر هذا التعاون بصورة واضحة في بعض القضايا المهمة منها:[2]

1 – محاربة الإرهاب: إن بروز الإرهاب بعد الحادي عشر من سبتمبر 2001 كتهديد رئيسي للأمن الدولي، أظهر بعدا جديدا على السياسة الخارجية الصينية وخلقها فرص كبيرة لتحسين العلاقات مع الولايات المتحدة. إن التعاون العميق والكبير مع واشنطن حول مكافحة الإرهاب ومنع

[1] بايتشن غيل، **النجم الصاعد الصين: دبلوماسية أمنية جديدة**، ترجمة دلال أبو حيدر، بيروت، دار الكتاب العربي، 2009، ص ص 57-58.
[2] بيتر بركس، جي هاي شين، مرجع سابق.

الانتشار النووي قد زاد من إمكانية حدوث شراكة أمريكية صينية في وضع دولي جديد خاصة وأن الصين هي الأخرى واجهت هذا التحديد الإرهابي الذي فرضته عليها القوات التركستانية الشرقية في مقاطعة زين جيانج الصينية بهدف إقامة دولة سلاحية دينية في المنطقة وفي إطار الحملة الدولية على محاربة الإرهاب أصدرت الصين في عام 2002 الورقة البيضاء التي تكشف فيها بالتفاصيل عن أنشطة هذه المنظمة الإرهابية.[1] وساعدت الولايات المتحدة الصين في القبض على بعض الإرهابيين في منطقة زين جيانج كما أرسلت هي الأخرى ضباطا وجنودا للمشاركة في نشاطات الأمم المتحدة لحفظ السلام ومقاومة الإرهاب، فبحكم أن الصين دولة دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي فهي تسعى للمشاركة والنشاط في سبيل الحل السلمي لمختلف البؤر الإقليمية الساخنة، وتؤيد بذلك الأمم المتحدة والمنظمات الدولية في استمرارها بلعب دور هام في الشؤون الدولية.[2]

2 - منع انتشار أسلحة الدمار الشامل: تسعى الولايات المتحدة والصين وراء دفع الحد من التسلح ولو أن الصين كانت في سنوات التسعينات تحديدا أقل اهتماما ما بهذه القضية، إلا أن أحداث 11 سبتمبر، وزيادة الاتصالات الرسمية مع الولايات المتحدة جعل الصين تعيد التفكير في هذه القضية، وبدأت نشاطات في عام 2002 على سبيل المثال، أمرت الصين بتنفيذ سلسلة من تعليمات الضبط وقوائم تستهدف تأمين الموارد الحساسة مثل الصواريخ والمواد البيولوجية والكيميائية وجميع منتجاتها العسكرية، ووضعت أساليب واضحة وعقوبات على تصديرها.[3] وتسعى الصين بنشاطاتها إلى بناء نظام قانوني لآلية الحيلولة دون الانتشار النووي حيث نشرت في عام 2003 كتاب أبيض تحت عنوان، سياسات وإجراءات الصين حول الحيلولة دون الانتشار النووي.[4]

فقد بدأت منذ منتصف التسعينات إلى أواخرها سياسات الصين في منع انتشار الأسلحة النووية والحد من التسلح، باتخاذ منحى بناء وأكثر إيجابية، فاستجابة للبيئة الأمنية المتبدلة، وبناءا على مبادئ مفهوم أمني جديد، وصعود سلمي للصين وسعت بيجينغ دورها ومشاركتها في اتفاقية الحد من التسلح ومنع انتشار الأسلحة النووية المتعددة الأطراف، وتوصلت إلى سلسلة من الالتزامات الثنائية المهمة مع الولايات المتحدة الأمريكية لكبح الصادرات الصينية الحساسة،

---

(1) Ximbown.l'amitations.ofa sino-us the promise and patner ship awtum 2004, (www.china.ong.com)

(2) بيتر بروكس، جي هاي شين، مرجع سابق.

(3) ximbo wu.op.cit.

(4) بيتربروكس، حي هاي شين، مرجع سابق.

ووضعت مجموعة من القوانين والآليات للحد من صادرات الأسلحة الوطنية، وقلصت صادراتها من الأسلحة التكنولوجيا الحساسة، وبالفعل شهدت صادرات الصين المثيرة للقلق إلى دول كإيران وباكيستان انخفاظا ملحوظا، علاوة على ذلك ومنذ 2001 قللت بيجينغ من حدة خطابها الرافض للدفاعات الصاروخية الأمريكية، وسعت إلى قيام حوار نووي استراتيجي مع واشنطن في الواقع.

تنبثق هذه المقاربة المتبدلة من العوامل الثلاثة الرئيسية التي تقف وراء الدبلوماسية الأمنية الجديدة للصين بشكل عام، أولا باعتماد مقاربة بناءة نحو منع انتشار الأسلحة النووية والحد من التسلح، تطلع الصين إلى الحد من التوترات وعدم الاستقرار في بيئتها الأمنية الخارجية، خصوصا في محيطه المباشر، لتتمكن من التركيز على التحديات الاقتصادية والسياسية و الاجتماعية الضاغطة في الداخل. ثانيا تساعد المقاربة الأكثر ديناميكية والتي تعكس مسؤولية عالية نحو منع انتشار الأسلحة النووية والحد من التسلح على تصوير تأثيرها بطريقة تطمئن جيرانها وشركائها الدوليين الرئيسيين، ثالثا تهدف المقاربة المبتدلة للصين نحو منع انتشار الأسلحة النووية والحد من التسلح إلى تحقيق التوازن بحذر إزاء النفوذ الأمريكي مع العمل في الوقت نفسه على نزع فتيل أي مواجهة علانية مع واشنطن.

تجدر الملاحظة بأن المقاربة البنائة للصين كانت ذات تأثير إيجابي بشكل عام على الاتجاهات الدولية نحو منع انتشار الأسلحة النووية والحد من التسلح، وأدت إلى فرص كما إلى تحديات أما تعزيز الأجندة العالمية لمنع انتشار الأسلحة النووية والحد من التسلح.[1]

3 - مسألة تايوان: تظل مسألة تايوان المسألة الجوهرية الأكثر أهمية وحساسية في العلاقات الصينية الأمريكية ،حيث تمسك حكومة الصين بمبادئ التوحيد السلمي والدولة الواحدة ،وتبقى الصين تنتظر من والولايات المتحدة ان تفي بوعودها بمعالجة القضية خاصة بعد قبول الحكومة الأمريكية في ديسمبر عام 1978. المبادئ الثلاثة التي طرحتها الحكومة الصينية حول إقامة العلاقات بين البلدين وهي:

- قطع الولايات المتحدة علاقتها مع تايوان.
- إلغاء معاهدة المشترك الدفاع.

[1] بايتس غيل، مرجع سابق، ص ص 142-143.

- سحب قواتها من تايوان.[2]

وذلك ما أكده الرئيس الأمريكي بوش في لقائه مع الرئيس الصيني .هو جينتاوجي افيان بفرنسا :أن الحكومة الأمريكية ستثابر باستمرار على سياسة الصين الواحدة، وتلتزم بالبيانات المشتركة الثلاثة بين الولايات المتحدة والصين وتعارض استقلال تايوان ،إن هذه السياسة لم تتغير ولن تتغير في المستقبل.[1]

ومن اجل حل مشكلة بيع الولايات المتحدة أسلحتها إلى تايوان ،توصلت الحكومتان الصينية والأمريكية عبر المفاوضات إلى اتفاقية في 17 أوت 1982 وأصدرت بيانات مشتركة والمعروفة ببيان 17 أوت 1982،صرحت فيه الحكومة الأمريكية بأنها لا تسعى إلى تطبيق سياسة بيع الأسلحة إلى تايوان على المدى الطويل ولن تتجاوز الأسلحة المباعة إلى تايوان الكمية والنوعية التي قدمت خلال السنوات الأولى ببداية السبعينات من العشرين ، بعد إقامة العلاقات الدبلوماسية بين الصين والولايات المتحدة بل ستقلل كمية الأسلحة المباحة إلى تايوان ،سعيا منها إلى حل هذه المشكلة نهائيا بعد فترة معينة.[2]

إلا أن الحكومة الأمريكية لم تلتزم خلال السنوات التي أعقبت توقيع الاتفاقية بنصوص البيان خلال المدى الطويل الماضي ،وقامت بأعمال متواصلة تخالف بذوده ،حيث قررت بيع 150 طائرة مقاتلة من طراز f 16 في سبتمبر 1992.[3]

وفي ماي 2001 سمحت الولايات المتحدة الأمريكية للرئيس التايواني بالتوقف في أراضيها، في طريق زيارته إلى بعض دول أمريكا اللاتينية وفي نفس العام قررت إدارة بوش تزويد تايوان بثمانية غواصات تعمل على الديزل ،وأربعة مدمرات من طراز "كيد" بالإضافة لبعض الطائرات المضادة للغواصات من طراز "جي" -3 أوريون وقطع للمدفعية ذاتية الدفع كما أعلن الرئيس الأمريكي "جورج بوش "في ابريل من العام 2001 عن إنهاء سياسة الغموض المتعمدة تجاه تايوان وان والولايات المحتدة الأمريكية سوف تحتفظ بحق تسليح التايوان، وأنها سترسل قوات أمريكية لمساعدة تايوان إذا تعرضت لهجوم من الصين ولكنه عاد وصرح بان بلاده تدعم بقوة سياسة صين واحدة، وأنها تسعى لحل كل الخلافات بين ضفتي المضيق سلميا وهذا التناقض في المواقف يرجع بالدرجة الأولى إلى سياسات الولايات المتحدة الأمريكية التي تتميز حيال القضية بالمراوغة وجس

[2] اشتون وليام، بيري، مرجع سابق، ص 109.
[1] نفس المرجع، ص 110.
[2] دون ذكر الكاتب، "تايوان بين الصين وأمريكا"، على الرابط الإلكتروني: (http://www.vote/bbc.co.NK.)
[3] اشتون ويليام، بيري، مرجع سابق، 110.

النبض للطرفين المتنازعين ولكي تحتفظ بعلاقات ودية بين الطرفين ،فمن جهة لا تريد إثارة حفيظة بكين ومن جهة أخرى تستمر في دعمها لتايوان.[1]

فالولايات المتحدة كما يقال تمسك العصى من الوسط ،فهي لا تريد التخلي عن دعم تايوان ،ولا تريد أن تخسر علاقتها مع بكين ، وتسعى لإبقاء الوضع على ما هو عليه ،على الأقل في المدى المتوسط وبناء على كل ما سبق، يفصل السياسة في أمريكا مواصلة سياسة التعاون والانفتاح في إطار إستراتيجية الارتباط ،وذلك ما تأكد في زيارات رؤساء الولايات المتحدة إلى الصين في العقدين الأخيرين بالرغم من بعض العثرات كمسألة تايوان الانتشار النووي وحقوق الإنسان. وكما يقول أشتون ب.كارتر Ashton B.Karter (...) فهؤلاء السياسيون يرون انه من الحكمة تفعيل إستراتيجية الارتباط وإبعاد سياسات إستراتيجية الاحتواء التي بنيت نظرياتها على استنتاجاتها عمليا لم تبدأ بعد فيجب توخي الحذر وعم إشعار الصين أنها تعامل كخصم حتى لا تكون كذلك واغتنام كل أفرص لتحسن العلاقات لرصد سياسات وإجراءات توثق من هذا الارتباط.[2]ومنها:

- تثبيت مسألة تايوان، حيث يعترف الساسة في الولايات المتحدة بمبدأ الصين الواحدة مع الاحتفاظ بعلاقة متميزة مع تايوان وطيبة مع الصين، وبالتالي فالولايات المتحدة في ذلك تدفع نحو تسوية سلمية يتفق على شروطها بين الطرفين بعيدا عن الإكراه، كما تعمل الولايات المتحدة الأمريكية من خلال موقعها كحليف لتايوان على الحيلولة دون قيام ما من شأنه إحداث نزاعات بين الصين وتايوان تضطر بموجبه إلى إقحام نفسا فيه كما حدث أثناء أزمة إطلاق الصواريخ الصينية التحذيرية سنة 1996 عندما اشتمت بكين رائحة السعي للاستقلال من طرف تايوان. [3] وبالتالي تسعى الولايات المتحدة الأمريكية على تشجيع المبادلات والمبادرات والحوار والاتصال بين الصين وتايوان لتقود نحو علاقات أفضل ومصالح متبادلة تدفع نحو التعاون أكثر مما تدفع نحو التنازع، وذلك ما زاد في عمليات الارتباط الاقتصادي واستطاعة تايوان الانخراط والانضمام إلى بعض التنظيمات الاقتصادية الجهوية دون أن يأخذ بعدا دبلوماسيا وسياسيا.

---

[1] عبد الجليل المرهون، "تايوان وحكم الدولة...العلاقات الإقليمية والدولية"، على الرابط الإلكتروني التالي: .(www.olryadh.com)
[2] اشتون. كارتر، وليام بيري، **الدفاع الوقائي: إستراتيجية أمريكية جديدة للأمن**، مرجع سابق، ص 103.
[3] سمير زكي البسيوني، "العلاقات الأمريكية... الفرص والمخاطر والقضية التايوانية"، أكتوبر 2005 مع موقع الانترنت: .(www.political-horizons.org)

- الارتباط بجيران الصين، يرتكز ذلك أساسا على إيجاد رؤية مشتركة بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية بحيث لا تسعى هذه الأخيرة بمعية حلفائها على احتواء الصين، كما لا يمكن للصين أن تسعى إلى إضعاف الوجود الأمريكي في المنطقة، حيث يتسنى لجيران الصين البحريين الشعور بالأمن بدل التهديد جراء الصعود والنمو الصيني، كما يتيح للصين أن تخدم مصالحها كون الوجود الأمريكي لا يحفز جيران الصين على دخول سباق نحو التسلح، وتسعى الولايات المتحدة المتحالفة مع اليابان إلى تشجيع التقارب الصيني الياباني الذي انطلق سنة 1998 لبناء مزيد من الثقة والحوار والاتصال فيما يخص مسألة الأمن شرق آسيا. [1] ومن بين سياسات التعامل كذلك مع الصين الصاعدة هو تشجيع الصين على المشاركة في المسؤوليات العالمية، وذلك يتم تدريجيا مع إشراكها في الأمن الإقليمي، فالتنمية الشاملة في الصين استفادت من ظروف مواتية واستقرار في النظام العالمي، وبالتالي من واجب الصين الحفاظ على هذا الاستقرار من خلال اشتراكها في النظام العالمي خاصة و أن قادة الصين يقرون بأن المصالح على المستوى العالمي تصحبها مسؤوليات على المستوى العالمي. [2] وذلك ما يفسر الالتحاق التدريجي للصين بالمؤسسات والاتفاقيات الأمنية للنظام العالمي كمعاهدة عدم الانتشار النووي سنة 1992.

وعليه فأغلب الآراء والدراسات ترجح إستراتيجية الارتباط والتعاون محل الاحتواء خاصة وأن المجال الأمني مرهق التكاليف سواء لأمريكا أو لحلفائها ومحفوف بالمخاطر، لذا كان الأنجح بناء أسس متينة للعلاقات الصينية الأمريكية في الإطار الذي يخدم ويصون المصالح والخيارات المشتركة للبلدين.

[1] اشتون .ب كارتر، وليام، ج بيري، **الدفاع الوقائية: إستراتيجية أمريكية جديدة للأمن**، مرجع سابق، ص 113.
[2] نفس المرجع، ص 116.

المبحث الثاني: العلاقات الأمريكية –الصينية في جانبها التنافسي

تعتبر الولايات المتحدة النهوض الصيني كما لو كان اختبار لهيبتها وأنظمتها، وفوق كل ذلك مصداقيتها كقوة عظمى، خاصة مع اصرار الصين على أن تكون بلدا متطورا، و أن طريقة التغيير ستكون تدريجيا مع بقاء افتراض المواجهة مع الولايات المتحدة الأمريكية والمنافسة على مناطق النفوذ، ولكن الجانب الأمريكي بالذات بدأ يستهدف هذا التحدي فقد انتهجت سياسة تشديدية من خلال إثارة بعض المواضيع في سجلات الصين في نطاق حقوق الإنسان والديمقراطية والاتجاه إلى فرض العقوبات الاقتصادية عليها.

وبالتالي، فإن العلاقات الأمريكية – الصينية في فترة ما بعد الحرب الباردة أصبح يشوبها نوع من التوتر، والتنازع حول العديد من القضايا مع تضارب في المصالح الاقتصادية والسياسية والأمنية وكذا الأيديولوجية وهي المصالح المتضاربة التي جسدت عمق التنافس الإستراتيجي الذي غلب على العلاقات الأمريكية –الصينية، فما هي أسباب ومظاهر التنافس الأمريكي –الصيني يا ترى؟.

سوف تكون الإجابة عن هذا التساؤل في الشكل التالي:

- أسباب التنافس الأمريكي –الصيني.
- مظاهر التنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين في المجال الاقتصادي.
- مظاهر التنافس بين الولايات المتحدة والصين في المجال الجيواستراتيجي والأمني.
- مظاهر التنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين في المجال الأيديولوجي والسياسي.

المطلب الأول: أسباب التنافس الأمريكي – الصيني

إن التوجه النظري في العلاقات الدولية يؤكد على ضرورة ربط مواضيعها بالدراسة التاريخية لأنها تساعد على معرفة طبيعة هذه العلاقات وصيرورتها المستقبلية ذلك أن العلاقات الصينية – الأمريكية ليست بالعلاقات الحديثة المتعلقة بالوضع الدولي الراهن وإنما لها جذورها التاريخية والتي ارتبطت بالظروف الدولية في فترة ما قبل الحرب الباردة، وتحكمت فيها المصالح التي جعلت هذه العلاقات تتزع إلى الصراع والخلاف أكثر منها إلى الارتباط والتعاون.

لقد كان الصراع الأيديولوجي هو العامل الأساسي في تشنج العلاقات بين الولايات المتحدة والصين، أما الآن فإن المؤشرات الجديدة للواقع الدولي لما بعد الحرب الباردة قد تغيرت، فهل تكون الولايات المتحدة مستعدة لتحتفظ بريادتها إلى عقود ما بعد الحرب الباردة؟ والاحتفاظ لنفسها بتبوئها مركز الزعة الصراعية والتنافسية مع بروز الصين قوة عظمى آسيوية.[1]

إن الإجابة عن هذا التساؤل الجوهري سوف تكون من خلال التعرض إلى حقيقة بروز الصين كقوة عظمى مع نهاية القرن العشرين والتي ساهمت في تحقيق التراجع لدور القوى التي تزعمت العلاقات الدولية. هذا القرن لا سيما مع انهيار الإتحاد السوفياتي، وظهور بوادر يؤكد على التراجع والانحطاط التي تتعرض له القوة الأمريكية بفعل سياستها الإستراتيجية الجديدة لفترة ما بعد الحرب الباردة وهي السياسات التي تتعرض في كثير من جوانبها مع الصين، ولو أن الحديث عن الانحطاط الأمريكي يبقى مجرد تنبؤات التدخل ضمن الدراسات المستقبلية نتيجة للاهتمام الكبير والمتزايد بهذا الفرع خلال النصف الثاني من القرن العشرين، حيث تكشف هذه الدراسات على أن القرن القادم يتم نسخ خيوط مقدما إلى حد يمكن القول بأننا نعيش أحداث القرن القادم بدون مبالغة.

سياسيا تعد قضايا حقوق الإنسان أبرز عامل، بعد مسألة تايوان بالطبع – يمكن أن يعوق السير الطبيعي للعلاقات الصينية الأمريكية إذا ما أصرت واشنطن على سياسة "لي الذراع" باستخدامها لورقة حقوق الإنسان للضغط على الصين دولي.

إن الضغط على حقوق الإنسان والقضايا الدينية ما هو في الأصل إلا انعكاس للاختلافات الجوهرية بين أمريكا والصين. " في الأيديولوجية والنظام السياسي والاجتماعي، أيضا اختلاف مستويات التنمية الاقتصادية ومبادئ العلاقات الدولية (..) فلاهتمامات الأمريكية ليست للمحافظة على أوضاع حقوق الإنسان في الصين، ولكن خلفه النظام السياسي والاجتماعي والاستقرار الصيني.[2]

على هذه الخلفية والشك المتزايد من النوايا الأمريكية تعاملت الصين – ولا تزال- مع قضية حقوق الإنسان من منطق السيادة، فقد رفضت القيادة الصينية أن يفرض العالم وخاصة قسمه الغربي تصورا محددا لماهية حقوق الإنسان التي تعده شأنا داخليا لا يجوز التدخل فيه إن مفهومها عن حقوق الإنسان "ينبع من

---

[1] كاظم هاشم نعمة، **سياسة الكتل في آسيا**، طرابلس، أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، 1979، ص 89.

[2] مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، "أمريكا والصين، التعاون والصراع والإستراتيجية"، على الرابط الإلكتروني التالي: (www.aheam.org.eg.)

خصوصيتها الثقافية المغايرة للخصوصية الغربية، أما الولايات المتحدة فتعتبر قضية حقوق الإنسان إحدى قيم الحضارة الغربية وأنه لا بد احترامها وفقا للعهود والاتفاقيات الدولية. إن كانت الولايات المتحدة غالبا ما تستخدم هذه القضية مبررا للتدخل في الشؤون الداخلية كما ترى الصين".[1]

من جانبها، الولايات المتحدة لم تتردد في استخدام ورقة التبت وحقوق الإنسان ك"سيف مسلط على رقبة بيكين" والمعروف أنها كانت قد استحدثت منصبا العام 1997 هو منصب " المنسق الأمريكي الخاص بالتبت" استجابة لقلق الكونغرس إزاء الأوضاع في هذه المنطقة ومهمته هي إجراء اتصالات مع الزعيم الروحي للمنطقة "الدلاي لاما" وكانت الخارجية الصينية قد أعربت عن استهجان بلادها لهذا الأمر و أكدت مجددا أن "التبت" tibet جزء لا يتجزأ من الأراضي الصينية، ورفضت ما أسمته بالتدخل الأجنبي الخارجي في هذه القضية".[2] كما تعمد وزير الخارجية الصيني أن يرد على الانتقادات الأمريكية بعبارة لا تخلو من العدوانية عندما قال:" إن حقوق الإنسان لا ينبغي أن تكون ذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى".

أثارت حادثة "السلام السماوي" tiananmin [*] موجة من الغضب في الولايات المتحدة الأمريكية، طالبت على إثرها أصوات منتقدة في وسائل الإعلام والكونغرس بمعاقبة الصين بقسوة ولكن بوش (الأب) كان يميل إلى إدانة القمع علنيا وفرض عقوبات معتدلة نسبيا على بيكين والعمل في الوقت نفسه خلف الكواليس من أجل الحد من الضرر الذي سيلحق بالروابط الأمريكية الصينية التي حرص عليها الرؤساء منذ ريتشارد نيكسون، كما كتب بوش في مفكرته " إنني أرسل إشارات للصين بأننا نرغب في الحفاظ على علاقات سلمية، لكن ذلك صعب عندما يعدمون الناي، وعلينا أن نرد".

بعد مجيء كلينتون إلى الحكم، تركز النقاش العام في الولايات المتحدة بالنسبة للعلاقات الصينية مع الولايات المتحدة مع مسألة التجارة، وأعطى تجديد الأمة الأكثر تمييزا (MFN)[*] فرصة للنقاد للتعبير عن عدم رضاهم عن بيكين، خصوصا فيما يتعلق بحقوق الإنسان في جانفي من العام 1993 أصدر كلينتون أمرا تنفيذيا جعل من الرابط بين التجارة مع الصين وحقوق الإنسان سياسة إدارية. في الولايات المتحدة الأمريكية

---

[1] ابو بكر الدسوقي، **"تطور العلاقات الأمريكية الصينية"، مجلة السياسة الدولية** ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، مؤسسة الأهرام، العدد 142، أكتوبر 2000، ص 180.

[2] سعيد اللاوندي، **القرن الحادي والعشرون..هل يكون أمريكيا؟** مرجع سابق، ص 162.

[*] جرت في منتصف أفريل من عام 1989 فقد كانت ساحة السلام السماوي مسرحا للمظاهرات الشعبية-معظمهم من الطلاب- المستنكرة للنظام والمطالبة بالحرية والديمقراطية للشعب الصيني في الثامن من حزيران قامت وحدات مسلحة من جيش التحرير الشعبي بقمع المتظاهرين- تم بث أعمالها مباشرة في جميع أنحاء العالم- أين قتل عدة مئات وبقي العدد الدقيق غير معروف.

[*] MFN :Most Favorised Nation.

ضايق أمر كلينتون التنفيذي المدراء التنفيذيين في شركات الولايات المتحدة التي كان لها حصة متنامية في السوق الصينية فسعوا بدورهم لإزالة الرابط بين العلاقات التجارية وحقوق الإنسان. لقد انهار كلينتون عندما جوبه بتغريم مقدار 400 مليار دولار في التجارة سنويا، وفي الوقت نفسه لا يحصل على شيء بالمقابل، وفي 26 جانفي من العام 1994 قام كلينتون بتجديد وضع الدولة الأكثر تمييزا " MFN" للصين دون مؤهل وأعلن ان: سياسة الولايات المتحدة تجاه الصين سوف تأخذ " طريقا جديدا" من الآن فصاعدا، وكان العنصر الأساسي في هذا الطريق كما شرحه "كريستوفر" Christopher في اليوم التالي: " سياسة شاملة للولايات المتحدة الارتباط "تهدف إلى" تكامل الصين مع المجتمع الدولي" وبلغة بسيطة، من الآن سوف تقلل الولايات المتحدة من أهمية مسألة حقوق الإنسان وتؤكد على المصالح التجارية.

كما عارضت الصين وبشدة سياسة التدخلات الأمريكية في الشؤون الداخلية للدول، مثلما تدخلت في القضية الكورية، حيث أن كوريا الشمالية ي الأخرى تقدم نموذجا آخر لأبعاد المعضلة النووية في آسيا. فقد أدى غموض البرنامج النووي لكوريا الشمالية وعدم انصياعها لطلب الوكالة الدولية للطاقة الذرية القاضي بالتفتيش الدولي إلى إعلان الوكالة الدولية على أن كوريا الشمالية تنتهك معاهدة عدم تنتهك معاهدة عدم الانتشار النووي.[1] وما زاد من توتر وعد استقرار الوضع في شبه الجزيرة الكورية هو إعلان كوريا الشمالية انسحابها من معاهدة حضر انتشار الأسلحة النووية في مارس 1993 حيث إن الصين إلى جانب ليبيا من صوتتا بالرفض مقابل 28 من الأعضاء ووافقوا على اعتبار كوريا قد خرقت القواعد الدولية ولتزيد من حدة موقفها الراسخ عزمت الصين على تقديم المساعدة لكوريا الشمالية لتزويدها بالنفط بالأسعار الميسرة للأصدقاء وتفاديا لاستخدام الصين حق الفيتو (حق النقض) أصدر رئيس المجلس بيانا يحث فيه على إجراء المزيد من المفاوضات بين الوكالة الدولية وكوريا الشمالية، حيث اختلفت الصين مع الولايات المتحدة حول أفضل طريق لتحقيق الهدف فمن مصلحة الصين في ألا تكون كوريا الشمالية نووية ولكن ذلك لم يمنع الصين من اتخاذ موقف تعارض من خلاله السياسة التعارضية التدخلية الأمريكية ذلك أن الصين عانت الحضر الذي قادته الولايات المتحدة في الماضي كما أنها كانت رافضة لتطبيق العقوبات الاقتصادية مثل رفض تصدير النفط لكوريا الشمالية، كما أرسلت الأغذية والمساعدات لمنع انهيار اقتصادها وطمأنة كوريا الشمالية بشأن قوة التحالف الصيني الكوري الشمالي ولا تزال الدبلوماسية الأمريكية تحاول جعل الصين تمارس ضغطها بيونغ يونغ

[1] ريتشارد هاس وميجان أوسوليفان، **العسل والخل**، مرجع سابق، ص 74.

مستغلة الحظر الصيني من قيام قوة نووية تنافسها في منطقة آسيا. كما استنكرت الصين وفي مواقفها الرافضة لتخل الولايات المتحدة لفض النزاعات الدولية دون الرجوع لمنطقة الأمم المتحدة وذلك في العديد من المناطق مثل تدخل حلف شمال أطلسي بقيادة الولايات المتحدة في إقليم كوسوفو وقد أبدت الصين رفضها لتقزيم دور الأمم المتحدة وفعاليتها وأكدت على أن تحقيق الأمن هو من مسؤولية المنظمات الدولية كما جددت الصين اتهامها للولايات المتحدة الأمريكية لمسؤوليتها عن الأضرار الإنسانية والسياسة التي وقعت في حق مسلمي البوسنا والهرسك.

من خلال هذه المواقف المتخذة من طرف الصين يتضح أنها تتجه نحو تبني إستراتيجية مخالفة ومهددة للمصالح الأمريكية ففي كل موقف يتضح حجم الهوة بين مصالح الطرفين والذي تزيد في تمزيق بنية العلاقات الصينية الأمريكية وتضاعف من حدة تنافسهما في العديد من المجالات.

المطلب الثاني: مظاهر التنافس بين الولايات المتحدة والصين في المجال الاقتصادي.

وهذا ما يظهر الأهمية الذي بدأ يحظى بها العامل الاقتصادي في سياسات واستراتيجيات الدول الكبرى في مرحلة ما بعد الحرب الباردة. [1] فالعلاقات الاقتصادية بين البلدين تبدو للوهلة الأولى لدارس العلاقات الأمريكية الصيني، الجانب الأكثر انسجاما وتوافق في مجرى العلاقات بصفة عامة، فقد حرصت كل الولايات المتحدة والصين على استمرار العلاقات الاقتصادية بينهما حتى أشد الفترات تأزما بين الطرفين، حيث سجل تزايد مطرد في حجم المبادلات التجارية بينهما، فقد احتلت الصين سنة 1998 المرتبة الثانية عشر في ترتيب البلدان تصديرا للولايات المتحدة وارتفعت حجم صادرات الصين إليها فيما يخص لعب الأطفال 15.7% في نفس السنة، أما الصادرات الأمريكية إلى الصين قد بلغت 1.5 مليار دولار سنة 1998، واحتلت بالتالي المرتبة السادسة في ترتيب الدول الأكثر تصديرا للصين.[2]

حول هذا التوافق في العلاقات الاقتصادية للبلدين يمكن طرح فرضية هامة حول العلاقة بين التجارة والصراعات، فإقامة علاقات تجارية وثيقة بين الدول يؤدي عادة إلى تعزيز التعاون وينهي أي خلاف قد يشهده

---

[1] علي الحاج، **سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة** ، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، فيفري 2005، ص 70.

[2] David mlampton, George, "may, managing us.China relations", in. (www.niscon center.org).

مجرى العلاقات العامة بين الدول، فإذا أردنا إسقاط ذلك على العلاقات الأمريكية الصينية نجدها تتحدى هذه الفرضية.[1]

فحتى على مستوى العلاقات الاقتصادية الوطيدة بين البلدين يوجد نقاط خلاف هامة يمكن تسليط الضوء عليها من خلال هذا المطلب حسب ما يلي:

- الاختلاف حول قضايا التجارة.
- اتجاه الصين نحو التكتل الاقتصادي الإقليمي

1 - الاختلاف حول قضايا التجارة:

إن الاختلاف في السياسات التجارية لكل بلد جعل العلاقات بينهما تتداعى، حيث أن الولايات المتحدة تضغط على الصين من ناحية سياستها التجارية التي تتبناها في مجال الاستيراد، ففي حين أن الولايات المتحدة والدول الصناعية الكبرى –بما فيها اليابان– تتبنى سياسة حرية التجارة، فإن الصين –رغم انفتاحها الاقتصادي– هي أقل انفتاحا على السوق العالمي، الأمر الذي قد يؤدي إلى نشوب حرب تجارية بين الدولتين في حال استمرار سياستها الاقتصادية ستؤثر سلبا على العلاقات بينهما.[2]

وتوجه الولايات المتحدة العديد من الانتقادات للصين في النواحي المتعلقة بحقوق الإنسان والحقوق الدينية، وغيرها من الجوانب السياسية والاجتماعية أما في المجال الاقتصادي، وبرغم إشادة الولايات المتحدة بالإصلاحات الاقتصادية في الصين في بعض المناسبات، فإن الغالب على الخطاب العام الأمريكي اتجاه السياسات الاقتصادية في الصين هو الانتقاد والمطالبة بمزيد من الإصلاحات والانفتاح على الاقتصاد العالمي، والتوقف على تبني سياسات تجارية تتنافى مع مبادئ المنافسة العادلة والملاحظة أن اللهجة الانتقادية الأمريكية للصين تتزايد باستمرار كلما انتعشت التجارة الخارجية للصين، وكلما تفاقم العجز التجاري الأمريكي معها، وكذلك كلما رصدت الولايات تزايد النزعة الاستقلالية في الخطاب العام الصيني المصاحب لتزايد نفوذها الاقتصادي عالميا.

وتشارك الولايات المتحدة في هذه الانتقادات بعض الدول الصناعية مثل دول الإتحاد الأوروبي واليابان، وتتمثل أهم الانتقادات والاتهامات الموجهة لسياسات الاقتصادية والتجارية الصينية في الآتي:

---

[1] سوزان خليل، **المعنى والقوة في النظام الدولي الجديد**، القاهرة، سينا للنشر، 1994، ص 253.
[2] محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص 12.

- اتهام الصين بأنها تتبع سياسات صناعية تدخلية مثيرة للمشاكل، وتعول في تجارتها الخارجية على سياسات تجارية ضارة بحرية التجارة، مثل الشروط الخاصة بوضع حد أدنى للحكومات المحلية للبضائع، والقيود على الواردات والصادرات والنظم التمييزية، والإعانات الحكومية المحظورة المقدمة للصادرات خاصة في مجال الضرائب، وفي هذا الصدد تطالب الولايات المتحدة الصين، باحترام آليات السوق وتقليل التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي بشكل يخالف حرية التجارة وحرية المنافسة.
- اتهام الصين بأنها تنتج وتصدر منتجات غير آمنة تضر بالصحة العامة وتهدد حياة البشر، حيث ذكرت المفوضة الأوروبية لشؤون لحماية المستهلك أن أغلب السلع الاستهلاكية غير الآمنة التي تباع في الإتحاد الأوروبي صناعة صينية وأن ثلث هذه المنتجات هي لعب أطفال، مؤكدة أنه رغم إدراك الحكومة الصينية أهمية سلامة المنتجات وحماية سمعة شعار"صنع في الصين" فلا يزال نحو 52% من السلع والمنتجات غير الآمنة تصل إلى أوروبا قادمة من الصين.
- اتهام عدد كبير من دول العلم للصين بأنها تفرق أسواقها بالمنتجات الرخيصة،وأن هذا يؤدي إلى تسوية التجارة العالمية، ويحد من المنافسة ويكبد الشركات في الدول المختلفة خسائر كبيرة، سواء كانت هذه الشركات شركات محلية منتجة أو شركات مصدرة للأسواق الأخرى، وقد تم تحريك عدد كبير من قضايا الإغراق ضد الصين في منظمة التجارة العالمية، كان أغلبها من قبل الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي واليابان، وأصبحت قضايا الإغراق ضد الصين تمثل نحو 12% من إجمالي قضايا الإغراق المنظورة أمام منظمة التجارة العالمية عام 2008 وموجهة نحو 4000 منتج صيني.
- اتهام الولايات المتحدة الصين بأنها لا تتعاون بالقدر الكافي لإنجاح مفاوضات جولة الدوحة التي بدأت منذ عام 2001، ومازالت متعثرة حتى الآن، وتضغط الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي على الصين لتقديم تنازلات أكبر وعروض أفضل لتحرير تجارتها الخارجية وفتح أسواقها أمام الصادرات الأجنبية، وتركز الولايات المتحدة على فتح قطاع الخدمات المالية الصيني، خاصة الخدمات المصرفية أمام المنظمة بشكل أكثر فاعلية.[1]
- اتهام الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي الصين بأنها تعمل في علاقتها التجارية مع الدول النامية خاصة في إفريقيا، على دعم النظم الدكتاتورية ونهب المواد الطبيعية خاصة النفط وهي الاتهامات نفسها

[1] مغوري شلبي علي، "الصين والاقتصاد العالمي...مقومات القوة وعوائق الاندماج"، **مجلة السياسة الدولية**، القاهرة، مطابع الأهرام التجارية، العدد 167، جانفي 2007، ص 80.

الموجهة للهند، وقد اهتمت أوساط الأعمال الأمريكية بمسألة انضمام الصين لمنظمة التجارة العالمية، والذي ترتب عليه تخفيض الرسوم الجمركية في الصين من 22.1% إلى 17% حيث يأمل المصدرون الأمريكيون في ان يؤدي ذلك إلى تيسير تصدير منتجاتهم للصين،خاصة مصدري الحبوب من القمح والذرة ولكنهم غير مدركين ان خفض الرسوم على المنتجات الزراعية من 21% إلى 14% قد يدفع الشركات الصينية إلى فرض قيود غير جمركية لتفادي الخلل الناجم عن خفض الرسوم، وهو ما حدث بالفعل في عام 2002، ولتغطي هذه العقبات.[1]

والملاحظ من شواهد الصراع التجاري بين البلدين أنه مازال لدى الولايات المتحدة قدر كبير من القوة الكامنة على الجبهة التجارية إذا كانت على استعداد لاستخدامها ضد الصين ولكن لوبي الصين يضغط على واشنطن حتى لا تستخدمها،وكان مطلبه الأول–قبل انضمام الصين لمنظمة التجارة العالمية– هو أن يتم جعل وضع الصين كدولة أولى بالرعاية دائما بدلا من النظر في تجديده كل عام، ودائما كانت الصين تعترض على إلغاء وضع الدولة الأولى بالرعاية لأسباب سياسية، وكانت الولايات المتحدة تعارض منح الصين وضع الدولة الأولى بالرعاية بصورة آلية مهما تكن الممارسات التجارية الصينية، والسبب هو الاعتقاد الأمريكي أنه بمجرد أن يكون ذلك الوضع دائما فإنه سيصبح من المستحيل تقريبا بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية الضغط على الصين للتخلي عن الممارسات التجارية غير المشروعة عن طريق تعليق وضع الصين كدولة أولى بالرعاية معطيا للإدارة الأمريكية سلطة كاملة لرفع الرسوم الجمركية على أرض بضائع صينية، عندما لا يحقق إجمالي الصادرات الأمريكية الزيادات الإضافية الموجودة.

ورغم ذلك، فقد نجحت الصين قبل الانضمام لمنطقة التجارة العالمية في إقناع الولايات المتحدة الأمريكية بمنحها وضع الدولة الأولى بالرعاية بصورة دائمة في عهد الرئيس كلينتون، وهو ما يعني نجاح ضغوط اللوبي الصيني وتخلي الولايات المتحدة الأمريكية عن استخدام هذا السلاح في إدارة الصراع التجاري مع الصين، وقد تمثل المطلب الثاني في منظمة التجارة العالمية، فقد أرادت الصين أن تصبح جزءا من منظمة التجارة الدولية منذ نشأتها في عام 1994، ولكن الولايات المتحدة وقفت حائلا أمام قبولها، مطالبة بأن تخفض الصين أو ستأصل العديد من مساوئ الانحرافات التجارية ولكن الملاحظ أن الصين نجحت في الانضمام إلى المنظمة عام 2001، بعيدا عن إبرام صفقة من هذا النوع وأن هذا الانضمام جاء في الغالب بشروط صينية وبمزايا

[1] مغوري شلبي علي، **الصين والاقتصاد العالمي...مقومات القوة وعوائق الاندماج** ، مرجع سابق، ص 82.

كبيرة، وأصبحت الصين بموجب ذلك تتمتع بوضع الدولة الأولى بالرعاية بصفة عامة، ليس في علاقتها مع الولايات المتحدة فقط ولكن مع جميع الدول الأعضاء في المنظمة.

وقد بدأت عضوية الصين بالمنظمة تؤدي إلى منع الولايات المتحدة من اتخاذ إجراء قوي في خلافاتها التجارية مع الصين حيث أصبح للصين الحق في الإصرار على وجوب حل أي خلاف عن طريق نظام التحكم الملزم بالمنظمة، والملاحظ أن منظمة التجارة العالمية تتحرك في نظر مثل هذه الخلافات بحذر وبطء ويستغرق حل الخلافات سنوات، وفي الغالب تكسب الصين لهذه القضايا على أرض الواقع باتبع إستراتيجية الحرب الشعبية ضد المنتجات الأمريكية.

وفي النهاية، إذا كانت هذه أهم أبعاد الصراع التجاري بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية فإن الأمر المؤكد أن هذا الصراع يزداد عمقا بعد انضمام الصين إلى منظمة التجارية العالمية وتزايد حجم الدور الذي تلعبه الصين في صياغة قواعد النظام التجاري الدولي على حساب تراجع الدور الأمريكي، وهو ما بدأ يظهر في عام 2005 بشكل واضح في الخلاف الأمريكي – الصيني حول سعر الصرف العملة الصينية، والضغوط الأمريكية من اجل تغيير السياسة النقدية الصينية وكذلك في مجال تجارة المنسوجات بعد إلغاء نظام الحصص الأمريكي والمؤكد أيضا أن تعثر مفاوضات الدوحة سيساعد على مزيد من الصراع على الأسواق بين الصين والولايات المتحدة في ظل السياسات المختلفة التي يتبناها كلا البلدين لغزو الأسواق وتأمين مصادر النفط الرخيص اللازم لتحقيق معدلات النمو المرتفعة.[1]

2 – اتجاه الصين نحو التكتل الإقليمي:

من أهم ما عمدت الإستراتيجية الأمريكية إلى تحقيقه في مرحلة ما بعد الحرب الباردة هو تدعيم الوجود الأمريكي في المناطق والأقاليم ذات المصالح الحيوية، في مقابل هذا التواجد ستمنع الولايات المتحدة قيام أي تكتل إقليمي قد يهدد تحقيق واستمرار مصالحها في منطقة معينة، وقد أودعت الولايات المتحدة الأمريكية معالم هذه الإستراتيجية الجديدة ضمن خطة شاملة وردت في كتاب:"إستراتيجية الأمن القومي في مطلع سنة 1993 ومن أهم أسس هذه الإستراتيجية ما يلي:

[1] مرجع سابق، ص 73.

- للولايات المتحدة الأمريكية مصالح حيوية في إقليم مثل جنوب شرق آسيا، فعليها أن توجد الظروف التي تمكنها من السيطرة على هذه الإقليم.
- على الإستراتيجية الأمريكية أن تعيق فرصة قيام وظهور قوى كبرى ومتوسطة ذات قدرات اقتصادية معتبرة.
- أن لا تشكل تكتل إقليمي يتمتع بمزايا تنافسية تفوق ما لدى الولايات المتحدة الأمريكية.
- إن الفراغ الأمني الذي وقع في الفضاء الآسيوي على إثر انهيار الإتحاد السوفياتي سيؤدي غلى ظهور كل كتل إقليمية لتحقيق التوازن في المنطقة، فالولايات المتحدة في هذه النقطة بالذات لن تسمح لأي من هذه التكتلات أن يرقى إلى مستوى بشكل تهديدا لمصالحها. [1] قد لا تلعب التحالفات الرسمية أي دور في الإستراتيجية الأمنية الحالية للصين، فقد كان لها في الماضي تجارب مشؤومة مع التحالف وغيرها من الائتلافات الأمنية، سواء كشريك في التحالفات أو كهدف لها، ولكن جزء من ودبلوماسيتها الأمنية الجديدة اختارت بيجينغ المشاركة في عدد من الآليات الأمنية الطابع كالشركات الثنائية وإجراءات بناء الثقة ومنظمة شنغهاي للتعاون (SLO)، ومنظمة المنتدى الإقليمي لدول جنوب شرق آسيا (ARF) ومقاربات منوعة متعددة الأطراف. [2] فقد يساعد تبني الصين لآليات الأمن الإقليمي كما هي الحال في جنوب شرق آسيا، في تعزيز صورة الصين كدولة "تتطور سلميا" ويوفر دليلا ملموسا على الدبلوماسية الأمنية الجديدة للصين، على نحو مشابه يساعد دعم بيجينغ اعتماد آلية أمنية إقليمية لحل مكامن القلق إزاء التزامها المطلق" الصعود السلمي" و "التطور السلمي" وفي الوقت نفسه التصرف كقوة كبرى مسؤولة، لهذه النقطة أهمية خاصة بالنسبة إلى بيجينغ نظرا إلى سياسة الكوريتين، المضاعفة بدقة لا متناهية التي تتبعها فمنذ تطبيع العلاقات بين بيجينغ وسيول عام 1992، وسعت الصين بعناية ونجاح كبيرين بين علاقتها من الشمال والجنوب من جهة، وهدفها البعيد المدى في تأكيد السيطرة التاريخية للصين في شبه الجزيرة الكورية من جهة ثانية أما على المدى القريب، فتحقق الكثير من الفوائد ولعل أبرزها العلاقة الاقتصادية والتجارية القوية بين الصين وكوريا الجنوبية عام 2004، حلت الصين محل الولايات المتحدة كأكبر شريك تجاري لكوريا الجنوبية كما صارت أكبر سوق للصادرات الكورية الجنوبية بدورها تبقى كوريا الجنوبية أحد

[1] كاظم هاشم نمة، **سياسة تكتل في آسيا**، طرابلس،أكاديمية الدراسات العليا، 1997، ص 100.
[2] بايتس غيل، مرجع سابق، ص 223.

أهم الشركاء التجاريين للصين وإحدى أكبر الأسواق لصادراتها في آسيا الوسطى شجعت الصين مسار "شنغهاي الخماسية" و الـــ SLO سعيا – على حد ما- إلى تعزيز مقاربة بديلة إزاء الأمن الإقليمي، فعلى سبيل المثال أكد جيانغ زيمين في خطابه في قمة دوشانية في 5 جويلية 2000، أن مسار شنغهاي هو نهج لتخطي عقلية الحرب الباردة واكتشاف نهج جديد للعلاقات من دولة إلى دولة، ونظرة جديدة في ما يتعلق بالأمن، وأسلوب جديد في التعاون الإقليمي.[1]

ورغم الخلافات الأمنية بين دول المنطقة الآسيوية والتي تعطي فرصة أكبر ومبرر أهم للتوحد الأمريكي في آسيا، إلا أن ما أفضى إليه الفراغ الأمني في آسيا بدأ يطرح فكرة الأسرة الآسيوية وفكرة المنطقة الاقتصادية في آسيا والمحيط الهادي ككل.

إن المستقرئ للمواقف الأمريكية اتجاه الكتل التي قامت في آسيا يستنتج اعتدالا واضحا فحاوها، وهذا دليل على أن أي منها لم يرق إلى مستوى تهديد المصالح الحيوية الأمريكية لكن هذه المواقف لن تكون بهذه الدرجة الاعتدال إذا كانت الصين هي الداعية لهذا التكتل ومحوره الأساسي، ورغم فرضية قيام تكتل آسيوي ذو طبيعة اقتصادية تكون الصين الفاعل الأساسي فيه، تتنازع حوله عوامل تؤكده وأحرى تستبعد وقوعه، إلا أن مجرد توقع حدوثه يخيف الدوائر السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية ويمكن حصر العوامل التي ترجع قيام مثل هذا التكتل بقيادة صينية من خلال ما يلي:[2]

- العزلة التي عاشتها الصين بعد أحداث تيان آن مان جعلت الصين تتجه إلى تدعيم علاقتها مع دول آسيوية كثيرة فقد أعادت علاقتها المقطوعة منذ 23 سنة مع سنغفورة وبروناي وأندونيسيا.
- عمدت الصين كذلك وبعد ربع قرن من القطيعة إلى فتح مكتب تحليل تجاري في كوريا الجنوبية.
- الدور القيادي الذي لعبته الصين في منع انتشار الأزمة المالية التي عرفتها آسيا على دول آسيوية أخرى ذات مصالح واسعة مع الصين، منحت الصين مساعدات قدرت بمليون دولار و 3 مليون دولار لأندونيسيا.

أما العوامل التي تعيق قيام تكتل إقليمي، ذو وجه اقتصادي في مراحله الأولى فيمكن أن تظهر في عمق الخلافات التي تزال قائمة بين الصين وبين الدول الآسيوية ،ويمكن إبراز عاملين أساسيين من هذه العوامل المعيقة

---

[1] بايتس غيل، مرجع سابق، ص ص 120-121.

[2] Francois joyaux , **diplomatie,fan saux deux wisages in politique internationale**, we 64.ete 1994 ,p 52.

- تظل الخلافات الفيتنامية الصينية عائق هاما في إحداث اندماج اقتصادي أكثر فعالية بين البلدين فالخلاف حول مشكلة كامبودج لا يزال يعيق أي تقدم في العلاقات بين البلدين
- كذلك تبقى الخلافات العميقة بين الهند والصين حول قضية التبت تمنع فرصة قيام تكتل آسيوي يخدم الدولتين معا يدعم مصالحها على المستوى الدولي.
- خلاصة القول أن القادة الأمريكيين سيكيفون إستراتجيتهم الاقتصادية في المنطقة الآسيوية وفق أسوأ الاحتمالات.قيام تكتل صيني_آسيوي من خلال وضع آليات تمكن من مواجهة التحديات المحتملة بتنامي القوى الآسيوية تحت الزعامة الصينية، وإقامة علاقات كتلية مواجهة لها من خلال ما يلي:[1]
- ستعمد واشنطن إلى الاستفادة من الخلافات الإقليمية وإقامة توازنات وفقها
- الإبقاء على العلاقات الأمنية الثنائية مع اليابان
- تعزيز علاقات أمنية محدودة مع حلفاء سابقين في آسيا

ويمكن أن نلخص الدور الذي ستقوم به الولايات المتحدة في مقولة هنري كسنجر التالية "على الولايات المتحدة أن تتهيأ لإيجاد توازن قوي في آسيا[2].

المطلب الثالث: مظاهر التنافس بين الولايات المتحدة والصين الشعبية على المستويين الآمني والجيواسراتيجي

وما تؤكده مختلف الدراسات الاستشرافية فان الصين تحتل قائمة الدول التي سيؤدي بروزها كقوة عظمى إلى تهديد هذه المصالح الأمريكية بصفة مباشرة،لان الصين لم تكن يوما حليفا يخدم المصالح الأمريكية لذلك تضع الولايات المتحدة حماية مسار مصالحها الاقتصادية من التوسع الصيني كأولوية من أولويات الإستراتيجية الأمريكية في منطقة آسيا ولحماية الولايات المتحدة مصالحها وحدت إلى دعم منطقتي نفوذ أساسية في المنطقة،وهما جزيرة تايوان وما يمثله موقفهما من أهمية جيواستراتيجية لرصد التوسع الصيني واليابان كموازن عسكري للقوة الصينية الناشئة.

- القضية التايوانية ،ضرورة تايوان كمنطقة نفوذ أمريكية يمثل الملف التايواني في مسار العلاقات الأمريكية الصينية ومنه انفصال التايوان عن الصين، أهم المحاور التي دار حولها الخلاف بين البلدين

(1) Francois foyaux jenus deux visages, op.cit,p,53.
(2) Ibid,p 54.

ورغم أن القضية التايوانية على حسب مراجعة تصرفات نيكسون سنة 1972 وعقد الاتفاق بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية سنة 1979 حول القضية التايوانية تبدو منتهية، فمقتضى هذه التصرفات وعقد الاتفاق السابق للإشارة إليه يقرر الحقيقتين التاليتين :

- الولايات المتحدة تعترف بالصين الشعبية على أنها الممثل الوحيد لشعب الصين ،وبالتالي انتهاء اي علاقات دبلوماسية بين الولايات المتحدة وتايوان
- الصين تعهدت على عدم اللجوء إلى القوة لاسترجاع تايوان رغم تمسكها بمفهوم الصين واحدة one china-concept لكن رغم هاتين الحقيقتين لا تزال القضية التايوانية تثير أزمنة دورية بين الدولتين ويكفي أن نستعرض أهم هذه الأزمات والتي حدثت بعد نهاية الحرب الباردة لمعرفة حساسية هذه القضية، وما تمثله جزيرة تايوان من أهمية جيواستراتيجية واقتصادية بالنسبة للطرفين، كانت تايوان الموقع الذي بدأ –منه تقطيع أوصال الصين من قبل الدول الاستعمارية– وتوحيدها مع البر الصيني يعتبر حتى من قبل معارضي الحزب الشيوعي الصيني الحاكم "واجبا مقدسا" يمكن إرجاؤه لأسباب عملية أو تكتيكية، لكن لا يمكن التخلي عنه نهائيا.[1]

ترى بيكين أن تايوان جزء لا يتجزأ من الصين، في حين تؤكد تايوان على حقها في الانفصال، بل إن الرئيس التايواني " شين شوابيان" chen shui-bian الذي أعيد انتخابه مؤخرا اتخذ بالفعل عدة خطوات نحو الانفصال بتايوان، ودعا إلى استيفاء على مشروع دستور جديد للبلاد عام 2008 ينص على انفصال تايوان عن البر الصيني وقد حذرت الصين من أن هذا السلوك قد يدفعها لاستخدام القوة المسلحة للحيلولة دون انفصال تايوان، رغم أن الصين اعتادت على مثل هذه الدعوات الانفصالية من حكام تايوان، لكنها لم تواجه من قبل ذلك رئيسا تايوانيا مثل "شين شوابيان" الذي يبدو جادا في قيادة تايوان نحو الانفصال. وتعج كل من ضفتي خليج تايوان بدعاة المواجهة المسلحة كسبيل وحيد لحل قضية تايوان غير أن التجارة وغيرها من الاتصالات الأخرى تنمو بين الجانبين وقد أمكن تجنب نشوب الحرب بينهما مرات عديدة، ومع ذلك الحل العسكري يظل خيارا قائما إذا خطت تايوان من جانبها أي خطوة نحو الانفصال عن الصين الأم، إذ أن ذلك يعني بدء دق طبول الحرب في بكين وإيذانا بانفجار الوضع في آسيا، وهو ما لا تحتاجه الولايات المتحدة

[1] هنري كسنجر، **هل تحتاج أمريكا إلى سياسة خارجية، نحو دبلوماسية القرن الحادي والعشرين** ، مرجع سابق، ص ص148-149.

الأمريكية حاليا، ولا تريد حدوثه أصلا لا سيما في أعقاب أحداث الحادي عشر من سبتمبر، وما تواجهه الولايات المتحدة الأمريكية من تحديات أمنية خطيرة.

فالموقف السائد للولايات المتحدة بالنسبة لتايوان أنها تتمسك بإعلان شنقهاي 1972 وقانون تايوان الصادر في 1979 في مواجهة الصين، حيث يشير الأول إلى أن تايوان جزء من الوطن الصيني الأم، يجب حل مشكلتها سلميا بعيدا عن أسلوب الضم القهري ويشير الثاني إلى مسؤولية الولايات المتحدة في إمداد تايوان بما تحتاج إليه من نظم أسلحة للدفاع عن نفسها، وهذا موقف متناقض فالولايات المتحدة الأمريكية تعترف بوحدة الصين ولكنها لا تقر لها بسيادتها على كامل أراضيها.

أما الصين فتعتبر تايوان إقليما منشقا يجب عودته للسيادة الصينية وتعتبر دعم الولايات المتحدة لتايوان تدخلا سافرا في الشؤون الداخلية للصين هدفه ممارسة الضغط على حكومة بكين للامتثال للسياسة الأمريكية.[1]

ازدهرت تايوان وأصبحت ديمقراطية ،وشاركت في المنتديات الدولية التي لا تتطلب علاقات رسمية متبادلة ،وفي الوقت ذاته اعترفت الولايات المتحدة في العام 1979 بيكين بوصفها الحكومة الشرعية للصين كما فعلت الغالبية العظمى من الحكومات في العالم، لكن الولايات المتحدة كانت تزود تايوان ترسانة من الأسلحة الدفاعية لمساعدتها في البقاء مستقلة عن السيطرة في بكين وفي نفس العام 1979 صوت الكونغرس بالإجماع على قرار يلزم الولايات المتحدة بضمان آمن الجزيرة والدفاع عنها

وفي ماي عام 2001 سمحت الولايات المتحدة للرئيس التايواني بالتوقف في أراضيها، وفي طريق زيارتها إلى بعض دول أمريكا اللاتينية وفي نفس العام قررت إدارة بوش تزويد تايوان بمثابة غواصات تعمل على الديزل وأربعة مدمرات من طراز "كيد" بالإضافة لبعض الطائرات المضادة للغواصات من طراز جي 3 آويون وقطع للمدفعية ذاتية الدفع.[2]

كما أعلن الرئيس "جورج بوش "في أفريل من عام 2001 عن إنهاء سياسة الغموض المتعمدة تجاه تايوان وان والولايات المتحدة الأمريكية سوف تحتفظ بحق تسليح تايوان وأنها سترسل قوات أمريكية لمساعدة

---

[1] أبو بكر الدسوقي، **تطور العلاقات الأمريكية، مجلة السياسة الدولية** ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، مؤسسة الأهرام، العدد 142، أكتوبر، 2000، ص 182.

[2] عبد الجليل زيد المرهون، مرجع سابق.

تايوان إذا تعرضت لهجوم من الصين ولكنه عاد وصرح بان بلاده تدعم لقوة سياسة صين واحدة ، وأنها تسعى لحل كل الخلافات بين ضفتي المضيق سلميا.

وهذا التناقض في المواقف يرجع بالدرجة الأولى إلى سياسات الولايات المتحدة الأمريكية التي تتميز حيال القضية بالمراوغة وجس النبض للطرفين المتنازعين ولكي تحتفظ بعلاقات ودية بين الطرفين ضمن جهة لا تريد إثارة حفيظة بكين ومن جهة أخرى تستمر في دعمها لتايوان.

يمكن النظر إلى العلاقات التايوانية الأمريكية باعتبارها حجر الزاوية في علاقات تايوان الخارجية وذلك على الرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية ليست من بين الدول الستة والعشرين إلي تقيم علاقات دبلوماسية مع تايوان ،فالولايات المتحدة قد اعترفت رسميا بالصين ،وسحبت اعترافها تايوان بعد الزيارة التاريخية التي قام بها الرئيس الأمريكي الأسبق ريتشارد نيكسون لبكين في عام 1972 وعلى اثر ذلك تم استبدال معاهدة العام 1954 بين تايبية وواشنطن ، الملزمة بالتدخل العسكري المباشر والتلقائي في حالة وقوع هجوم عسكري خارجي على تايوان باتفاقية تكتفي بوصف مثل ذلك الهجوم بالخطر على السلام وانه موضع أهمية بالنسبة لواشنطن ولكن على الرغم من المدلول التاريخي لهذه التطورات فقد احتفظت الولايات المتحدة بمستوى كثيف من التفاعلات الأمنية والاقتصادية والثقافية مع التايوان، جعل منها احد أهم حلفاء واشنطن في شمال شرق آسيا، أن روابط الولايات المتحدة بتايوان تقترب في جوانبها من تلك القائمة مع كل اليابان وكوريا الجنوبية.[1] فقد استطاعت تايوان أن تحقق نجاحا اقتصاديا مذهلا وتنعم بمجموعة من الحريات جعلتها متميزة عن الصين الشيوعية،هناك الكثير من الساسة الأمريكان يدعمون توجهات تايوان نحو الانفصال عن الصين ومن الناحية الرسمية فان الولايات المتحدة ملتزمة بسيادة الصين الواحدة،التي تعني معارضة انفصال تايوان ولكن من وجهة النظر الصينية هناك عدة مؤشرات تدل على تغير سياسة واشنطن خاصة مع مجيئا دارة بوش الحالية.[2]

فقد قام الرئيس جورج بوش في 4 جويلية من العام 2004 بتبني تشريع يدعم جهود تايوان في الحصول على وضع الدولة المراقب من منظمة الصحة العالمية، وقد تبدو هذه المسالة قليلة الأهمية ولكنها تمنح

[1] عبد الجليل زيد المرهون، مرجع سابق.
[2] عبد الله صالح، "أزمة تايوان، تصعيد صيني ومحاولات أمريكية للتهدئة في ظل فشلها في العراق"، على الرابط الإلكتروني: (www.alasar.com) (22-07-2004).

نوع من الوجود القانوني في المستقبل لتايوان في إحدى المنظمات الدولية وهو ما يلي بالفعل تغير السياسة الأمريكية تجاه سياسة الصين الموجودة.

ولكن الواقعية السياسية تفرض على الإدارة الأمريكية الحرص على علاقات مستقرة مع الصين كقوة كبرى يحسب لها ألف حساب في آسيا. فالصين تؤدي دورا حاسما في المفاوضات الخاصة بكبح كوريا الشمالية عن تطوير أسلحة نووية وهي قضية رئيسية حساسة في الحمل الأمريكية ضد ما تسميه بالإرهاب والدول المارقة ووفق لذلك فان الولايات المتحدة الأمريكية تنتهج سياسة "وسط" دقيقة بين الصين التي تربطها بها مصالح اقتصادية وسياسة قوية من ناحية وبين تايوان التي ترتبط مع واشنطن بعلاقات عسكرية وتحظى بتعاطف إيديولوجي كما تحفظ الوجود الأمريكي العسكري المتقدم نحو البر الصيني.[1]

منذ إن أصبحت الصين تتصرف كقوة كبيرة، أصبحت تركز على إيجاد تعاون اقتصادي وسياسي أفضل ومن الصعب تصور موقف معقول يمكن من خلاله اختبار قدرات الصين العسكرية الموجهة ضد أي تهديد أكثر من تايوان، وتعتبر بكين أرضا صينية وتحتفظ دائما بحق استخدام القوة ضدها في حالة الضرورة وقد تم ذكر مسألة استخدام القوة ضد تايوان في قانون مقاومة الانفصال في مارس 2005، وتنظر الولايات المتحدة الأمريكية للعلاقات بين بيكين وتايوان باعتبارها مسألة حاسمة في تحسين أو سوء العلاقات الصينية الأمريكية أي أن تايوان هي المحور الرئيسي للمستوى الذي توجد عليه العلاقات بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية.

يميل ميزان القوة في ملف تايوان لصالح الصين، الأمر الذي يثير مخاوف واشنطن من اتجاه بكين نحو تفضيل الحل العسكري، فالسياسة الداخلية التايوانية تثير التوترات والمضايقات بين كل من الصين والولايات المتحدة ،وقد فشلت إدارة بوش من أن تقوم بدور فعال في تقليل التوتر بين الصين وتايوان،وثمة تطور بين رئيسين يزيدان من إمكانية نشوب الصراع على تايوان هما، أن التغير في ميزان القوة عبر المضيق يميل لمصالح الصين والتزايد المستمر في قوة الأحزاب التايوانية التي تسعى إلى الانفصال عن الصين كلا التطورين يقوضان جهود واشنطن على المدى الطويل في إبقاء الوضع في تايوان علة ما هو عليه .هذه التطورات تضغط أيضا على واشنطن في التوقف عن تبني سياسة التعهد بالدفاع الواضح عن تايوان.[2]

---

[1] عبد الله صالح، "أزمة تايوان، تصعيد صيني ومحاولات أمريكية للتهدئة في فشل العراق"، مرجع سابق.

[2] سمير زكي البسيوني، **العلاقات الصينية الأمريكية، الفرص والمخاطر والقضية التايوانية** ، أكتوبر 2005.

فالمرونة التي أبدتها الصين ما هي إلا ردت فعل براقماتية على الوقائع الناشئة في تايوان وخاصة من الناحية الاقتصادية، حيث وصل مستوى الاستثمار المباشر لتايوان في الصين 100 مليار دولار سنة 2004 وتعتبر الشريك التجاري الأكبر لتايوان حيث وصلت قيمة التبادلات التجارية في نفس السنة عبر مضيق ما يقارب 61.6 مليار دولار أمريكي.

رغم الملامح السلمية لحل القضية التايوانية ،وذلك من خلال دراسة الموقف الصيني والأمريكي نبع من الواقع تجنب الطرفين الحل والصراع المباشر لان نزاع من هذا النوع سيؤدي إلى مواجهة نووية مباشرة بين الصين والولايات المتحدة وهذا ما تتفاداه كيلهما.[1]

وفي النهاية فان الصين لا تسعى إلى فرض الوحدة على تايوان وإنما تسعى لاستيعابها بطريقة سليمة وبشكل تدريجي وذلك مراعاة لمختلف التطورات التي ألمت بالتايوان منذ الحرب الأهلية وانفصال تايوان عن الصين في القرن التاسع عشر لذا تطرح بكين فكرة بلد واحد ونظامان كتعبير عن اعتراف الصين بالاختلافات القائمة بين الضفتين في حين ترفض بكين أي إعلان صريح من قبل قادة تايوان بالانفصال وتعتبر ذلك تهديدا لوحدتها كاملة لها تاريخ وجذور مشتركة مع تايوان.

أما الولايات المتحدة الأمريكية فإنها كما يقال "تمسك العصى من الوسط " فهي لا تريد أن تخسر علاقتها مع بكين وتسعى لإبقاء الوضع على ما هو عليه على الأقل في المدى المتوسط.

3 - مشروع نظام الدفاع الصاروخي الأمريكي وفي جانفي 2002،اعلن وزير الدفاع الأمريكي "دونالدرامسفيلد" خطة نظام الدفاع الصاروخي الوطني ونظام الدفاع الصاروخي الميداني وطلب تعديل معاهدة الصواريخ المضادة للصواريخ ابا ليستية من وجهة النظر الصينية. من وجهة النظر الصينية تطوير وترتيب ونقل نظام الصواريخ المضادة للصواريخ الباليسية، الذي يتحلى بإمكانية الدفاع الإستراتيجية لا يساعد فحسب على زيادة الأمن ومنع انتشار الصواريخ، بل العكس سيلحق أضرارا بأمن ويدفع انتشار الصواريخ، وأيضا يخالف ما حددته معاهدة الصواريخ المضادة للصواريخ الباليسية، أما من وجهة النظر الأمريكية فمشروع الدفاع الصاروخي الأمريكي في مواجهة الصين يعتبر أمرا ضروريا، حيث يحميها من هجوم صاروخي نووي صيني ويجدر بنا ذكر

[1] بايتس غل، مرجع سابق.

أن مخزون الصين من الرؤوس النووية التي يمكن أن تحملها الصواريخ محدودة مقارنة بما لدى روسيا وبالتالي فالصين تدرك أن الولايات المتحدة تسعى لتجريدها من سلاحها الصاروخي نهائيا بالإضافة إلى إدراكها لحقيقة أخرى تتمثل في " رغبة الولايات المتحدة في دفع الصين نحو سباق تسلح صاروخي يرهق اقتصادها الواعد ويسبب لها مشكلات سياسية واجتماعية على النحو الذي مارسته مع الإتحاد السفياتي.[1]

على كثرة سلبيات المشروع الأمريكي على الأمن العالمي كما وصفها المندوب الصيني في الأمم المتحدة "سيودي"من أنها شكل خفي من أشكال التوسع في الأسلحة النووية من جانب واحد ويعطل بشكل كبير السيطرة الدولية على الأسلحة و عملية نزع الأسلحة ويثير سباقا جديدا للتسلح يبقى أكثر ما تخشاه الصين هو أن تزود الولايات المتحدة تايوان بأنظمة دفاع صاروخية عن مسرح العمليات (TMD) أو أن يمتد نظام الدفاع الصاروخي القومي الأمريكي بعناصره إلى تايوان، لأن ذلك في المفهوم الصيني عرقلة لتحقيق وحدة الأراضي الصينية.[2]

لقد نظرت الصين بقلق شديد لقيام الولايات المتحدة بتزويد تايوان بنظام صواريخ اعتراضية ذو مدى قصير مثل "ايجر" و "باتريوت" والذي يمكنه الاندماج مع أقمار الإنذار المبكر وشبكة الاتصالات الخاصة بنظام الدفاع الصاروخي الأمريكي لأن ذلك من شأنه أن يشجع أطرافا في تايوان على إعلان الاستقلال وهو ما تعده الصين بمثزلة حرب عليها.

ولا شك أن الخلافات الأمريكية الصينية لم تصل إلى درجة ما كانت عليه أثناء الحرب بين الولايات المتحدة والإتحاد السوفياتي السابق، إلا أن مجالات الخلاف بين الطرفين تمتد إلى أكثر من النواحي الاقتصادية والأمنية لتكشف عن وجه إيديولوجي ليس بالحدة التي كانت عليه أثناء الحرب الباردة، ولكن ينبئ في كل مرة تثار فيها خلافات حول الجوانب الإيديولوجية والسياسية بأن هذا الجانب يحتمل التصعيد في المستقبل.

---

[1] حسام الدين محمد سويلم، **نظام الدفاع الصاروخي القومي الأمريكي** ، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2003، ص ص146-146.

[2] دون ذكر الكاتب، "العلاقات الصينية- الأمريكية، الصين اليوم"، على الرابط الإلكتروني التالي: (www.china.org.com)

المطلب الرابع: مظاهر التنافس والاختلاف بين الولايات المتحدة والصين على المستويين الأيديولوجي والسياسي.

تمسكت الولايات المتحدة الأمريكية دائما بضرورة احترام الصين للقيم والمفاهيم الغربية والدولية السائدة لحقوق الإنسان والديمقراطية، فهذه القضية وإن لم تطرح بشكل ملح خلال فترة الحرب الباردة أصبحت خلال العشرية الأخيرة من القرن العشرين قضية هامة تثير الجدل والخلاف بين الطرفين لدرجة أن الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت تستعملها كورقة لإحراز تنازلات من الجانب الصيني.

وقد ظل الموقف الصيني حول هذه القضية بالذات ثابتا فقد عارضت الصين أي تدخل في طريقة تعاملها الداخلي لأن هذا التعامل ينبع أساسا من خصوصية الثقافة والتاريخ والحضارة، فليس بالضرورة أن يلتقي مفهومنا حول الديمقراطية وحقوق الإنسان مع ما تريد الولايات المتحدة إملاءه عليها.

وفق هذا الإطار سنعالج في هذا المطلب من الدراسة كيف شكل الاختلاف في وجهات النظر حول الديمقراطية وحقوق الإنسان إحدى أهم قضايا التنازع الإستراتيجي بين الدولتين.

من أهم ما سعت الولايات المتحدة إلى تحقيقه في عالم ما بعد الحرب الباردة هو عملية تصدير الديمقراطية في إطار ما يعرف بعولمة القيم الديمقراطية الغربية وترى الولايات المتحدة الأمريكية أن هذه العملية ستعزز السلم والأمن الدولي لجملة من الأسباب.[1]

- كلما كان العالم أكثر ديمقراطية كلما كانت فرص السلام أكبر حيث أثبتت الدراسات أنه لم يحد تقريبا أن وقعت حروب بين الديمقراطيات في العالم الحديث.
- كلما كان العالم أكثر ديمقراطية كلما أصبحت البيئة الدولية أكثر توافق مع المصالح الأمريكية.

إن هدف نشر الديمقراطية على مستوى المجتمع الدولي في تطورها، فحسب المحلل الأمريكي "فرانسيس فوكويوما" " العلم الآن يشهد للتاريخ في إطار الإيديولوجي حيث أن الديمقراطية اللبرالية هي آخر ما ستصل

[1] Nophon Helpin, **guaranteeing drmorracy, in foreign policy**, n°= 91,summer 1993, p 106.

إلى الدول في تطويرها. [1] وقد عزز انهيار الشيوعية في دول شرق أوروبا وتبنيها للنهج الديمقراطي إلى تعزيز هذه الأطروحة.

فمن أهم ما سعت الولايات المتحدة إلى تحقيقه في عالم ما بعد الحرب الباردة هو تغيير الصين وتحويلها إلى النظام العالمي الغربي السائد، وفي الوقت نفسه منعها من أن تصبح مصدر معارضة وتنافس وتهديد.

ومازالت تلك هي الأهداف الإستراتيجية الرئيسية للولايات المتحدة تجاه الصين، مما يترتب عليه استمرار رغبة أمريكية في الاحتفاظ بضغوطها على الصين، وهو ما تقابله الصين باحتفاظها التام بشكل الدولة الاشتراكية تحت راية الحزب الشيوعي الحاكم، وهذا الوضع الراسخ في نمط الإيديولوجية يعتبر عائقا كبيرا أمام تطوير وتنمية العلاقات بين البلدين.[2]

وبدأ السؤال يطرح ضمن الدوائر السياسية الأمريكية: لماذا لم تؤد التغيرات في الهيكلة الاقتصادية إلى إقرار الديمقراطية في الحياة السياسية أو لماذا لم يؤد النمو الاقتصادي إلى تبني الديمقراطية؟

الجواب الذي يعطيه المحللين الأمريكيين لهذا السؤال اتفق حول مفهوم جديد للتغيير الديمقراطي في الصين، فحسب هؤلاء هذا التغيير ليس ميكانيزم تسيره الطبيعة كما يؤكده فوكوياما ولكن لعبت القيادة السياسية في الصين وإستراتيجيتها المتبعة دور في عدم استكمال الإصلاحات الديمقراطية في الصين. [3] ويحصر هؤلاء عوائق تطبيق الديمقراطية في الصين فيما يلي:

- دور القيادة وما تؤديه من وظائف جوهري في تنظيم العلاقة بين الدولة والمجتمع الصيني.
- الأهمية الكبرى لتحقيق التنمية الاقتصادية وما تعطيه القيادة الصينية من دور لمؤسسات الدولة قيادي في تسيير هذه التنمية، فالدولة السلطوية حسب المنظور الصيني ستكون أكثر قدرة على التحكم في الدولة اقتصاديا.
- النخبة المثقفة في الصين لم تستطع أن تعي دورها في التسريع يتبنى الديمقراطية ولو على الطريقة الصينية.

---

[1] لمعلومات أكثر حول فكرة نهاية التاريخ، يمكن الرجوع إلى كتاب: فرانسيس فوكياما، نهاية التاريخ وخاتم البشر، ترجمة حسين الشيخ، لبنان، دار العلوم العربي، 1993.

[2] دون ذكر الكاتب، "أمريكا والصين: التعاون والصراع والإستراتيجية"، مرجع سابق.

[3] Yen Gian, **devlopement,and democracy are they compatible in China**, in political science quarerly vo n°= 2 sammer 1994 p 245.

إذا وافق التحليل الأكاديمي الأمريكي: الصين لم تتهيأ لها الظروف الملائمة لتطبيق الديمقراطية و أن سبب ذلك يعود إلى القيادة السياسية في الصين التي لا تزال تتشبث بمركزية السلطة كي تدعم استمرارية [1] فقد ردت الصين على الدعاية الإعلامية حول مركزية السلطة الصينية وعدم احترامها للديمقراطية.

وعبرت على أنها تساير التطورات السياسية، ولكن بما يتماشى والنظام الاشتراكي وذلك للعديد من: الاعتبارات يمكن حصرها فيما يلي:

1 – أن الحضارات الأخرى يمكنها أن تقدم النموذج السياسي الديمقراطي بمنطقها وبأسلوبها ومن ثم فإن النموذج الغربي ليس هو النموذج الجيد.

2 – أن محك نجاح العمل السياسي لأية دولة ولأي قائد في الصين يتمثل في:

– تحقيق التنمية والتقدم الاقتصادي وتحقيق رفع للمستوى المعيشي.

– الحفاظ على الأمن الوطني ومن ثم الانتقال السلمي للسلطة.

3 – أن الحزب الشيوعي هو الذي حافظ على النظام الاشتراكي واستمراريته رغم انهياره في الإتحاد السوفياتي السابق، فتحقيق الإصلاح الاقتصادي هو أولى أولويات الصين وأي معارضة قد تظهر بهذا الاتجاه تقمع بقوة دون مراعاة لحقوق الأفراد في الصين.

4 – أن فلسفة النظام والثقافة العقلية الصينية كلها خصوصيات فريدة من نوعها فهي تسعى إلى إحداث التغيرات في أنظمتها السياسية ولكن على الطريقة الصينية.[2]

فرغم المحاولات الأمريكية في إظهار نيتها الصادقة في الدعوة لتبني الصين التحول الديمقراطي السياسي بعد أن استطاعت تحقيقه في المجال الاقتصادي، وكذا إثارتها بضرورة تحقيق شروط أفضل لحقوق الإنسان فإن من التدخل الأمريكي يتحكم فيه منطق تحقيق المصالح النفعية للولايات المتحدة.

فقد أعلن بوش الأب صراحة أن الولايات المتحدة لا يمكنها أن تعيد تأسيس علاقات طبيعية مع الصين، ما لم يعترف زعماء الصين بشرعية الحركة التي تنادي بالديمقراطية. [3] وكان رد فعل الصين تجاه العقوبات الموجهة إليها في العناد بدرجة كبيرة ووصفت التشريعات التي فرضتها الكونغرس الأمريكي بأنها " تدخل فقط" في الشؤون الداخلية للصين، واهتمت بتوظيف هذه الملفات (الديمقراطية وحقوق الإنسان)

---

[1] دانيال بور تشاين و أرني هدي كنز، **التنين الأكبر –الصين في القرن 21**، ترجمة شوقي جلال، الكويت، مطابع الوطن، 201، ص 95.
[2] محمد نعمان جلول، مرجع سابق، ص ص 28-29.
[3] يحي أبو زكريا، مرجع سابق.

لاستعمالها كورقة ضغط ومساومة للحصول على تنازلات من السلطة الصينية في مختلف الأزمات أثناء توتر العلاقات بينهما فقط.

وفي فيفري سنة 1999 سحب التقدير السنوي لوزارة الخارجية الأمريكية حول حقوق الإنسان في العالم ممارسات الحكومة الصينية إزاء المعارضين لها على الرغم من توقيعها لوثيقة الأمم المتحدة الخاصة بحقوق الإنسان المدنية والسياسية (العهد الرابع).[1] وما يترتب من توقيعه أثار تلزم الصين باحترام حقوق الإنسان فيها وقد تركزت هذه الاتجاهات الأمريكية للصين بانتهاك حقوق الإنسان وفق مظهرين أساسيين هما:

1 - القمع الكبير الذي تمارسه السلطات الصينية على أي معارضة ولو بسيطة قد يبديها أي فرد صيني يظهر فيها احتجاجا ضد الاستبداد السلطوي الممارس في الصين.[2] فعندما تجرأ Hary Dengloy وأعلن عن فكرة فدرالية العمال في بيكين سنة 1989، قابلت السلطة الصينية الاقتراح بإيقاف 6000 عامل وحكم عليهم بـــ 22 شهر سجن لتأييدهم لصاحب الفكرة الذي فر إلى خارج الصين، و لم يكن مميزا " Zho.Zuyang" رئيس الحزب الشيوعي السابق يختلف كثيرا من مصير هاري بعد أن أعلن على ضرورة تبني حقوق وحرية التعبير فلاقت السلطات الصينية إعلانه بوصفه تحت الإقامة الجبرية.

2 - القمع الذي تمارسه السلطات الصينية على الأقليات في التبت Tibet وكسب نجاح حيث تعاقب السلطات أي رغبة في الانفصال بقسوة لقمع أي موجة انفصال كبيرة قد تحدث فيما بعد حيث عاقبت السلطات الصينية الشاب Nonne Noowanj بالسجن 18 سنة لأنه نظم النشيد الوطني لإقليم التبت.[3]

فقد حاولت الصين الرد على الانتقادات الأمريكية فيما يخص سجل حقوق الإنسان فيها باتهام الإدارة الأمريكية بالتوظيف المعرض لملف حقوق الإنسان في الصين حيث تستعمله كورقة ضغط ومساومة للحصول

---

[1] أبو بكر الدسوقي، مرجع سابق، ص 18.

[2] Al sontos, **influence of new auloritarians on Chinesse leader ship**,in(www.hirichina.org.).

[3] Marrie Holzman, **China :requiem pour les droits de l'homme, dans politique international**, Ne 75 (printemps 1997 p 378

على تنازلات من السلطة الصينية أثناء الأزمات، فملف حقوق الإنسان في الصين لا يظهر إلا عندما تتوتر العلاقات بين البلدين.[1]

[1] Chine's policy lowand,in (www.cipeny.org.).

المبحث الثالث:مستقبل العلاقات الأمريكية الصينية

تشكل العلاقات الأمريكية الصينية نموذجا يجمع بين الصراع والتعاون الحذر ، إذ تمتلك كل واحدة منهما عناصر القوة فالولايات المتحدة الأمريكية قوة عظمى تريد الاحتفاظ بالهيمنة علي النظام الدولي والصين بثقلها الديمغرافي والاقتصادي والسياسي والعسكري المتزايد تعمل من أجل الوصول لقمة النظام الدولي خلال منتصف هذا القرن.

وإذا كانت العلاقات الأمريكية الصينية تتراوح بين الصراع والتعاون فهذا يجرنا إلى التساؤل: فما هو مستقبل العلاقات الأمريكية الصينية في ظل معطيات التنافس والقوة والخوف المتبادل ؟

لهذا سوف نحاول استشراف مستقبل العلاقات الأمريكية الصينية لما فيها من تأثير في تشكيل بنية النظام الدولي في مرحلة المقبلة عبر السيناريوهات التالية:

المطلب الأول: سيناريو استمرار للصراع

إذ يتوقع هذا السيناريو أن تشهد العلاقات الأمريكية–الصينية المزيد من التوترات والاحتكاكات الأمر الذي قد يقود إلي الصراع العسكري بينهما وذلك في ظل رغبة الصين الشديدة في التحول إلي قوة عظمى وسعيها إلي تطوير قدراتها العسكرية الأمر الذي تراه الولايات المتحدة الأمريكية علي أنه تهديد لها وفي حال نشوب الصراع المسلح بينهما فان نتائجه غير معلومة وغير محتملة فهي مفتوحة علي كل الاحتمالات في ظل ما تملكه الصين والولايات متحدة الأمريكية من قدرات نووية عسكرية بالإضافة إلي التفوق الكمي للصين الذي يقابله تفوق كيفي أمريكي.[1]

حيث تعتبر الصين الشعبية هي إحدى القوى العظمى الصاعدة وهي على علاقات بالولايات المتحدة الأمريكية لكنها علاقات مركبة ومعقدة ، وتتميز بقضاياها المستمرة غير المنتهية ، فمصالحها الإستراتيجية غالبا ماتتعارض ومفاهيمها الأمنية غالبا ما تتناقض أيضا ، ومن المتوقع أن تمر العلاقات الأمريكية –الصينية بفترات أكثر صعوبة حيث أصبحت العلاقات الأمنية بين "بكين"" وواشنطن" متوترة بصورة متزايدة بسبب الخلاف

[1] محمود خليفة جودة، "مسار التنافس الأمريكي الصيني"، **مجلة الحوار**، العدد 3432 ــ 2011 / 20/7 على الرابط الالكتروني .
(http //:www.alhewer .org /depat/show art .asp? Aid=26799) (25/5/2012)

في الرؤى الإستراتيجية بين البلدين فعلى سبيل المثال نجد أن بكين ترى في تمدد حلف الأطلسي NATO شرقا ووجود الصواريخ الدفاعية الأمريكية في شرق أسيا وفي التحالف الأمريكي- الياباني تهديدا مباشرا لأمنها ومبررا قويا للشك في الاستراتيجيات الأمريكية ضد الصين .

وعلي صعيد أخر ترى واشنطن في العلاقات الروسية الصينية في المجالات الأمنية ومقاومة الصين للهيمنة الأمريكية علي "باسيفيكي" مبررا للقلق من تهديدها للرؤية الأمريكية للمنطقة[1].

لذلك فإن كلا من الولايات المتحدة والصين على أبواب حرب جدية في الباسيفيكي .حيث أن وجهات النظر المتعارضة لكل من بكين وواشنطن حول الشراكة الإستراتيجية الصينية- الأمريكية كانت هي محور لقاء القمة الأخيرة بين الرئيس "كلينتون"" وزيمين" وعليه يرى بعض المحللون السياسيين أن" بكين" لا ترى في واشنطن على أنها شريك استراتيجي لكن تنظر لها على أنها عائق استراتيجي لطموحها الجغرافي فبكين تملك القوة السياسية والعسكرية والاقتصادية التي تمكنها من تحدي الولايات المتحدة الأمريكية وتهدد مصالحها القومية في المنطقة علي نطاق واسع وبالتالي قد يؤدي هذا إلي الصراع في منطقة المحيط الهادي الأسيوي .

تدرك الإدارة الأمريكية بأن الصين تمتلك عدة ميزات تمكنها من موازنة إمكانية تعرضها للخطر في علاقاتها مع الولايات المتحدة وأحد هذه الميزات هو إمكانية الرد بالمثل باستخدام صواريخ نووية ضد أي هجوم نووي تشنه الولايات المتحدة الأمريكية عليها والثاني لجوء الصين إلي حرب المعلومات والاقتصاد لضرب أهداف الولايات المتحدة الأمريكية (مصادر القيادة الأمريكية) أما الثالث فهو الاعتماد على الصواريخ المعادلة للقواعد الأمريكية والسفن البحرية في خليج الباسيفيك، والرابع يتمثل في تطوير قوات خاصة والتي من الممكن أن تكون قادرة علي العمل في عمليات محدودة قرب الحدود الصينية وسواء كانت تلك الميزات حقيقية أو لم تكن فان لها أهداف نفسية في الداخل والخارج بينما تتواصل عمليات تحديث الجيش وبفترة زمنية قياسية.[2]

---

[1] دو ذكر الكاتب، **"قراءات إستراتيجية الواقعة الإستراتيجية**: مستقبل العلاقات الأمنية الصينية – الأمريكية"، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية على الرابط الإلكتروني:(.http:// www.acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/01/redad344htm.2012/06/22)

[2] تامر كامل محمد ،**تداعيات عاصفة الأبراج الإستراتيجية الدولية في عصر العولمة** ، الأردن ، 2002، ص 1982.

ولا تزال هناك مخاوف في واشنطن من أن الصين قد تفعل قوتها السياسية والدبلوماسية والعسكرية بغية التحقيق أهداف أمنية تخدم مصالحها الضيقة مثل اعتماد القوة في قضية تايوان وفرض نفسها بقوة العضلات كقوة عسكرية – سياسية – إقليمية والسعي إلي احتلال مكانة الولايات المتحدة كقوة مسيطرة في غرب المحيط الهادي

المطلب الثاني : سيناريو الحوار الاستراتيجي والتعاون الاقتصادي

ينظر هذا السيناريو إلي أن ثمة تقارب صيني – أمريكي سيحدث في المستقبل في ظل ترسيخ العلاقات الاقتصادية والسياسية بين البلدين وفي ظل تفعيل لغة الحوار و الاعتماد علي الدبلوماسية

في حل القضايا العالقة بين البلدين فالتقارب يصب في مصلحة البلدين معا ذلك أن الصين المتقدمة أفضل من الصين المتخلفة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية وعليه فالتعاون بينهما يحقق مكاسب لكل منهما فيمنع حدوث تحالف استراتيجي صيني روسي موجه ضد الولايات المتحدة الأمريكية كما يمنع دعم الولايات المتحدة الأمريكية للقوى الإقليمية في أسيا للحد من التقدم الصيني كما سوف يخدم الصين في طريقها للدفاع عن وحدتها السياسية.[1]

وعلى الرغم من التنافس بين القوتين فإنهما في حاجة إلي بعضهما البعض كما أن علاقات التبادل التجاري هامة جدا للطرفين حيث تعتبر الصين أكبر ثالث شريك تجاري وثاني أهم مصدر للواردات الأمريكية كما أن السلطات الصينية تعتبر ثاني أكبر دائن رسمي للولايات المتحدة حيث يوجد علي الأرض الصينية مئات المليارات من الأصول المالية الأمريكية وفي المقابل تعتبر الولايات المتحدة أهم شريك تجاري ثنائي للصين ومصدرا مهما للاستثمار وتصدير التكنولوجيا .[2]

ويمكن لصين والولايات المتحدة الأمريكية مستقبلا أن تتشارك بأهداف مختلفة مع الدبلوماسية الأمنية الجديدة للصين والمصالح الأمريكية علي حد سواء تجنب الصراع الاستراتيجي وتحقيق ظروف إقليمية ودولية قائمة علي استقرار والازدهار.[3]

---

[1] محمود خليفة جودة: مرجع سابق.

[2] يحي عبد المبدئ محمد، "ماذا يحتاج العالم ليعرف عن القوة العظمى المرتقبة ؟" Public affirs new york 2006 (http//:www.taqrir.org/index.cfm?pageid/2/id/35title/) كل ماتريد أن تعرفه عن الصين وهل هي خطر حقيقي (2012/05/26.)

[3] بايتس غيل ،مرجع سابق ،ص 223.

ويؤكد الخبراء الاقتصاديون ويرجحون احتمال استمرار النمو الاقتصادي والعسكري الصيني لعقود أخرى قادمة وهذا يفرض علي الولايات المتحدة انتهاج إستراتيجية استجابة لنمو هذه القوة وعلي مدى عشر سنوات إلي عشرين سنة قادمة النمو المتواصل في الناتج الداخلي الخام الصيني سوف يضمن لبكين المحافظة علي ميزانية دفاعية متواضعة ، ونفقات دفاعاتها المطلقة ستنمو وفق معدلات سريعة، [1] وهذا يتطلب من أمريكا مستقبلا تقوم على إقامة علاقة تعاونية مع الصين وتقريب الاهتمامات الجوهرية وبناء إطار للحوار الاستراتيجي وفي هذا الإطار يمكن صياغة تصور مستقبلي للعلاقة الأمريكية الصينية من المنظور الأمريكي كمايلي:

أن مستقبل المصالح الأمريكية مرتبط باستقرار أسيا وهذا الأخير مرتبط بدور الصين الإقليمي ودور الصين لا يمكن ضبطه والتحكم فيه إلا بتوثيق العلاقات معها ومن ثم فان الدور الصيني من وجهة النظر الأمريكية يتحرك في الإطار التالي :التنسيق لوقف انتشار الأسلحة النووية والكيميائية ويمهد لهذا الدور ما حدث من انتقال تدريجي من كون الصين إحدى كبريات الدول المصدرة لتقنيات هذه الأسلحة إلي دولة تنظم إلي العديد من معاهدات وقف انتشارها وأوقفت مساعداتها النووية لكل من إيران وباكستان أو علي الأقل تناور بها في ظل بيئة دولية مراوغة.[2]

وعليه فإنه التفكير الاستراتيجي الأمريكي يقوم علي العناصر التالية :

1 - الحرص الأمريكي على علاقة إقامة شراكة مع الصين كقوة صاعدة كبرى وعلي ه فقد نادى "بريجنسكي" بتبني مفهوم مجتمع باسيفيكي الذي يقوم في الجوهر على اعتقاد راسخ مؤداه أن الصين و الولايات المتحدة الأمريكية ستنجحان في توليد اهتمام متبادل للهدف المشترك أو على الأقل تقدير الاهتمام المتبادل ببعض الموضوعات والمسائل ذات الاهتمام العام ولكن تحقيق ذلك الإحساس المتبادل بالهدف المشترك لا يمكن أن يتحقق أذا أصر كل طرف من الطرفين على النظر إلى ذلك المشروع من وجهة نظره هو على أنه يمكن أن يكون بمثابة وسيلة فعالة لهزيمة أو تقويض

[1] حكيم توفيقي ،**الحوار النيواقعي النيولبرالي حول مضامين الصعود الصيني** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،تخصص علاقات دولية ودراسات استراتيجية ، جامعة باتنة 2008،ص68 .

[2] عمر عبد الكريم، "مستقبل العلاقات الأمريكية الصينية" ،علي الرابط الالكتروني: http :// www .almoslim.net /mode/85818/27/05/2012)

الطرف الآخر ويجب علي الدولتين العظمتين معا إن تتعهد ا بالالتزام بالتعاون المشترك وإيجاد طريقة للتواصل بينهما.[1]

2 - حرص أمريكا علي إبقاء التطور والنفوذ الصيني تحت المراقبة الأمريكية الدائمة ويدفع تفاقم العلاقات الأمريكية الصينية مستقبلا في التفكير مليا بطبيعة التقارب الجدي بين أعظم دولتين في القرن الواحد والعشرين ، وكان الرئيس الأمريكي "باراك أوباما" قد حدد أثناء زيارته للصين تاريخ التفاعل الاقتصادي باعتباره الأولوية التي ترسم معالم سياسة إدارته الجديدة اتجاه الصين ومن هذا المنطلق تحدث الخبراء الأمريكيون عن وجود أفاق لبناء فضاء اقتصادي أمريكي صيني مشترك ليكون وفق رأيهم الأساس لقيام ثنائي كبير يمد نفوذه علي العالم بأسره وأصبح لقاء قمة العشرين في لندن البرهان الأول علي أن "أوباما" بصدد إقامة علاقات مع الصين ذات صبغة برغماتية مفرغة من الأبعاد الأيديولوجية .[2]

المطلب الثالث: السيناريو الواقعي

ويشمل المسار الواقعي أن الأوضاع على أرض الواقع لا تعبر عن علاقات صينية أمريكية قد ترقى في المستقبل لحد التقارب الاستراتيجي كما لن تصل لحد المواجهة العسكرية فهناك توترات وخلافات جوهرية يقابلها وجود مصالح مشتركة مما قد يؤرجح العلاقة بينهما بين الصعود والنزول فكل منهما قادر علي الإضرار بمصالح الأخر والعمل علي تقويضها وتنسيقها.[3]

إن مصالح الولايات المتحدة والصين تعد متشابكة بدرجة تجعل من العداء بينهما أمر ا مستبعدا و إن كان ذلك لا يعني وجود اختلافات حول عدد القضايا الإقليمية و الدولية وعلي الرغم من أن الصين كانت المستفيد الأول من الاستقرار الذي وفرته قوة العسكرية الأمريكية في شرق وسط أسيا

في أعقاب الحرب العالمية الثانية حتى الآن أن توازن القوة في الإقليم سيظل قائما وان الصين لن تسعى إلي عداء الولايات المتحدة الأمريكية ولا لتهديد مصالحها الإستراتيجية هناك

---

[1] هينري كيسنجر، "مستقبل العلاقات الأمريكية الصينية" ، **السياسة الدولية** ، على الرابط الالكتروني :
(http:// www.siyassa.org.eg/news content/2/123/26/05/2012)

[2] صباح جاسم، "أمريكة والصين: قطبا العالم الجديد وصراع على الريادة، شبكة النبأ معلوماتية، على الرابط الالكتروني :
(27/05/2012) (http www.annabaa.org/nbanews/2010/02/07ghtm)

[3] محمود خليفة جودة ، مرجع سابق.

كما أن احتواء الصين ليس خيار سليما، فإستراتيجيةٍ كهذه تنتج ذلك النوع المناوئ مع الصين والذي تود أمريكا تجنبه و أمريكا بحاجة إلي بناء أساس متين للعلاقات مع الصين بعيدا عن النزاع والمنافسة وإنما لتحقيق المصلحة المشتركة لكلا البلدين في المستقبل ولاسيما تلك القائمة على أسس إقتصادية واستراتيجيه أمنية مشتركة في القارة الأسيوية بحيث تجعل الطموحات الصينية إقليمية بعيدة عن العالمية. [1]

و يبدو أنه مقدرا للعلاقة الثنائية بين البلدين أن تكون غامضة ومن غير المرجح أن يحقق البلدان أي خرق دراما تيكي أو استراتيجي رغم ذلك يبدو أن التقدم الثابت والايجابي في العلاقات الثنائية أمرا محتملا بل ضروريا في الواقع لا تقلل هذه المقاربة من شأن الخلافات والاختلافات بين ولايات المتحدة الأمريكية والصين إلا أنها تقر بانجازات الدبلوماسية الأمنية الجديدة للصين وبالنفوذ المتنامي للصين كلاعب سياسي واقتصادي وعسكري علي المسرح الدولي وبالدور الحاسم الذي لعبته الولايات المتحدة الأمريكية ويمكنها الاستمرار في لعبه على صعيد المساعدة في رسم الإستراتيجية المستقبلية للصين.[2]

إن الصين والولايات المتحدة الأمريكية لا يجب عليهما إعادة العلاقة العدائية التي قامت في الخمسينات والستينات من القرن الماضي فهم لا يستطيعان إعادة بناء العلاقة ثانية علي أساس العدو المشترك كما حدث في السبعينات والثمانينات من نفس القرن الماضي كما أنه ليس من المحتمل إن يتحالفا مستقبلا .

ويوفر الفهم الأوفر للعلاقة الأمريكية – الصينية لا كصديقين حقيقيين ولا كعدوين دائمين ولا كشريكين استراتيجيين ولا كخصمين بل اثنان من أهم القوى في العالم اللتان يمكن أن تشتركا في أرضية واحدة تجمع بين مصالحها المتطابقة.[3]

إن وكخلاصة يمكن القول أن مظاهر التنازع الإستراتيجي سابقة الذكر، لها أهمية كبيرة في دراسة طبيعة العلاقات الأمريكية الصينية إلا أن هذه المظاهر لا تكفي وحدها لتفسير حقيقة الخلاف بين الدولتين فالمظاهر السابقة جميعها توصل الطرفان إلى نقاط تفاهم محددة بشأنها، سواء فيما يتعلق بحقوق الإنسان أو القضايا التجارية أو مبيعات أسلحة أو القضية التايوانية وبالرغم ن ذلك تتعاقب الأزمات في العلاقات الثنائية، بما يرجع أنه توجد أسباب أكثر جوهرية لاستمرار الخلاف في العلاقات الأمريكية الصينية فهذه الأسباب تبرز

---

[1] سوسن العساف، **إستراتيجية الردع العسكرية الأمريكية الجديدة والاستقرار الدولي** ، لبنان،الشبكة العربية للأبحاث والنشر ، 2008، ص 357.

[2] بايتس غيل، مرجع سابق ،ص325.

[3] نفس المرجع ،ص326.

من المخاوف الأمريكية من البروز الصيني كقوة كبرى، تحتمل المؤشرات الإستراتيجية بأن عقدين قادمين فقط سيجعلانها مكافئة للقوة الأمريكية، وكذلك بداية اتخاذ الصين لسياسات معادية ومخالفة الإستراتيجية الأمريكية.

خاتمة

خاتمـــــــــــة:

إذا نظرنا إلى العقدين الأخيرين من الحرب الباردة والتي انتهت مع نهاية الثمانينات سنجد أن طبيعة العلاقات الأمريكية- الصينية بوجه عام يكشف أنها علاقات في غاية التعقيد والتشابك وذات صيغة فريدة على مستوى العلاقات الدولية، وهي بذلك متأرجحة ما بين التعاون والتنافس إذ تصل إلى درجة تؤهل وصول التوتر في العلاقات بين البلدين إلى حد إقناع بعض الإستراتيجيين بإمكانية حدوث حرب باردة جديدة، وقد تصل إلى حد التعاون والانفراج في العلاقات بين البلدين، لذلك يبقى الإستراتيجيون عاجزين عن التنبؤ لطبيعة العلاقات بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية مستقبلا وإمكانية استقرارها سواء في إطار التنافس أو التعاون على المدى البعيد، لذلك تأرجح العلاقات الأمريكية-الصينية بين التنافس والتعاون فلا توجد إستراتيجية على المدى الطويل تتبعها الولايات المتحدة تجاه الصين وإنما تتبع تكتيكات تفرضها الظروف، ويبقى الهدف الإستراتيجي تقسيم واحتواء الصين.

قد لا يتجادل اثنان في مختلف الأحوال والظروف، وأن الصين واحدة من أهم القوى في العالم من النواحي الاقتصادية والسياسية والعسكرية، بل ومن المتوقع أن تغدو أكثر أهمية ونفوذ في السنوات المقبلة، وعلى الرغم الأهمية الإستراتيجية للصين، لم تحصل دبلوماسيتها الأمنية الجديدة إلا متأخرة على الاهتمام الشديد الذي تستحق من جانب الإستراتيجيين وصناع السياسة في الولايات المتحدة، لكن هذا الاهتمام الذي ولدته الدبلوماسية الأمنية الجديدة للصين غالبا ما يكون بالمعنى السلبي، بحيث يتم الحديث ببساطة مفرطة عن التهديد الذي تمثله الصين لمصالح الولايات المتحدة، من هنا تبرز الحاجة إلى رد أكثر دقة وتماسكا في سياسة الولايات المتحدة ومن ذلك يمكن حصر العوامل المتحكمة في هذه السياسات.

- تحتل الصين مركز الصدارة في أولويات أجندة اهتمامات الأمريكية كما تمثل تحديا كبيرا في مجال السياسة الأمنية، حيث أصبحت التطورات التي شهدها العلاقات بين الدولتين في أعقاب أحداث الحادي عشر من سبتمبر أكثر أهمية وخطورة لأنها تتعلق بمستقبل الموقع الصيني في ظل الهيمنة الأمريكية العالمية باعتبار أن الصين تمتلك خمس القوة البشرية في العالم وتحول الصين في إطار سياسة التحديد التي بدأتها قبل ثلاثة عقود إلى عملاق اقتصادي مؤثر في الساحة الدولية.
- يمثل الملف التايواني في مسار العلاقات الأمريكية-الصينية ومنذ انفصال لتايوان عن الصين،أهم المحاور التي دار حولها الخلاف بين البلدين، ورغم أن القضية التايوانية تبدو منتهية – على حسب

مراجعة تصريحات نيكسون سنة 1972 وعقد الاتفاق بين الصين والولايات المتحدة لسنة 1979 حول القضية Taiwan Relation Act إلا أنها في الواقع لا تزال تثير أزمات دورية بين الدولتين عل الرغم من علم الولايات المتحدة بشرعية اعتبار تايوان جزء من الوطن الصيني.

- ففيما يتصل بالأحلاف والآليات الأمنية والإقليمية فالولايات المتحدة عملت على تكثيف النقاشات الثنائية فيما يتعلق بالمخاوف الأمنية الإقليمية، وتعزيز التنسيق مع الأحلاف الإقليمية في قضايا متصلة بالصين والتوصل إلى حل غير عسكري للخلافات بين الصين وتايوان.
- أما فيما يتعلق بمنع انتشار الأسلحة النووية والحد من التسلح، فالولايات المتحدة تسعى إلى أن تستفيد من كل الفرص المتاحة لحل المسائل المرتبطة بالدور المستمر للصين في انتشار الأسلحة النووية، والعمل على تحسين قدرة الصين على ضبط الصادرات العسكرية، وإقامة إطار مستقر وطويل الأمد لعلاقات نووية إستراتيجية ثنائية، وتحسين التعاون في قضايا الحد من التسلح على الصعيد الدولي، والبناء على نجاحات سابقة مع الصين في منع انتشار الأسلحة النووية.
- فالولايات المتحدة عملت على تفعيل المقاربة الصينية المتبادلة إزاء قضيتي السيادة والتدخل عبر تكثيف الحوار الأمريكي–الصيني في ما يتعلق بأنظمة غير مرغوب فيها ومنذرة بالتحديات، عبر التوصل إلى أرضية مشتركة في تحديد التهديدات الجديدة العابرة للحدود القومية، وعبر تشجيع الصين على مزيد من الدعم والمشاركة في عمليات السلام وبناء الدول.
- فقد عملت الولايات المتحدة على كبح الأولويات الإستراتيجية لها بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، رد أكثر فعالية في السياسة الأمريكية تجاه الدبلوماسية الأمنية الجديدة للصين، أحد عوامل يرتبط في واقع أن التركيز الاستراتيجي الأمريكي ينصب بشكل غالب على جنوب غرب آسيا والشرق الأوسط، صحيح أن البيئة الأمنية الدولية تفتح أمام الصين فرص لتحقيق دبلوماسيتها الأمنية الجديدة، إلا أن جذور الإستراتيجية نفسها تعود إلى قدرات وتحركات اتخذت قبل 11 سبتمبر 2001 بوقت طويل، وتجاهل هذه النقطة يعرقل قدرة واشنطن على إدراك وتفسير والرد بشكل فعال على الفرص التي توفرها الدبلوماسية الأمنية الجديدة للصين والتحديات التي تفرضها.
- بروز التنافس بصورة واضحة مع سعي الولايات المتحدة إلى تصدير الديمقراطية في إطار ما يعرف بعولمة القيم الديمقراطية الغربية خاصة مع تراجع الشيوعية على المستوى الدولي، في ظل إصرار الصينيين وبناءا على سلوكهم الدولي على إتباع خط يتوافق مع ثقافتهم وحضارتهم، حيث تفرض

الصين الضغوط الأمريكية فيما يخص حقوق الإنسان وترسيخ الديمقراطية واعتبار الصين أن ذلك هو محاولة لقولبة المجتمع الصيني على حسب القيم الأمريكية.

- إن افتراض وصول العلاقات بين الولايات المتحدة والصين إلى حد المواجهة العسكرية المباشرة أمر مستبعد جدا، لأن أية مواجهة من هذا الصنف ستؤدي إلى دمارهما، حسب النموذج الجبان لنظرية اللعبة .

لذلك فالعلاقات الأمريكية–الصينية أعقد وأكبر من وصفها بالعلاقة التنافسية بين قوتين يحاول فيها كل طرف تفادي الوصول إلى مرحلة التوتر الحاد، واستمرار حال التنافس– نفسه– تعتمد على مدى استكمال الصين لنهوضها في المستقبل المنظور، وما يمكن أن تمثله من تهديد للولايات المتحدة وكل ما يتعلق بدرجة التقدم الذي ستحققه على صعيد قدراتها العسكرية وتأثراتها على التوازنات الدولية.

ويبقى بذلك من الصعب الوصول إلى نتيجة دقيقة تحدد من خلالها طبيعة السياسات الأمنية الأمريكية اتجاه الصين في ظل التغيرات والتطورات في الأحداث والظروف الدولية المتسارعة، فهل ستعرف العلاقات الأمريكية الصينية نوعا من الاستقرار في ظل تنامي النهوض الصيني أم أنها ستتبعه نحو التصعيد.

الملاحق

ملحق رقم 01: الشراكات الثنائية للصين 1993 – 2005.

- **تشرين الثاثني/ نوفمبر 1993**.
  - ✓ شراكة إستراتيجية طويلة الأمد مع البرازيل.
- **آذار/ مارس 1996**.
  - ✓ شراكة إستراتيجية قائمة على التعاون مع روسيا.
- **تشرين الثاني/ نوفمبر 1996**.
  - ✓ شراكة بناءة من التعاون مع الهند، موجهة نحو القرن الحادي والعشرين.
- **كانون الأول/ ديسمبر 1996**.
  - ✓ شراكة شاملة قائمة على التعاون مع باكستان، موجهة نحو القرن الحادي والعشرين.
  - ✓ شراكة علاقات ودية وحسن جوار مع النيبال، موجهة نحو القرن الحادي والعشرين.
- **آيار/ مايو 1997**.
  - ✓ شراكة شاملة، طويلة الأمد، قائمة على التعاون مع فرنسا.
- **تشرين الأول/ أكتوبر 1997**.
  - ✓ شراكة مع الولايات المتحدة للبناء نحو شراكة إستراتيجية بناءة للقرن الحادي والعشرين.
- **تشرين الثاني/ نوفمبر 1997**.
  - ✓ شراكة شاملة، لأكثر من مئة عام مع كندا.
- **كانون الأول/ ديسمبر 1997**.
  - ✓ شراكة من التعاون العام لأكثر من مئة عام مع المكسيك.
  - ✓ شراكة حسن جوار من الثقة المتبادلة مع "آسيان".
- نيسان/ أبريل 1998.
  - ✓ شراكة بناءة، ومستقرة، وطويلة الأمد مع الاتحاد الأوروبي.

- تشرين الأول/ أكتوبر 1998.
  - ✓ شراكة معززة شاملة مع المملكة المتحدة.
- تشرين الثاني/ نوفمبر 1998.
  - ✓ شراكة قائمة على التعاون مع جمهورية كوريا.
  - ✓ شراكة ودية، قائمة على التعاون مع اليابان.
- نيسان/ أبريل 1999.
  - ✓ شراكة إستراتيجية قائمة على التعاون مع مصر موجهة نحو القرن الحادي والعشرين.
- تشرين الثاني/ نوفمبر 1999.
  - ✓ شراكة إستراتيجية من المساواة، الفائدة المشتركة، والتطور المشترك مع جنوب إفريقيا.
- تشرين الأول/ أكتوبر 2003.
  - ✓ شراكة إستراتيجية مع آسيان من أجل السلام والازدهار.
  - ✓ شراكة إستراتيجية عامة مع الاتحاد الأوروبي.
- كانون الثاني/ يناير 2004.
  - ✓ شراكة إستراتيجية شاملة مع فرنسا.
- نيسان/ أبريل 2005.
  - ✓ شراكة إستراتيجية للتعاون مع الهند.
  - ✓ شراكة إستراتيجية للتعاون مع باكستان.
  - ✓ شراكة عامة قائمة على التعاون مع بنغلادش.
  - ✓ شراكة عامة قائمة على التعاون مع سريلانكا.
  - ✓ شراكة إستراتيجية مع اندونيسيا.
- تشرين الثاني/ نوفمبر 2005.
  - ✓ شراكة إستراتيجية شاملة مع اسبانيا.

ملحق رقم 02: الدول التي أجرت حوارات إستراتيجية مع الصين

- **أستراليـــا:**

– المشاورات الدفاعية الإستراتيجية الصينية – الاسترالية السابعة أجريت في تشرين الأول/ أكتوبر 2003.

– المشاورات الدفاعية الإستراتيجية الصينية–الاسترالية الثامنة أجريت في تشرين الأول/ أكتوبر 2004.

- **فرنســـا:**

– ..... من المشاورات الإستراتيجية أجريت منذ 1997، حوار في كيفية محاربة الإرهاب بدأ عام 2003.

- **ألمانيـــا:**

– جولتان من المشاورات الإستراتيجية أجريتا في آيار/ مايو 2002 وتموز/ يوليو 2004.

- **الهنـــد:**

– الحوار الإستراتيجي الأول على الإطلاق أجري على مستوى وزيري الخارجية في كانون الثاني/ يناير 2005.

- **اليابـــان:**

– المشاورات الأمنية الرابعة بين وزارة الدفاع الوطني في جمهورية الصين الشعبية ووكالة الدفاع في اليابان، أجريت في كانون الثاني/ يناير 2004.

– المشاورات الأمنية الخامسة أجريت في تشرين الأول/ أكتوبر 2004، حوار إستراتيجي صيني –ياباني بدأ في آيار/ مايو 2005.

- **كازاخستـــان:**

– جولة ثانية من المشاورات الإستراتيجية عقدت في أيلول/ سبتمبر 2004.

- **تيرغيزستان:**

– جولة ثانية من المشاورات الإستراتيجية عقدت في أيلول/ سبتمبر 2004.

- **منغوليـــا:**

– جولة أولى من المشاورات الدفاعية والأمنية عقدت في نيسان/ أبريل 2004.

- **باكستـــان:**

– جولة ثانية من المشاورات الدفاعية والأمنية عقدت في تموز/ يوليو 2003.

- **روسيـــا:**

– الجولتان السابعة والثامنة من مشاورات إستراتيجية بين مقري الأركان العامة عقدتا عامي 2003 و2004، محادثات في شأن الأمن الإقليمي على مستوى نائبي وزيري الخارجية عقدت عام 2004.

– "قنوات جديدة لحوار إستراتيجي على مستوى عال ورفيع" فتحت في تموز/ يوليو 2005.

- **جنوب إفريقيـــا:**

– لجنة دفاع مشترك وقع على إنشائها "وزير الدفاع الوطني" في نيسان/ ابريل 2003.

- **تايلانـــد:**

– جولة ثانية في المشاورات الدفاعية والأمنية عقدت على مستوى وزراء الدفاع في أيلول/ سبتمبر 2003.

– الجولة الثالثة عقدت في تشرين الأول/ أكتوبر 2004.

- **المملكة المتحـــدة:**

– جولة سابعة من المشاورات الدفاعية عقدت في كانون الثاني/ يناير 2005.

– ثلاث جولات من المحادثات في شأن الأمن الإستراتيجي والحد من التسلح المتعدد الأطرف، ومنع انتشار الأسلحة النووية، عقدت على مستوى نائب وزير الخارجية في 2003.

– 2004 جولتان ثالثة ورابعة من "الاتفاقية التشاورية في مجال الملاحة العسكرية" عقدتا عامي 2003 و2004.

– حوار على مستوى كبار المسئولين في وزارتي خارجية البلدين بدأ في آب/ أغسطس 2005 وكانون الأول/ ديسمبر 2005.

ملحق رقم 03: المبادئ والأهداف الرئيسية لإعلان دوشانبه

- التسليم بالنزعة إلى اعتماد تعددية القطب.
- التعاون في الميادين السياسية، والدبلوماسية، والاقتصادية والتجارية، والعسكرية والتكنولوجيا العسكرية، وغيرها في سبيل تقوية الأمن والاستقرار الإقليميين.
- رفض اللجوء إلى القوة أو التهديد باستخدامها على الصعيد الدولي من دون موافقة مجلس الأمن الدولي.
- رفض محاولة أي دولة أو مجموعة من الدول احتكار الشؤون الدولية والإقليمية.
- دعم مبدأ الصين الواحد وموقف روسيا الاتحادية إزاء جمهورية الشيشان.
- دعم "معاهدة حظر الصواريخ الباليستيه" الموقعة عام 1972، التي يجب تأييدها من دون شروط والالتزام بها على نحو تام.
- رفض إقامة منظومة دفاع صاروخي تكتيكي قائمة على أساس جبهة واحدة في منطقة آسيا- المحيط الهادي" قد تهدد الاستقرار وتؤدي إلى سباق على التسلح.
- رفض ضم تايوان إلى منظومة دفاع صاروخي تكتيكي.
- تقوية "مجموعة المراقبة المشتركة " التي تنفذ وتشرف على التحقق من إجراءات بناء الثقة العسكرية على طول الحدود.
- إقامة وكالة إقليمية لمحاربة الإرهاب، مركزها بيشكيك.
- عقد اجتماعات دورية لمسئولين في أجهزة الجيش، وفرض الأمن، وحرس الحدود، والجمارك، والأمن الداخلي تشمل مناورات على محاربة الإرهاب وأعمال العنف، وتبادل الخبرات في مجال عمليات حفظ السلام.
- عقد اجتماعات سنوية لوزراء الخارجية ووزراء الدفاع.
- دعم إنشاء منطقة خالية من السلاح النووي في آسيا الوسطى.

ملحق رقم 04: مشاركة الصين في النظم والاتفاقيات الرئيسية لمنع انتشار الأسلحة النووية والحد من التسلح

- مؤتمر الأمم المتحدة عن نزع الأسلحة (CD)، انضمت الصين إلى هذه المجموعة عام 1980.
- معاهدة الخطر الحربي للتجارب: تشارك الصين في المعاهدة بحكم الأمر الواقع، بما أن تجربتها الجوية الأخيرة تعود إلى تشرين الأول/ أكتوبر 1980.
- 1984: الوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA): انضمت الصين عام 1984 في أيار/ مايو 1996، تعهدت للولايات المتحدة بعدم توفير أي مساعدة نووية لدول ذات منشآت نووية غير خاضعة للوقاية.
- المعاهدة حول الأسلحة البيولوجية والسامة (BTWC): انضمت الصين إلى المعاهدة عام 1984 وكانت مشاركا فعالا في المفاوضات لتعزيز بروتوكولات التحقق منذ عام 1995 حتى اليوم.
- 1989:معاهدة الحماية النيربائية للمواد النووية: انضمت الصين إلى هذه المعاهدة عام 1989.
- 1991: محادثات الدول الخمس الدائمة العضوية (في مجلس الأمن الدولي) على الحد من التسلح في الشرق الأوسط (ACME): انضمت الصين إلى المحادثات بين الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي عام 1991، وانسحبت من المحادثات غداة قرار الولايات المتحدة بيع طائرات حديثة متطورة لتايوان في خريف 1992.
- 1992: معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية (NPT): انضمت الصين إلى المعاهدة عام 1992، عام 1995 دعمت بيجينغ التوسيع غير المحدود للمعاهدة.
- نظام الحد من التكنولوجيا الصاروخية (MTCR): في شباط/ فبراير 1992، وفي رسالة إلى الأمم المتحدة وافقت الصين على الالتزام بتوجهات العام 1987 الأصلية للـــ MTCR، في تشرين الثاني/ نوفمبر 2000 وافقت على عدم دعم أي بلد بأي طريقة من الطرق بصواريخ باليستية قادرة على حمل أسلحة نووية، وعلى تعزيز إجراءاتها لضبط صادراتها من الصواريخ، وفي آب/ أغسطس 2002 قوانين ولائحة بتلمواد الخاضعة للضبط على تماس كبير مع تلك للـــ MTCR تسعى الصين إلى العضوية منذ العام 2006.

- سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية (UNROCA) شاركت الصين منذ العام 1992 حتى العام 1996، علقت مشاركتها عام 1997 احتجاجا على تضمين الولايات المتحدة شحنات الأسلحة إلى تايوان.
- لم تصوت الصين على قرار إنشاء الـــ UNROCA عام 1991 لكنها رفعت طوعا تقارير أساسية بين 1992 – 1996.
- معاهدة Threshold لحظر التجارب (TTBT): تشارك الصين في المعاهدة بحكم الأمر الواقع كانت تجربتها الأخيرة (660 كيلوطن) في أيار/ مايو 1992.
- 1993: المعاهدة حول الأسلحة الكيميائية (CWC): وافقت الصين على المعاهدة عام 1993 وعدلتها في نيسان/ أبريل 1997.
- 1994: معاهدة وقف المواد القابلة للانشطار (FMCT): اتفقت الصين والولايات المتحدة على السعي إلى "انجاز في أقرب وقت ممكن" لـــ FMCT، عام 1997 اتفقت والولايات المتحدة على السعي إلى البدء باكرا بمفاوضات رسمية توصلا إلى الـــ FMCT، وعام 2004 أعلنت أنها "تدعم عقدا مبكرا للمعاهدة عبر المفاوضات: لم تبدأ أي مفاوضات رسمية.
- 1996: معاهدة الخطر الشامل للتجارب (CTBT): وقعت الصين المعاهدة عام 1996 لكنها لم تصادق عليها، تعتبر الصين عضوا بحكم الأمر الواقع في المعاهدة، بما أنها لم تجر أي تجربة نووية منذ تموز/ يوليو 1996.
- 1997: مجموعة أستراليا Australia Group: رفضت الصين دعوة للانضمام إلى المجموعة عام 1997 علما أنها تجري حوارا مع المجموعة.
- مجموعة الموردين النوويين (NSG): في أيلول/ سبتمبر 1997 وضعت الصين قواعد لضبط الصادرات النووية ولائحة بالمواد الخاضعة للضبط التي تنسجم ولائحة الضبط الخاصة بـــ NSG، انضمت الصين إلى المجموعة عام 2004.

قائمة المراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولا: الكتـــب

I) باللغـــة العربيـــة:

1 - أبو عمار علاء، العلاقات الدولية، الظاهرة والعلوم والدبلوماسية والإستراتيجية، دار الشرق للنشر، 2004.

2 -أغلو احمد داود، العمق الاستراتيجي، موقع تركيا، دورها في الساحة الدولية، ترجمة محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، لبنان، دار العربية للعلوم والنشر، 2010.

3 - الحاج علي، سياسات دول الإتحاد الأوروبي في المنظمة العربية بعد الحرب الباردة، بيروت، مركز الدراسات الوحدة العربية، 2005.

4 - الأخرس إبراهيم، الصين، الخلقية الأيديولوجية والبراغماتية النفعية، مصر، دار الأحمدي للنشر والتوزيع، 2006.

5 - أوسليفان ميجاتو ريتشارد هاص، العسل والخل،ى الحوافز والعقوبات والسياسة الخارجية، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة، 2002.

6 - الدسوقي عيسى السيد عيسى، افغانستان، تقويم جغرافي للواقع السياسي وتداعياته، الإسكندرية، نشأة المعارف، 2005.

7 - العايدي زكري وآخرون، المعنى والقوة في النظام العالمي الجديد، القاهرة، 1994.

8 - العساف سوسن، إستراتيجية الردع: العقيدة العسكرية الأمريكية الجديدة والاستقرار الدولي، بيروت، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2008.

9 - اللاوندي سعيد، أمريكا في مواجهة العلم حرب باردة جديدة، الطبعة الثامنة،مصر،نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 2004.

10 -بايتس عبلة، النجم الصاعد، الصين دبلوماسية أمنية جديدة، لبنان، دار الكتاب العربي، 2009.

11 -بكير حسين علي، التنافس الجيوإستراتيجي للقوى الكبرى على موارد الطاقة دبلوماسية الصين النفطية: الأبعاد والانعكاسات، لبنان، دار المنهل اللبناني، شباط 2005.

12 -بكير حسن علي، تقارير مفهوم الصعود السلمي في سياسة الصين الخارجية، مركز دراسات الجزيرة، 2001.

13 -بكير حسن علي، تقارير مفهوم الصعود السلمي في سياسة الصين الخارجية، مركز دراسات الجزيرة، 2001.

14 -بورتشاين دايتل و اريني هدى كتر التبت الأكبر الصين في القرن 21، ترجمة شوقي دلال، الكويت، مطابع الوطن، 2001.

15 -بوعشة محمد، التكامل والتنازع: العلاقات الدولية الراهنة، دراسة في المفاهيم والنظريات، بنغازي، دار الجيل، 1999.

16 -حداد ريمون، العلاقات الدولية في نظرية العلاقات الدولية، بيروت، دار الحقيقة، 2000.

17 -خضر عباس، الصين حافز امتلاك القوة وقيد القطبية الأحادية، شؤون خليجية، العدد 20، أبوظبي، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، 2002.

18 - خليل سوزان،المعنى والقوة في النظام الدولي الجديد،القاهرة،سينا للنشر 1999.

19 -زلمي خليل زاده، التقييم الإستراتيجي، أبوظبي، ممركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1997.

20 -زلمي خليل زاده، الإستراتيجيات الكبرى للولايات المتحدة الأمريكية، انعكاساتها عليها وعلى العالم، أبوظبي، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، 2000.

21 - سعدي محمد،مستقبل العلاقات الدولية من صراع الحضارات إلى أنسنة الحضارة وثقافة السلام ،بيروت،مركز الدراسات الوحدة العربية ،2006.

22 - سويلم حسام الدين محمد،نظام الدفاع الصاروخي القومي الأمريكي،أبو ظبي ، مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية ،2003.

23 - سياشا طوني،العولمة والحكم والدولة السلطاوية :الصين،جوزيف س،ناي وجون دونيميو(محرران)الحكم في عالم ينجه نحو العولمة ،ترجمة محمد الشريف ،الرياض،مكتبة العبيكان،2002.

24 - شيبي لخميسي،الأمن الدولي والعلاقات بين منظمة حلف الشمال الأطلسي والدول العربية فترة ما بعد الحرب الباردة 1991-2008،الجيزة،المكتبة المصرية النشر والتوزيع ،2008.

25 -صقر عبد العزيز، التحليل السياسي ومفهوم الاستراتيجية دراسة في تأصيل المفهومات والمناهج، القاهرة، (د د ن، د س ط).

26 - عبد الحي وليد سليم،المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي، أبو ظبي ،مركز الإمارات الدراسات والبحوث الاستراتيجية ،2000.

27 -عبد المنعم أحمد فارسي، تحولات أدوار القوى الإقليمية في آسيا، محمد السيد سليم، محرر آسيا محمد السيد سليم،محرران ،آسيا والتحولات العالمية ،القاهرة ،مركز الدراسات الأسيوية، 1998.

28 - عرفات إبراهيم ،الصين وحواجز الصعود،تحرير هدى ميتكس وخديجة عرفة ،الصعود الصيني،القاهرة ،مركز الدراسات الآسيوية ، 2006.

29 -كاي توكس ألكس، الإستراتيجية الكبرى للإمبراطورية الكبرى الأمريكية، مركز الدراسات الاشتراكية.

30 -كايل شانون وهانس م كريسن، القوى النووية العالمية في التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، الكتاب السنوي، 2005، تقرير معهد ستوكهوام الدولي لأبحاث السلام ، ترجمة حسين حسن وآخرون، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2005.

31 -كايل شانون وهانس م كريسن، القوى النووية العالمية في التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، الكتاب السنوي، 2008، تقرير معهد ستوكهوام الدولي لأبحاث السلام ، ترجمة حسين حسن وآخرون، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2008.

32 -كريس باتن، شرق وغرب: السلطة والحرية والمستقبل، دراسات مترجمة، 13، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2003.

33 -كسنجر هنري، هل تحتاج أمريكا إلى سياسة خارجية نحو دبلوماسية للقرن 21، ترجمة عمر الأيوبي، الطبعة الثانية، بيروت، دار الكتاب اللبناني، 2003.

34 -كندي بول، نشوء وسقوط القوى العظمى، عمان الأهلية للنشر والتوزيع، 1994.

35 -متيكس هدى، إنجازات الصعود الصيني، تحرير هدى متيكس وخديجة هدى عرفة، الصعود الصيني القاهرة، مركز الدراسات الآسيوية، 2006.

36 -محمد كامل تامر، تداعيات عاصفة الأبراج، الإستراتيجية الدولية في عصر العولمة، الأردن (ددن) ، 2002.

37 -مهنا محمد ناصر، تطور السياسة العالمية والإستراتيجية القومية، الإسكندرية، المكتبة الجامعية، 2007.

38 -نعمة كاظم هاشم، سياسية التكتل في آسيا، طرابلس أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، 1979.

39 -نيوف صلاح، مدخل إلى الفكر الإستراتيجي، أبوظبي، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية، 2006.

40 -ولد أباه السيد، أحداث ما بعد 11 سبتمبر، الإشكاليات الفكرية والاستراتيجيات، بيروت، الدار العربية للعلوم، 2004.

41 - وي زاج، الإصلاح الاقتصادي في الصين ودلالته السياسية، أبوظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2003.

II) اللغة الأجنبيــة:

1- **D**ingli Shen, Emergence d'une diplomatie active ,le monde diplomatique, paris, october 2004,CD ROM,1978-2004.

2- Jean - pièrre cabestan, la politique internationale de la Chine, **France science pour les presses**,2010.

ثانيا: الدوريــات

I) باللغة العربية:

1 - أبو السعود إبراهيم ،الدفاع الوقائي ،مجلة الدراسات العلمية ،العدد 26، 2002.

2 - الدسوقي أبو بكر،تطور العلاقات الأمريكية الصينية ،**مجلة السياسة الدولية**، العدد142،أكتوبر 2000.

3 - الدسوقي إبراهيم محمد، رؤية مستقبلية لواقع المتغيرات داخل الصين ،**السياسة الدولية** ،العدد 112، 2003.

4 - السعدني نرمين،الصين وعضوية منظمة التجارة العالمية :التحديات ولأثار،السياسية الدولية،العدد 149.

5 - جلول محمد دغمان،تسليم الراية في القيادة الصينية:الأبعاد والدلالات ،**مجلة السياسة الدولية** ،مجلد 38، العدد 153 ، أفريل 2003.

6 - ويليوم توماس،السياسة الدولية في شمال شرق آسيا :المثلث الاستراتيجي ،الصين اليابان الولايات المتحدة الأمريكية،سلسلة دراسات عالمية ،عدد 12، أبو ظبي ،مركز الدراسات والبحوث الإستراتيجية ،1977 .

7 - حمدي عبد العزيز ،قوة الصين النووية ووزنها الاستراتيجي في آسيا ،**السياسة الدولية** ،العدد 145، جويلية 2001.

8 - يوسف ماجد،رحلة إلى الصين في رحاب التنين الآسيوي ،مجلة الهلال،العدد 139،أوت 2003.

9 - لينيكوس أليكس، الإستراتيجية الكبرى الإمبراطورية الأمريكية ،في ناشيونال سوليزام،العدد 167،2002 .

10 - سويلم حسام،الضربات الوقائية في الإستراتيجية الأمنية الأمريكية، **السياسة الدولية** ،العدد 125، أكتوبر 2002.

11 - كريستو قرلين،إعادة صياغة الإستراتيجية الأمريكية الكبرى زعامة في القرن الحادي والعشرين أم توازن القوى أديب يوسف شيش مجلة الفكر السياسي دمشق،اتحاد الكتاب العربي

12 - قوخ كريستان ،الولايات المتحدة والصين بين التنافس والالتزام ،ترجمة مجدي مديولي،مركز الدراسات والبحوث الإستراتيجية ،العدد 6مارس 2002.

13 - مغوري شلبي علي ،الصين والاقتصاد العالمي ومقومات القوة وعوائق الاندماج ،**مجلة السياسة الدولية**، القاهرة ،مطابع الأهرام التجارية ،العدد167،جانفي 2007.

14 - عبد الحي وليد،المكانة المستقبلية للولايات المتحدة في سلم القوى الدولية ،**مجلة السياسة الدولية** العدد 38 ،جويلة 1996.

15 - قنديل حنان،الصين نموذج جديد للقوة الصاعدة، **مجلة السياسة الدولية** ،مجلد 93، العدد 172، جانفي 2008.

16 - خديجة عرفة محمد،الصعود الصيني،مجلة الصين اليوم ،جويلة 2004.

17 - خديجة عرفة محمد،زيارة بوش السرية وأمن الباسفيك، **مجلة السياسة الدولية** مجلة 39، العدد 155، جانفي 2004.

18 - مؤلفات حديثة في المكتبة الأجنبية السياسية الدولية العدد 151، 2003.

19 - من ملامح الصعود الصيني مجلة السياسة الدولية عدد172، ماي 2008.

II) باللغة الأجنبية:

Periodicals and working papers :

- François Jouaux, diplomation fam, deux wisages in politique international, N64, 1994.
- Jean Pierre cabestam, un dialogue dans comples ces dans politique internationale, N75, printemps, 1997.
- Jean marie bousson, le Japan face à la Chine dans relations internationales et strategiques, N15, automne, 1994.
- Marrie Holzman China requeun pour les droits de l'homme dans politique international, N75, printemps, 1997.

ثالثـــا: مذكـــرات

1 - -دندان عبد القادر ،الدور الصيني في النظام الاقليمي في جنوب آسيا بين الاستمرار والتغير (1991-2006) مذكرة لنيل شهادة الماجستيرفي العلوم السياية والعلاقات الدولية غير منشورة،جامعة باتنة 2008.

2 - وناسي لزهر ،الاستراتيجية الامريكية في آسيا الوسطى وانعكاساتها الاقليمية،رسالة ماجستير،جامعة باتنة 2009.

3 - حكيمي توفيق،الحوار النيوواقعي النيوليبرالي حول مضامين صعود الصيني دراسة الرؤى المتضاربة حول دور الصين المستقبلي في النظام الدولي،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،جامعة باتنة 2008.

4 - خوجة محمد،الانعكاسات العسكرية والسياسية والثورة الجديدة في الشؤون العسكرية ،أطروحة مقدمة للحصول شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،جامعة الجزائر 2006.

رابعـــا: المواقـــع الالكترونيـــة

I) باللغـــة العربيـــة:

1 -أبو عبيدة بديع، لا تقارب أمريكي حتى الأسباب والنتائج والتحذيرات المستقبلية على الرابط الالكتروني: <www.alryath.com> في [2006].

2 -الزهري بهاء الدين، التحولات الإستراتيجية في النظام الدولي، مجلة الزيتونة على الرابط الالكتروني: <http://www.azeytouna.net/selecte302.htm> في [2012/06/02].

3 -الحمداوي محمد عبد الفتاح، السياسة الخارجية الصينية، كلية التجارة على الرابط الالكتروني: <http://alhamrawy-blogspot.com/2008/09/blog-post-7938htm>.

4 -المليلاوي كمال، مفهوم الإستراتيجية على الرابط الالكتروني: <http://www.kofaya.org> في [2011/04/05].

5 -البسيوني سمير زكي، العلاقات الأمريكية، القرص والمخاطر والقضية التايوانية على الرابط الالكتروني: <http://www.political.horizons.org> في [2005].

6 -المدهون عبد الجليل، تايوان وحكم الدولة، العلاقات الإقليمية، على الرابط الالكتروني: <http://www.abryath.com>.

7 -المحسن عبد الكريم صالح، الصعود السلمي والتوازن السياسي في الصين، الحوار المتمدن، العدد 3720، على الرابط الالكتروني: <http://www.ahewer.org/debat/show.art.asp?aid:306581>.

8 -الطريدي عبد الرحمان، حديث في الإستراتيجيات الأمن القومي الأمريكي نموذجا على الرابط الالكتروني: <http://www.aleqt.com/2011/01/11articale.489979htm>، [2011/02/25].

9 -الكافوري محمد، هل يفيد لبروز الصين كقوة عظمى جديدة للولايات المتحدة الأمريكية، على الرابط الالكتروني: <http://alwatan.com>.

10 - كوهن أي وارين، نيكسون في الصين نقطة تحول في تاريخ العالم، على الرابط الالكتروني: <http://singfos.state.....gov-journals>.

11 - بيتربوكس جي هاي شين، العلاقات الصينية الأمريكية، على الرابط الالكتروني: <http://www.almajala.com>، [2007/04/01].

12 - جاسم صباح، أمريكا والصين قطبا العالم الجديد وصراع الريادة، شبكة النبأ المعلوماتية، على الرابط الالكتروني: <http://annabaa.org/nbanews>، [2010/02/07].

13 - جودة محمد خليفة، مسار التنافس الأمريكي الصيني، مجلة الحوار، العدد **3432**، على الرابط الالكتروني: <http://www.alhiwar.org/depat/showartasp?aid26799>، [2011/07/20].

14 - هيبيولين، الواقعة الصينية لها الكلمة الأخيرة، على الرابط الالكتروني: <http://www.an.nour.com>.

15 - يوم آهن، الصين كرقم واحد، ترجمة عبد الهادي عبلة، على الرابط الالكتروني: <http://www.aharasmassay.com>.

16 - كسنجر هنري، مستقبل العلاقات الأمريكية الصينية، مجلة السياسة الدولية، على الرابط الالكتروني: < http://www.siyassa.org.eg/news >.

17 - نايلي نبيلة، العقيدة العسكرية الأمريكية من الصدمة والترديع إلى دليل مكافحة التمرد، على الرابط الالكتروني:
<http://www.assafir.com/articale.aspx?hannedl.37824 >.

18 - نجم مفيد، النظام الدولي الجديد، الإمكانيات وغياب الإستراتيجية والمعايير، على الرابط الالكتروني: < http://www.djdononlikefor/madules.php?name:newsfile40>

19 - صادق مؤنس، رؤية في الأمن القومي الأمريكي، على الرابط الالكتروني:
<http://www.alqut.com2011/3/14/articale-489979htm >، [2011/04/13].

20 - عبد الكريم عمر، مستقبل العلاقات الأمريكية الصينية، على الرابط الالكتروني:
< http://www.almoslim.net/mode/8581p18 >.

21 - علي سواحة، الصين وأمريكا على علاقة محكومة بالمصالح والمخاوف، على الرابط الالكتروني: <http://www.thawra-al-wehda-gov-sy/print-wien-l2006-6-06 >

22 - سي الزبير إلياس، التحولات الاقتصادية غير واثقة، عل الرابط الالكتروني: <http://www.monddiblomatique.com >.

23 - سلمان منذر، مفاهيم في إستراتيجية الأمد القومي الأمريكي، على الرابط الالكتروني: <http://ayman.1970.wordpross.com >، [2010/12/22].

24 - غرايبية إبراهيم، الصين هل تعود قوى عظمى عالمية، على الرابط الالكتروني: <http://islam.online.net/arabica.com >.

25 - غيسوت تيوقيو، عالم بلا قوة، على الرابط الالكتروني: <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/c318c480-ce90-491c3814ABEE8RA71 >.

26 - السياسة الخارجية، على الرابط الالكتروني: <http:// arbic.china.orgam/china/archive/china07/2008/11/06content >.

27 - مجلة أوتوك الأسبوعية الصينية حول السياسة الخارجية الصينية، على الرابط الالكتروني: <http://arbic.peopledial.com.am/2002/11/29/ara/s91 >.

28 - لماذا تخاف الولايات المتحدة من اقتصاد الصين، على الرابط الالكتروني: <http://www.almokhtasar.com/htm/artical/381-php >، [2007/03/13].

29 - زيادة الاستثمارات الأجنبية المستخدمة فعليا في الصين، تقرير وزارة التجارة الصينية، صحيفة الشعب اليومية الصينية، على الرابط الالكتروني: <http://arbic.peopledial.com >، [2006/12/17].

30 - مطامح الصين الكبير، على الرابط الالكتروني: <http://www.ahram.org.eg >، [جوان 2001].

31 - نادي النمو الاقتصادي العالمي، من ويكيبيديا الموسوعة الحرة، عل الرابط الالكتروني: <http://ar-wikpedia.org.wiki >، [مارس 2009].

32 - خطاب الرئيس، خطاب رئاسي على الأمة 07 أكتوبر 2001، على الرابط الالكتروني: <http://www.whitehose.gov/news.relases/2010/10htm >، [2011/03/13].

33 - أمريكا والصين، التعاون والصراع والإستراتيجية، قراءات إستراتيجية، على الرابط الالكتروني: <http://www.ahram.arah.eg>، [2001/01/01].

34 - تعليق بوش، العلاقات الأمريكية الصينية هامة، على الرابط الالكتروني: <http://www.arabi.people.day.com>.

35 - الرئيس الصيني يتمسك بموقفك من سعر صرف اليوان، العرب أون لاين، على الرابط الالكتروني: <http://www.alara/online.org>.

36 - الأمريكية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، على الرابط الالكتروني: <http://www.acpss.ahram.org.eg/ahram2001p1redad34htm>.

II) باللغة الأجنبيــة:

1- Alsontos, infuence of new auloritarians on chinesse leader ship in : <www.hiriching.org>
2- A sil oriantal : attante et positionnements des grand acteurs in : <www.fidh.org.htm>
3- Chien's policy lowand in : <www.cipenf.org>
4- David mlampton- George May managin Schina relations in : <www.nisconcenter.org>
5- La Chine les états unis et rusisie in : <www.actualites/yahoo.fr>
6- XIM Bown, l'amitations of a sino-us the promis and pantbner ship awtum,2004 : <www.china.org.com>

الفهـــرس

الفهرس

1 - فهرس المواضيع:

-**مقدمـــــة**..... 01

الفصل الأول: الصعود الصيني وتأثيراته على النظام الدولي في عالم ما بعد الحرب الباردة 08

- **المبحث الأول: العوامل المؤثرة في الصعود الصيني**..... 10
  - المطلب الأول: العامل الاقتصادي..... 10
  - المطلب الثاني: العامل العسكري..... 14
  - المطلب الثالث: العوامل الحضارية والثقافية الصينية 20
  - المطلب الرابـــع: العامل السياسي 22
- **المبحث الثاني: مكانة الصين في النظام الدولي**..... 27
  - المطلب الأول: أثر العامل الاقتصادي في مكانة الصين الدولية..... 27
  - المطلب الثاني: أثر العامل العسكري من مكانة الصين الدولية..... 29
  - المطلب الثالث: أثر العامل الحضاري والثقافي في مكانة الصين الدولية..... 31
  - المطلب الرابع: أثر العامل السياسي في مكانة الصين الدولية..... 33

الفصل الثاني: الإستراتيجية الأمنية الأمريكية الجديدة 39

- **المبحث الأول: الإستراتيجية الأمريكية منذ نهاية الحرب الباردة إلي سنة 2001** 40
  - المطلب الأول: مفهوم الإستراتيجية..... 40
  - المطلب الثاني :الاتجاه التعددي وإستراتيجية الشراكة العالمية..... 48
  - المطلب الثالث :الاتجاه الأحادي وإستراتيجية الهيمنة العالمية..... 50
- **المبحث الثاني: الإستراتيجية الأمنية الأمريكية الشاملة في ظل الظروف الدولية الجديدة**..... 54
  - المطلب الأول: المضامين الإستراتيجية الأمنية الأمريكية الجديدة وفرضية العدو الجديد بعد أحداث 11 سبتمبر..... 55
  - المطلب الثاني: إستراتيجية الحرب الوقائية والاستباقية في الفكر الاستراتيجي الأمريكي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001..... 58

- المطلب الثالث:إستراتيجية إدارة الرئيس أوباما..... 64

الفصل الثالث: السياسة الأمنية الأمريكية تجاه الصين بين الاحتواء والمجابهة 74

- **المبحث الأول: العلاقات الأمريكية الصينية في جانبها التعاوني**..... 76
  - المطلب الأول: أسباب التوجه الصيني الأمريكي نحو التعاون..... 77
  - المطلب الثاني: التعاون الأمريكي-الصيني في المجال الاقتصادي..... 81
  - المطلب الثالث: التعاون الأمريكي – الصيني في الجانبين الأمني والعسكري..... 87
  - المطلب الرابع: التعاون الأمريكي – الصيني في المجال السياسي..... 90
- **المبحث الثاني: العلاقات الأمريكية –الصينية في جانبها التنافسي**..... 97
  - المطلب الأول: أسباب التنافس الأمريكي – الصيني..... 97
  - المطلب الثاني: مظاهر التنافس بين الولايات المتحدة والصين في المجال الاقتصادي..... 101
  - المطلب الثالث: مظاهر التنافس بين الولايات المتحدة والصين الشعبية على المستويين الآمني والجيواسراتيجي..... 108
  - المطلب الرابع: مظاهر التنافس والاختلاف بين الولايات المتحدة والصين على المستويين الأيديولوجي والسياسي..... 115
- **المبحث الثالث:مستقبل العلاقات الأمريكية الصينية**..... 120
  - المطلب الأول: سيناريو استمرار للصراع..... 120
  - المطلب الثاني: سيناريو الحوار الاستراتيجي والتعاون الاقتصادي..... 122
  - المطلب الثالث: السيناريو الواقعي..... 124

- خاتمـــــــــة 128

- الملاحـــق.....

-قائمة المصادر والمراجع.....

2 - فهـــرس الجـــداول:

- **جدول رقم (01): الآثار الاقتصادية لانضمام الصين لمنظمة التجارة العالمية** 13
- **جدول رقم (02): القوات التقليدية الصينية** 17
- **جدول رقم (03): توزيع الرؤوس النووية الصينية حسب نظم الاتصال** 17
- **جدول رقم (04): القوى النووية الصينية لسنة 2005** 18